

الحريات الفردية : تمثلات وممارسات بحث ميداني

ما يقوله المغاربة حول
المعتقد، العلاقات
الرضائية، والإفطار العلني
في رمضان



إشراف :

د.عزيز مشواط

د.محسن محمد الرحوتي

د.عبد الرحمان الزكريتي

الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات

بحث ميداني

ما يقوله المغاربة حول المعتقد، العلاقات الرضائية، والإفطار

العلني في رمضان

المدير المشرف:

د. عزيز مشواط

الباحثان الرئيسيان :

د. محسن محمد الرحوتي، د. عبد الرحمان الزكريتي

الباحثون المساعدون:

د. هدى العدوني، د. إكرام عدني، د. أحلام قفص، د. محمد عبد الوهاب رفيقي، د. فاطمة إيك

شارك في البحث:

إكرام مونة، رانيا الأمغاري، أحمد بكاس، ميلودة الحراشي، محسن أيت با، وفاء بلوي، جعفر مرون،
سالم لخلفي، إبراهيم مقبول، أحمد بكاس، محمد أبلقز، سلمى المعتصم، ياسين علا، سارة عازم،
دليلا موكاع، مهدي جعفر، حمزة مرواد، زينب مقبول، جهاد حمداني، سميرة تازروت

منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية

3 زنقة بن أبي الصلت، بيلفيدير، الدار البيضاء. المغرب

الهاتف: 00212520128495

www.menassat.org

contact@menassat.org



منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية هي مؤسسة بحثية ومنظمة غير ربحية مقرها الدار البيضاء، المغرب. تهدف المؤسسة إلى القيام بالبحوث المعمقة الهادفة إلى تطوير أفكار ريادية وتطبيق المقاربات المختلفة بخصوص الإشكاليات الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي، الوطني أو الإقليمي. تضم منصات العديد من الباحثين المرموقين الذين يحددون أجندة البحث للمؤسسة وخطها البحثي. وتشتغل كفضاء مفتوح للبحث العلمي حيث يعمل الباحثون المشكلون للمنظمة على وضع جدول الأبحاث واستراتيجياته وأشكال التعاون مع باقي الشركاء. وتتكون منصات من باحثين ينتمون إلى مختلف مجالات العلوم الإنسانية حيث تضم باحثين رئيسيين ومساعدين ومتعاونين.



برنامج جيل هو مشروع أطلقته مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية يروم تأهيل واستكمال تكوين عدد من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية من أجل تعزيز قدراتهم البحثية المتعلقة بتقنيات البحث الميداني وتحليل المعطيات الأمبريقية وتحليلها وتقديمها للرأي العام وصناع القرار بما يخدم إيجابا قضايا التنمية، الديمقراطية وقيم الحرية.

1	شكر وتقدير
3	تمهيد
8	أهم النتائج
9	الحريات الفردية كممارسة
10	الحرية الفردية والجسد
11	الحريات الفردية والمعتقد
11	الحريات الفردية والقانون
12	الحرية الفردية: تمثيلات متفاوتة
14	الحرية الفردية: بين تمثيلات المسؤولية، الانضباط الاجتماعي والانحلال الأخلاقي
17	ممارسة الحرية الفردية: وعي ناشئ و كوابح لامساواة اجتماعية
20	ممارسة الحرية الفردية: ازدواجية فضاء الممارسة وسؤال الهوية الجماعية
24	السيادة على الجسد بين الثقافة الدينية والمحيط الاجتماعي
26	حرية الجسد: صراع المقدس والمدنس
28	حرية الجسد: المحيط الاجتماعي و السيادة على الجسد
32	حرية الجسد: الجنسانية و السيادة على الجسد
35	حرية الجسد: سؤال النوع و الفضاء العام
41	حرية المعتقد: بين مطلب الاختيار الفردي والإكراهات الاجتماعية
43	الحرية الفردية و الهوية الدينية
45	حرية المعتقد : تأرجح بين التشدد و التسامح و الحياد
48	حرية الممارسات الدينية: حالة الإفطار العلني في شهر رمضان
51	العلاقة الاجتماعية مع المختلف دينيا: حالة الزواج المختلط
54	الحريات الفردية والنصوص القانونية: استقطاب مجتمعي واضح
56	الحريات الفردية : بين قوانين كابحة و هوية جوهرائية معيقة
59	الحريات الفردية : نقد الكبح القانوني و مطلب الممارسة في إطار المواطنة
62	خاتمة تركيبية
66	قائمة الملاحق
67	دليل المقابلة نصف الموجهة
72	عينة البحث الكيفي

يدخل هذا التقرير ضمن مسعى مؤسسة "منصات"، من خلال برنامج جيل للشباب الريادي الباحث، المساهمة في النقاش العمومي بتقديم دراسة حول التمثلات الاجتماعية للحريات الفردية والممارسات المرتبطة بها في المجتمع المغربي. ولهذا السبب، انخرطت المؤسسة في هذا المشروع البحثي للسنة الثانية على التوالي بهدف فهم وتحليل المعنى الذي يعطيه الناس لهذه المسألة.

ويشكل هذا التقرير، خلاصة عمل جماعي امتد لمدة سنتين من عمر برنامج جيل¹، الذي تقوم فكرته على اختيار عدد من الباحثين من سلكي الماستر والدكتوراه، و تمكينهم من دورات تدريبية تستكمل تكوينهم الأكاديمي الجامعي. وتكمن خصوصية هذا التكوين في كونه تكويناً نظرياً وتطبيقياً، يسعى إلى تمكين المشاركين في البرنامج من العدة النظرية والعملية، عبر اختيار تيمة رئيسية تتمحور حولها الدورات التدريبية. بدءاً من صياغة مشكلة البحث وصولاً إلى تحليل النتائج، مروراً ببناء الأدوات البحثية وتجريبها، مراجعة الأدبيات وغيرها من العمليات المرتبطة بالممارسة البحثية.

وفي هذا الإطار، خاض الفريق البحثي لمنصات بمعية المشاركين في "برنامج جيل"، تجربة مفيدة في البحث الجماعي للسنة الثانية على التوالي، حول تيمة الحريات الفردية بالمغرب. بحيث تضمنت هذه التجربة مختلف العمليات المشار إليها سابقاً.

ومن ثم، يكون هذا التقرير حصيلة مجهود جماعي، لفريق "منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية" وللمشاركين في "برنامج جيل" تحت إشراف الدكتور عزيز مشواط، و الدكتور محسن محمد الرحوتي، و الدكتور عبد الرحمان الزكريتي. وساهم في هذا المجهود كل باحثي "منصات" بمختلف تخصصاتهم. كما ساهم المشاركون في الدورات التدريبية لبرنامج "جيل" في تطوير العديد من الأفكار الواردة فيه، كما ساهموا أيضاً، وبشكل رئيسي في جمع المعطيات الميدانية. فإذا كان خريج "برنامج جيل" في نسخته الأولى قد ساهموا في البحث الميداني عبر تقنية الاستمارة، فإن المشاركين في برنامج "جيل" فوج الفقيد محمد سبيلا في نسخته الثانية، قد تكفلوا بالبحث الميداني الكيفي.

وسواء خلال البحث الكمي أو الكيفي، ساهم الباحثون المشاركون في برنامج "جيل" في مختلف عمليات بناء البحث، حيث أعد المشاركون خلال أكثر من عشرين دورة تدريبية، نسخاً أولية من أدوات البحث تحت إشراف د. مشواط والفريق العلمي لمنصات. وهي الأدوات التي أشرف على تطويرها لاحقاً كل من الباحثين الرئيسيين بمنصات د. محسن محمد الرحوتي و د. عبد الرحمان الزكريتي.

وبمناسبة إصدار هذا التقرير الثاني حول مسألة الحريات الفردية بالمغرب، نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذه الورشة العلمية الاستثنائية. كما نتقدم للصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED بالشكر على دعمهم لهذا المشروع. ونخص بالذكر الدكتورة فاطمة حجي مسؤولة المشاريع بالمؤسسة، التي لم تتوان عن تقديم كل الدعم والمساندة لهذا المشروع. ولم يكن لهذا المشروع البحثي أن يتم دون دعم مؤسسة هانس زايدل الألمانية من خلال دعمها لتكوينات برنامج جيل. وهي مناسبة أيضاً لتجديد الشكر لكل الأكاديميين

¹ للتعرف أكثر على برنامج جيل www.jil.menassat.org

والبرلمانيين، و رواد المجتمع المدني، و الصحفيين الذين لم يخلوا علينا بوقتهم وإفاداتهم أثناء مختلف مراحل إنجاز المشروع؛ سواء بحضورهم الفعلي خلال الدورات التدريبية، أو مساهمتهم في تطوير عدد من مناجي المشروع. و الذين أغنوا بمساهماتهم تلك، ورشات ولقاءات برنامج "جيل" من خلال مشاركاتهم الفاعلة والوازنة في العديد من اللقاءات وأوراش التفكير:

- **لبنى الصغيري**، النائبة الأولى للجنة العدل والتشريع بالبرلمان المغربي.
- **جمال خليل**، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.
- **عائشة الأبلق**، عضو المكتب السياسي عن حزب التقدم والاشتراكية.
- **مصطفى المريزق**، أكاديمي ونائب رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- **الحسن الإدريسي**، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.
- **أحمد عصيد**، الأكاديمي والناشط الحقوقي.
- **موليم العروسي**، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.
- **جمال كريمي بنشقرن**، البرلماني السابق وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية.
- **خديجة الرباح**، العضو المؤسس للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.
- **الزاهية عمومو**، المحامية، بهية الدار البيضاء.
- **محمد عبد الوهاب رفيقي**، الباحث في الفكر الإسلامي.
- **تورية العومري**، عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء.
- **محمد تملدو**، الرئيس المؤسس لشبكة الليبراليين العرب.
- **بشرى عبدو**، رئيسة جمعية تحدي المساواة.
- **فاطمة الزهراء برصات**، عضو المكتب التنفيذي لمنتدى المناصفة والمساواة وبرلمانية سابقة عن حزب التقدم و الاشتراكية.
- **نجيبة جلال**، رئيسة جمعية بيت الحكمة.
- **رشيد أوزار**، اقتصادي، وباحث رئيسي بالمعهد المغربي لتحليل السياسات.
- **عبد الباقي بلفقيه**، أنتروبولوجي من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء،
- **محمد شكري سلام**، سوسيولوجي من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.
- **محمد حسني الادريسي**، المحامي بهيئة الدار البيضاء وأستاذ القانون.
- **مصطفى المناصفي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس.

كما لا يفوتنا التنويه بالعمل الجاد والاستثنائي، الذي قام به المشاركون والمشاركات في "برنامج جيل" في نسخته الثانية:

سلمى المعتصم	إكرام مونة	ميلودة الحراثي	محسن أيت با
وفاء بلوى	جعفر مرون	سالم لخليفي	إبراهيم مقبول
أحمد بكاس	محمد أبلكيز	ياسين علا	حمزة مرواد
زينب مقبول	جهاد حمداني		

في مقدمة التقرير² الذي صدر السنة الماضية، خلاصة للدراسة الميدانية التي أجراها الفريق العلمي لمؤسسة "منصات" تم طرح مسألة شرعية المناولة البحثية لتيمة الحريات الفردية ببسط السؤال التالي: لماذا دراسة الحريات الفردية؟ وهل دراستها تحظى بالشرعية الموضوعية و شرعية السياق أم أن الأمر مجرد انسياق وراء موضة (تقليعة) أو موجة بحثية حول الحريات بأشكالها المختلفة؟ و بالتالي هل مازال لمفهوم الحرية الفردية كموضوع للدراسة ما يبرره؟ ألا يشكل موضوعا غامضا هلاميا لا يمكن الإمساك بتلابيبه، مقاربه أو تأطيره، خاصة مع الهالة الأخلاقية و القيمية و الدينية التي تلازمه في مجتمع كمجتمعنا، وبالتالي قد يكون غير قابل لبحث عقلاني بأدوات منهجية علمية؟

انطلاقا من هذه المحاذير، خاض فريق "منصات" غمار بحث امتد لسنتين في محاولة للإجابة عن سؤال مركزي يمكن صياغته على الشكل التالي: ما حجم الاتجاهات الفردانية التي يشهدها المجتمع المغربي، و مدى بزوغ الذات الفردية المستقلة عن إكراهات المحيط الاجتماعي، الجماعة بأشكالها المتنوعة، المقدس بصوره المختلفة، كما النص القانوني بكوابحه؛ و بالتالي انتقال الفرد من مجرد عضوية بيولوجية و ذرة اجتماعية، إلى ذات واعية بذاتها، قادرة على الفعل، تملك المصير، والقدرة على تحقيق قدر من الاستقلالية l'autonomie والانفلات من سيطرة آليات التشريط الاجتماعي le Conditionnement social.

في محاولتنا الإجابة عن هذا السؤال، خاض الفريق العلمي لمنصات تجربة بحثية امتدت على سنتين. خلال السنة الأولى، أجرى هذا الفريق بحثا ميدانيا كليا بواسطة تقنية الاستمارة، توج بإصدار تقرير بحث ميداني حول تمثيلات وممارسات الحرية الفردية لدى عينة تمثيلية من 1311 مبحوثا³.

تضمن هذا التقرير عددا من النتائج، و هي على أهميتها، شابها عدد من البياضات، وظلت العديد من النقاط والاستفسارات عالقة. لقد أوضحت معطيات البحث أن السلوكات تنزع إلى التحرر والتفرد، إلا أن الوعي يبقى ميالاً إلى المحافظة اتجاه التحولات التي تمس بعض القيم والسلوكات، بمعنى أن منطق السلوك مع منطق الخطاب والتفكير لا يسيران في خطين متوازيين، و بسرعة متوازية. ذلك أن "الذهنيات" أو "العقليات" تبقى عصية على الاستجابة للتغير السريع. فعلى مستوى الخطاب تم تسجيل توجه أكبر نحو نوع من الانفتاح سواء تعلق الأمر بحرية الجسد و الاعتقاد، أو العلاقات مع المختلف دينيا أو جنسيا وغيرها؛ لكن ما أن تتطرق الأسئلة إلى تغيير القوانين الماسة بالحريات الفردية أو العلاقات الجنسية الرضائية حتى تتجه المواقف إلى نوع من المحافظة تصل حد الرفض المطلق.

و رصدت معطيات البحث الكمي أيضا، نقصا في الثقافة القانونية كما في الوعي الحقوقي لدى شريحة لا بأس بها من المستجوبين؛ حيث عدم الإحاطة وعدم المعرفة شبه الكلية بالقوانين التي تنظم معاشهم المشترك، وبشكل خاص القوانين التي تقلص من بعض حرياتهم الأساسية، مثل الفصول 222 و 490 من القانون الجنائي المغربي، إذ أفاد أكثر من 70% من المبحوثين بأن ليس لهم أي دراية بهذين الفصلين، هذا من جهة.

² أنظر المؤلف الجماعي الحريات الفردية بالمغرب : تمثيلات وممارسات، منشورات منصات، دجنبر 2021

³ نفس المرجع السابق

ومن جهة أخرى، أكد أغلبية المبحوثين بنسبة بلغت 55.5% أنهم مع الفصل 222 من القانون الجنائي الذي يجرم و يعاقب الإفطار العلني في شهر رمضان. وعلى نفس المنوال، أقرَّ 50.4% من مبحوثي العينة المدروسة أنهم موافقون على مضمون الفصل 490 من القانون الجنائي الذي يجرم العلاقات الرضائية خارج إطار الزواج. هذا مع العلم بأن أغلبية المبحوثين (حوالي 76%) أكدوا أن الشباب والشابات المغاربة لهم علاقات جنسية تجري خارج أي إطار مرتبط بالزواج، وأن هذه الممارسات أصبحت منتشرة في المجتمع. ما يوضح بأن الممارسات الدينية والجنسية المتحررة لا تخضع للمعايير والقيم الأخلاقية السائدة موجودة و معترف بها، إلا أن الموقف منها لا يزال مطبوعاً بالمحافظة إلى حد كبير. وهو ما يظهر في نسب المواقف - المرتفعة - المُتقبلة للقوانين المُجرمة لهذه الممارسات. هنا بالضبط نرصد المشكلة التي يجب التفكير في إيجاد حل لها.

فضلا عن ذلك، فإن جزءا مهما من مبحوثي العينة (31.4%) أكدوا أن الحرية محدودة أساسا بالدين و تعاليمه و نصوصه. زيادة عن ذلك أفاد 38.5% من المبحوثين بأنهم يرفضون أن تفتح المقاهي في رمضان لخدمة غير المسلمين. كما أكد 9.3% من مبحوثي العينة أن من لا يصوم يعتبر كافراً. ناهيك عن أن 24.2% منهم أكدوا أنهم لا يوافقون على تدريس مبادئ الديانات الأخرى، خوفا من تغيير الناشئة لدينها (37.8%). وبشكل يطرح أكثر من علامة استفهام، عبّرت أكثر من 42% من المبحوثين أنهم لا يعرفون هل تعدد الأديان أمر إيجابي حقاً أم لا، ذلك مع العلم بأن 20.4% من المبحوثين أكدوا أنهم يعرفون أشخاصا غيروا دينهم صوب أشكال أخرى من الاعتقاد أو اللاعتقاد .

استكمالا لمحاولة فهم هذه النتائج و نتائج أخرى، طور فريق المؤسسة العلمي خلال السنة الثانية من البحث مقارنة كيفية سعت إلى تسليط الضوء على بعض النقاط، و الغوص عميقا في سؤال المعنى وسؤال المعيش، انطلاقا من اعتبار أساسي يتمثل في كون الحريات الفردية، سواء في شقها المتعلق بحرية المعتقد أو العلاقات الرضائية بين الراشدين، أو في علاقة الفرد مع الجسد قضية شديدة التعقيد، لا يمكن القبض على مكانها انطلاقا من الأرقام والنسب التي تبقى على أهميتها، جزئية و نسبية، و مؤشرا يحتاج إلى الكثير من التمهيص.

يكمُن الهدف إذن، من مرور هذا البحث حول الحريات الفردية بالمغرب، من المقاربة الكمية إلى المقاربة الكيفية هو التعمق l'approfondissement في دراسة تلك التمثلات و المواقف، التي تم التعبير عنها من طرف المبحوثين إبان البحث الميداني الكمي. فالاعتماد على المنهجية الكيفية، عبر تقنية المقابلة النصف الموجهة l'entretien semi-directif لجمع المعطيات و المعلومات، يهدف إلى تسليط الضوء على تمثلات الناس وممارساتهم المرتبطة بالحريات الفردية والمعنى الذي يعطونه لهذه الأخيرة.

وعلى هذا الأساس، تعتبر هذه الأداة مناسبة لسبر أبعاد التمثلات والمواقف، كما الدلالات والمعاني التي يعطيها المستجوب لقضايا تمس الحرية الفردية. وذلك بغية تجاوز مستوى "التحليق من فوق" كما في البحث الكمي، إلى مستوى "الغوص إلى العمق" للإمساك و لو جزئيا، ببعض الحقائق الاجتماعية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وبناء عليه، طور الفريق البحثي لمنصات دليل مقابلة نصف موجهة⁴، حافظت على نفس المحاور الأساسية التي اعتمدتها الاستمارة. و بواسطة هذا الدليل أنجز الفريق البحثي لمنصات

⁴ انظر دليل المقابلة في الملحق.

مقابلات نصف موجهة⁵ مع أفراد، ذكورا و إناثا، شكلوا عينة بحث موزعة على عدد من الأقاليم والجهات بالمغرب. ليحتفظ الفريق في النهاية بثمانين مقابلة (80) اعتبرها مستوفية لشروط البحث و القابلية للتحليل، كما أنها كانت كافية للوصول إلى ما يسمى حد التشبع la saturation، أي الوصول إلى تلك اللحظة البحثية حين لا يتم فيها استخلاص أو استخراج أي شيء جديد من أقوال المبحوثين و بالتالي الدخول في نوع من الاجترار و التكرارية في القول.

كما نشير إلى أنه قد تم تدوين و نقل أقوال المستجوبين عند كتابة هذا التقرير، باستعمال اللغة العربية الفصحى عوض نقلها كما جاءت على لسانهم بالدارجة المغربية لمنطقتهم، و ذلك لضمان فهمها و استيعابها من طرف المتلقين بنفس الشكل و المعنى.

أما بالنسبة للخصائص السوسولوجية للعينة نتبين ما يلي:

هي عينة مكونة من 80 فردا، متوازنة على مستوى تمثيلية الذكور والإناث، وإن بزيادة لعدد الإناث بعدد 42 أنثى مقابل 38 ذكرا. كما شكلت الفئة العمرية بين 18 - 44 سنة نسبة (54.6%) (أي 46 فردا مقابل نسبة 46.4%) أي 34 شخصا يبلغون ما فوق 44 سنة.

وتتوزع هذه العينة جغرافيا على أربع جهات تمثيلية، تتوزع على المناطق الساحلية الغربية، الشمالية، و الجنوبية، و تمتد لتشمل مناطق داخلية في الوسط و الشرق و الجنوب. و إن كان بتفاوت تغلب عليه المدن الساحلية و التي تمثل أكبر نسبة من المستجوبين (76%) حيث أن 57 فردا من هذه العينة يقطنون المدن الساحلية، و تتوزع باقي النسبة على المناطق الداخلية بالوسط و الشرق و الجنوب. عموما تشكل هذه المناطق و الجهات مركزا للثقل الديموغرافي و الاقتصادي بالمغرب.

أما من الناحية السوسيو مجالية، يغلب على العينة الطابع الحضري بنسبة 60% أي 45 فردا يقطنون في المدن. فأكثر من نصف العينة تقطن مدنا كبرى، متوسطة أو صغيرة. مقابل 25 فردا أي 40% من نفس العينة يقطنون في مناطق ذات طابع قروي. مما يعكس أيضا الواقع الحضري الحالي بالمغرب.

هذا الطابع الحضري الغالب. على العينة، يظهر لنا أيضا واقع الاستفادة من التمدرس في كلا المجالين الحضري والقروي، فنجد أن 56 فردا أي (74.6%) أكثر من نصف العينة قد ولجوا التعليم بأسلاكه المختلفة. مع تسجيل تفاوت في النسب التي تظهر أن أكثرية المستجوبين هم طلبة جامعيون أو أصحاب شهادات جامعية بما معدله 33 فردا (44%). في حين لم تتجاوز نسبة غير المتمدرسين في العينة 25.3% أي 19 فردا، يتقاسمها بشكل شبه متساو الذكور والإناث الذين لم يسبق لهم أن ولجوا أقسام التعليم. مما يضعنا أمام واقع القرى و الهدر المدرسي في هذه المناطق، حيث أن أكثر من نصف العينة الغير متمدرسة تقطن في المجال القروي بمعدل 10 أفراد، مقابل 6 أفراد من المجال الحضري.

أما على المستوى السوسيو-مهني، تسجل ارتفاع نسبة الأفراد الممارسين لمهنة بنسبة 61.3% أي 46 فردا يتوزعون على 26 من الذكور (34.6%) و 20 من الإناث (26.6%)، أي بتفاوت نسبي بين الرجال والنساء. مقابل ذلك نجد أن العينة تقدم 23 فردا أي نسبة (38.7%) غير مشغل (ينقسمون إلى عاطلين، متقاعدين، وربات بيوت وطلبة أغلبهم فتيات بنسبة 5 طالبات مقابل طالب واحد في هذه العينة).

⁵ انظر الجدول التفصيلي لعينة البحث الكيفي في الملحق.

هذا العرض المقتضب، يظهر أننا أمام عينة مدروسة، تعكس إلى حد كبير الواقع الديموغرافي، المجالي، الاجتماعي، التعليمي والمهني لمغرب اليوم. مما يعطي لنتائج الدراسة قدرا من المصداقية العلمية.

في عمليتنا البحثية مع هذه العينة، قادنا اعتبار منهجي أساسي، يتمثل في كون المعنى الذي يعطيه الفاعل، المستجوب، من خلال كلامه، لا يمكن إلا أن يشكل مع غيره، لبنة أساسية لفهم تشابكات الحرية الفردية في مختلف مستوياتها. وهكذا عملنا من خلال الأداة البحثية التي طورها فريق "منصات" إلى محاولة استكناه معنى الحريات الفردية كما يمثلها المستجوبون من خلال أسئلة محورها: ما الذي تعنيه الحريات الفردية بالنسبة لك؟ يبدو هذا السؤال على شساعته قمينا بوقوفنا عند مستوى الفهم، والمعنى الذي يقدمه الرأي الشائع للحريات الفردية، لأن ذلك سيمكننا من الاقتراب من ذلك الجدل الدائر بين مختلف الفاعلين حول قضايا الحريات الفردية و غيرها من قضايا كبرى تتعلق بالفرد و الجماعي، الديني و الدنيوي، المقدس و المندس، القيمي و المنفعي. الأمر الذي يمكن هذا النقاش العام من الاستفادة من كشف الأبعاد الاجتماعية، الرمزية، المخفية و المسكوت عنها داخل الأنساق الثقافية والقيمية للسلوكات الفردية والجماعية داخل مجتمعنا المغربي.

ولأن فهم الأشياء يبدأ بتسميتها، فإن ما يعنيه الفرد العادي بتلك الحرية صميمي في هذا البحث. ففهم تمثله للحرية الفردية، وعيا وممارسة، يتطلب و لا شك، استحضار تمثله لذاته، وخاصة لعلاقته بالجسد. تنبع أهمية هذا المحور من نتائج دراستنا الكمية والتي أفادتنا ضمن ما أفادت به، بأن التمثيلات والمواقف من هاته الحرية لدى أفراد العينة، تنحو نحو الإيجابية والموافقة كلما تعلق الأمر بإبداء موقف، غير أنها تتجه نحو السلبية و التراجع عندما يتعلق الأمر بحالات واقعية يمكن أن يصادفوها في معيشتهم اليومي.

انطلاقا من هذه الاعتبارات وغيرها، حاولت أداتنا البحثية استحضار حرية الجسد وربطها بالفضاء العام والخاص من خلال أسئلة، تروم النباش عميقا في تصور الناس للعلاقة القائمة والممكنة بين الرجل والمرأة، و علاقتهما في كلا الفضاءين. و بالتالي رصد مدى حضور و تأثير عامل فروقات الجنس/النوع الاجتماعي حين يتعلق الأمر بممارسة كل من الرجل و المرأة لحرياتهما الفردية.

ولم يكن بالإمكان تجاوز أحد الأبعاد المهمة التي انتهت إليها دراستنا الكمية، و المتمثلة في حضور المعطى الديني بشكل قوي كموجه، و مبرر و حامل أساسي لتبرير عدد من الممارسات أو اللا-ممارسات. و هكذا كان لزاما تقديم عدد من الوضعيات الافتراضية بالسؤال عنها، خاصة تلك التي تساعدنا على فهم الغيرية الدينية في مختلف مستوياتها. و هكذا طرحنا سؤال الزواج المختلط، سؤال حرية تغيير الدين، كما طرحنا أسئلة غالبا ما كانت مصدر جدل اجتماعي من قبيل الإفطار العلني في رمضان.

ومن جهة أخرى، تضمن دليل المقابلة شقا خاصا بتمثيلات الناس للنقاش الدائر حول عدد من النصوص القانونية التي تمس الحريات الفردية. و ذلك بالسؤال عن الموقف من بعض فصول القانون الجنائي المغربي مثل 490-220-222 و فصول أخرى تتعلق بتجريم الإجهاض و المثلية الجنسية.

كما لا تفوتنا الإشارة في الأخير، إلى أن النتائج الواردة في هذا التقرير، وكغيرها من نتائج البحوث في العلوم الإنسانية، لا تدعي الشمولية و التعميم، و لا تدعي القدرة على القول الحاسم والنهائي، بل هي محاولة من محاولات مؤسسة "منصات" الناشئة من خلال "برنامج جيل"

للشباب الريادي الباحث، للمساهمة في النقاش العمومي بالاعتماد على الدراسة العلمية والتحليلية و البحث الميداني لفهم التمثلات الاجتماعية وبعض من الممارسات المرتبطة بها. ليتوجه هذا التقرير إلى كل المهتمين، سواء الأكاديميين منهم، أو رواد المجتمع المدني، أو صناع القرار بهدف بناء الفعل المدني، الحقوقي، السياسي أو الاجتماعي اعتمادا على فهم ولو نسبي للواقع، إسهاما في الرفع من مستوى النقاش العمومي، وتفاديا لكل استقطابات إيديولوجية ومزايدات سياسية ليس المغرب في حاجة إليها الآن، في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي، وإنجاح نموذج التنمية الجديد.

أهم النتائج

تمثيلات الحرية الفردية

- يتميز تمثيل الحرية الفردية لدى المستجوبين انطلاقاً من ثلاث مستويات المستوى الأول يربطها بالكرامة، والحق الفردي في التفكير والاختيار والتصرف في الجسد، والمستوى الثاني يربط الحرية الفردية بمدى انسجامها مع المعايير الاجتماعية السائدة. أما المستوى الثالث فيربطها بالانحلال والفساد الأخلاقي.
- تهيمن على تمثيلات المستجوبين للحرية الفردية رغبة في الموازنة بين الذات الفردية والذات الجماعية، لتنتج مساحة حوار وتفاوض مستمرين بين رغبة فردية أو جماعية نسبية في الاستفادة من التحولات الجارية مع قلق من فقدان الهوية الجامعة.
- لا تخلو تمثيلات المستجوبين للحرية الفردية من الإحالة على "البعد الهوياتي" الذي يبقى حاضراً وبقوة عند الحديث عن الحرية الفردية.
- يربط عدد من المستجوبين سيادة و انتشار الحريات الفردية بمصير المجتمع، و بالتالي اعتبارها خطراً يهدد هويته الجماعية الكلية والدينية بالخصوص. بذلك تشكل المرجعية الدينية النواة الأساسية في تمثيل الهوية الجماعية، ويتم استحضارها بموجب صفات "النقاء الأخلاقي" التي تمنحها هذه الهوية للحياة الاجتماعية، ضد كل ما يزعزع انسجامها وطهرانيته المفترضة.
- تبين المقابلات، أن غالبية المبحوثين يقبلون بدرجات متفاوتة بحدود للحريات الفردية و الخطوط الحمراء، حتى لا تتحول تلك الحريات إلى مدخل نحو "الفوضى"، "السيبة"، "الأناية"، "الفساد"... لذلك في المقابلات ترددت كثيراً عبارات من قبيل: "الحرية المطلقة فساد، ليست هناك حرية مطلقة، ينبغي مراعاة المجتمع، الدين، القانون، الوالدين، الإخوة، العادات والتقاليد، الوسط والأماكن".
- تؤكد النتائج أن المبحوثين ينطلقون في موقفهم من الحرية الفردية من منطلقين: إما أن الحرية الفردية المطلقة طريق نحو الفوضى، أو من منطلق كونها مجرد "أوهام" متخيلة فقط، يستحيل تحقيقها في الواقع الاجتماعي المعيش.
- إن العائق الأساسي لممارسة الحرية الفردية، لا يرجع دائماً للتخوف من السقوط تحت طائلة القانون كسلطة خارجية، وإنما تخوفاً أيضاً من الاصطدام مع ما استدمجه و استدخله الأفراد من سلطة الضبط الذاتي عبر مسار تنشئة اجتماعية، أسرية و مدرسية، تعلي من شأن التعاليم الدينية، العادات و التقاليد.

الحريات الفردية كممارسة

- يربط المستجوبون ممارسة الحرية الفردية بمقدار حيازة الرأسمال المادي، السلطة والنفوذ، خصوصاً مع إثارة نماذج ممارسات واقعية كالإجهاض، العلاقات الرضائية وحتى الإفطار العلني في رمضان، والتي يطرحها العديد من أفراد عينة البحث كحريات طبقية

تشتري أو تفرض بسلطوية، ويمارسها البعض دون الآخرين حسب الانتماء السوسيو-طبقي، و المجالي و المتغير الجندري، و المستوى الثقافي.

- كلما انخرط المستجوبون في تمثل الحرية الفردية كانهلال أخلاقي، كلما اتجه موقفهم نحو الرفض لأي مجهود مجتمعي لمأسسة تلك الحريات أو لتقنين ممارستها أو تغيير قوانينها.
- مستوى قبول أو رفض هذا الجانب أو ذاك من حرية التصرف الفردي في الجسد، أو حرية الاعتقاد أو غيرها شديد الارتباط بالمعنى الذي يتم منحه للحرية.
- نجد لدى غالبية عينة البحث مستوى مرتفعا من التسامح، بخصوص ممارسة الحريات الفردية في أشكالها غير المهيكلية والمتخفية و في الفضاءات الخاصة.
- يستند جل المستجوبين في مواقفهم من الحريات الفردية، على حجج مستقاة من تقاليد الناس ورسوخها في الهوية الجماعية لكونها أصيلة ومتوارثة، ومستندة لرأي الأغلبية التي تحوز حق ممارسة الإكراه في حق الحالات التي يعتبرونها "شاذة" و"أقلية" كنوع من الضرورة لحماية الإجماع والانسجام الداخلي للمجتمع.

الحرية الفردية والجسد

- يهيمن على تمثل المستجوبين للحرية الفردية، اعتبار الجسد ملكا جماعيا، فهو جسد الجماعة الذي يجب حمايته ومنعه من خرق القواعد السائدة و المتوارثة.
- تستند هذه التمثلات في غالبيتها، على منطلقات دينية وتصبح حرية الجسد مرادفة ومرتبطة بالانهلال الأخلاقي، خصوصا لما يتعلق الأمر بالمرأة واختياراتها على مستوى العمل، السفر، اللباس، وممارسات فردية خاصة أخرى.
- تختزن إجابات جزء كبير من المبحوثين حرية الجسد فيما يمكن تسميته "بالجسد الشرعي" الذي عليه أن يتصرف و يتوافق مع المعايير الاجتماعية والدينية بالخصوص.
- يرفض كل المبحوثين دون استثناء، مسألة اللجوء للعنف الجسدي أو المادي للحد من حرية ممارسة الأشخاص للحريات الفردية، و يكون التبرير دائما بوجود دولة، و قانون، و "ولي أمر" يسهر على حفظ نظام المجتمع.
- انطلاقا من تمثيلات المستجوبين تتأكد مسألة سيادة "الجسد الشرعي" للجماعة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجسد الأنثوي.
- تتأكد بشكل واضح مقولة الجسد الشرعي عند الحديث عن البكارة و العذرية. وتتأكد هذه المقولة أيضا و أكثر، عندما يتعلق الأمر بسفر المرأة أو الفتاة المغربية، و اختيار الأصدقاء، حيث نجد تضاربا في الآراء حول من له حق التدخل في هذه الاختيارات.
- تعتبر قوامة الرجل أحد الأسس المركزية في فرضية الوصاية و اعتبار المرأة ملكا جماعيا، حيث يستعير المبحوثون قوامة/تحكم الرجل (الأب، أو الإخوة، أو الزوج) في المرأة كثابت يخترق مختلف الفئات المستجوبة.
- ساهم خروج المرأة لعالم الشغل، و اقتحامها لعدد من المجالات في بزوغ توجه مهم نحو الاعتراف النسبي بحرياتها الفردية في عدد من المجالات، خاصة فيما يتعلق بالسفر

والعيش بمفردها ، لدواعي برغماتية (الدراسة، العمل ...) وليس لدواعي تتعلق بتحول ثقافي وقيمي راسخ ومتجذر.

الحريات الفردية والمعتقد

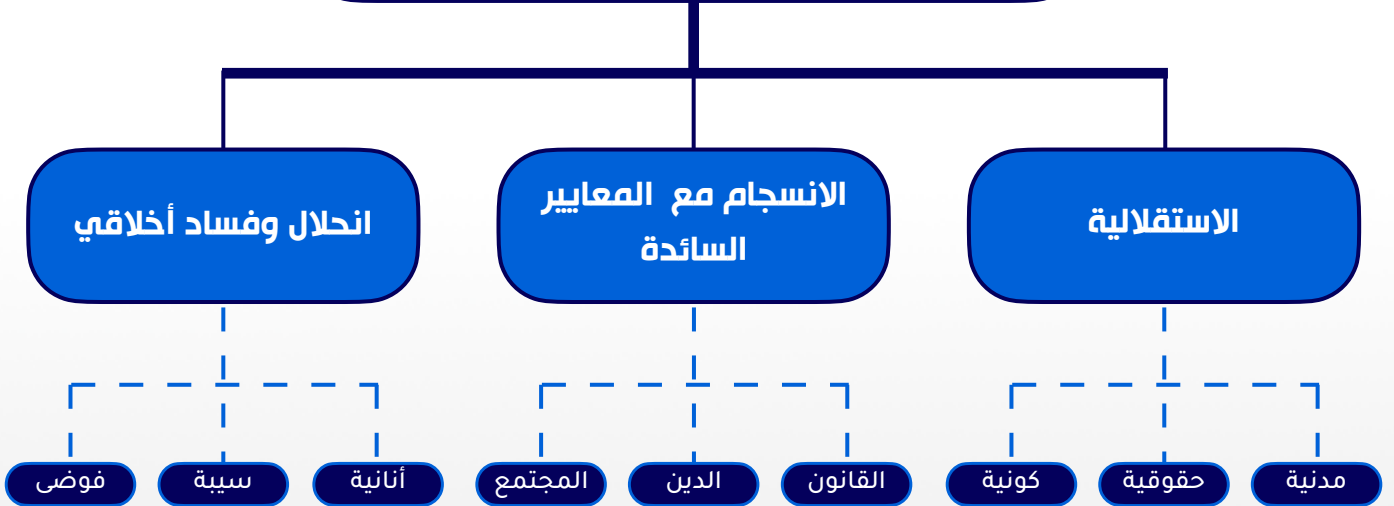
- يسود لدى المستجوبين تخوف من ممارسة بعض الأفراد للحق في حرية تغيير المعتقد، بمعتقد ديني أو لاديني غير الدين الإسلامي، باعتبار ذلك استهدافا لهوية المجتمع.
- يصل هذا التخوف لدى بعض المستجوبين حد ربطه بنوع من المؤامرة و التقليد الأعمى للغرب مما يهدد الدين الإسلامي، خصوصا إذا تعلق الأمر ببعض الممارسات التي تخرق بعض المعايير و القواعد الاجتماعية المتوارثة.
- يقبل أغلبية المستجوبين بممارسات غير منضبطة مع أشكال التدين المحلي شريطة بقائها في الفضاءات الخاصة، المعتمدة و المغلقة فقط، لأن خروجها للعلن يعتبر مظهرا من مظاهر تهديد التناغم الاجتماعي وخلق شرخ في الوحدة الدينية للجماعة/ الأمة.
- لا يقبل القسم الأهم من عينة البحث الزواج بغير المسلم، لأن ذلك حرام في التعاليم الدينية الإسلامية. أما بالنسبة للزواج من غير المسلمة، فمنهم من اعتبره حراما، و منهم من رأى فيه فرصة لدفعها لاعتراف الإسلام. و منهم من أدخل مثل هذا الزواج في خانة الزواج المختلط الذي لا يُضمن نجاحه لاختلاف الثقافات و العادات.
- يدافع العديد من المستجوبين عن رفضهم لحرية التدين أو اللاتدين الفردي، انطلاقا من مرجعية النص الديني: "من ابتغى غير الإسلام دينا فلن يقبل منه". و يسري الأمر نفسه على الإفطار العلني و فتح المقاهي و المطاعم نهار رمضان.

الحريات الفردية والقانون

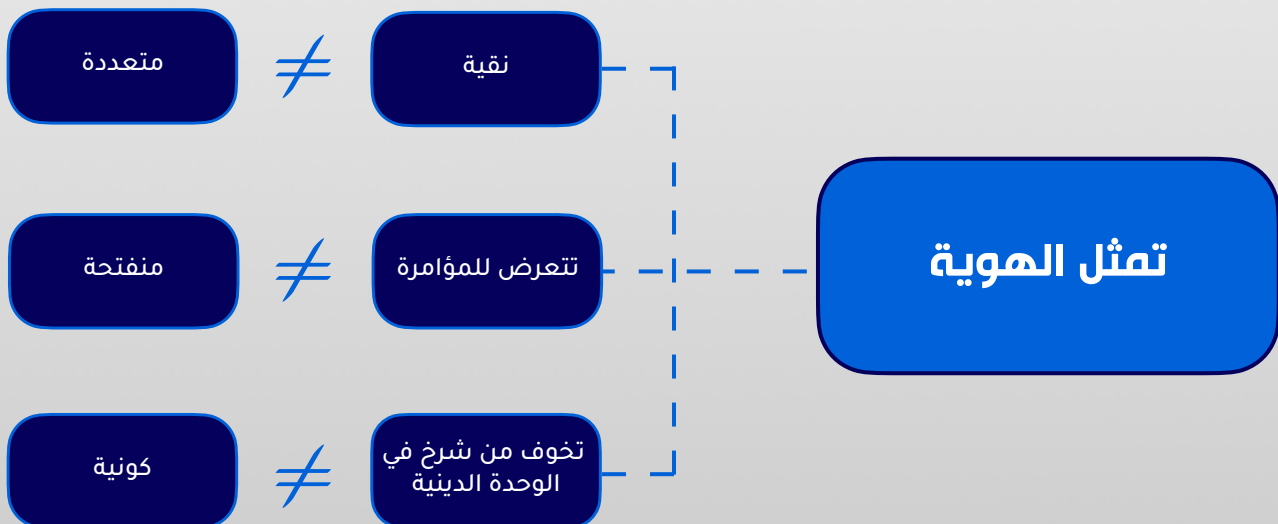
- غالبية المستجوبين يرفضون إلغاء تلك الفصول التي تمس الحريات الفردية (220-222-490) و الفصول المتعلقة بتجريم الإجهاض و المثلية الجنسية. يعود رفضهم ذاك لكون أي مساس بها سيؤدي إلى زيادة "الفساد الأخلاقي" بالمجتمع.
- يمكن تصنيف مواقف المستجوبين بصدد هذه القوانين إلى مجموعتين: الأولى و تمثل الأغلبية، تتبنى موقف المحافظة والدفاع عن حماية ثبات الهوية الدينية والأخلاقية العامة للمجتمع، والثانية أقل عددا ذات مرجعية مدنية حقوقية كونية، و منفتحة على التطورات المجتمعية.
- تزيد مسافة التباعد بين التوجهين (الحداثي و المحافظ) حسب الوقائع المطروحة كالإجهاض، المثلية الجنسية، العلاقات الرضائية، و الإفطار العلني نهارا في شهر رمضان.
- تعكس توجهات المستجوبين نقاشا مجتمعيا، بين اعتماد نصوص قانونية تستمد شرعيتها من عنوان حماية الهوية الروحية للمجتمع، أو الانفتاح على التطورات المجتمعية والعلمية والمرجعية الحقوقية الكونية في صياغة وتجديد النص القانوني، كونها مرجعية داعمة للتعدد وقادرة على صيانة حقوق الأفراد، و ضمان احترام للفرد المغربي كإنسان أولا وأخيرا.

الحرية الفردية: تمثيلات متفاوتة

تمثلات الحرية الفردية



تتأطر تمثلات الحريات الفردية لدى المستجوبين حسب ثلاثة مستويات: الأول يربطها بالكرامة، والحق الفردي في التفكير والاختيار والتصرف في الجسد، والثاني يربط الحرية الفردية بمدى انسجامها مع المعايير الاجتماعية السائدة. أما الثالث فيربطها بالانحلال والفساد الأخلاقي.



لا ينفصل تمثل الحرية الفردية عن تمثل طبيعة الهوية فكلما انخرط المستجوبون في تمثل الهوية كشئ ثابت ونقي وغير متغير كلما انخرطوا في اعتبار الحريات الفردية كانحلال أخلاقي وفساد وسيبة وفوضى.

الحرية الفردية: تمثيلات متفاوتة

يتضمن هذا المحور عرضاً مختصراً لتمثيلات المستجوبين حول الحرية الفردية، وحمولتها الهوية التي تحضر بمستويات متميزة، غالباً ما تحكمها رغبة في الموازنة بين مطالب الذات الفردية وقواعد الضبط الاجتماعي وقيم الذات الجماعية، فتتكشف العلاقة بين الفرد والجماعة كتهديد أو خطر متبادل بين الهوية الفردية، التي تنحو إلى التميز والبروز والتحول، وبين الهوية الجماعية الكلية والدينية، التي تسعى للتحكم في مختلف التحولات وضبطها وفق منطق احترام ثوابت ومقدسات مسندة في الغالب بالمرجعية الدينية المحافظة. لتصبح الحرية الفردية كممارسة مخاطرة، تخضع للرقابة الذاتية المستبطنة عبر مسار التنشئة الاجتماعية قبل أن تعرض نفسها على رقابة المؤسسات الاجتماعية والقانونية في الفضاء العام.

الحرية الفردية: بين تمثيلات المسؤولية، الانضباط الاجتماعي والانحلال الأخلاقي

تتأرجح تمثيلات المستجوبين للحرية الفردية بين نفي وجودها بالمطلق، وبين اعتبارها مقيدة بشرط المسؤولية. وفي هذه المروحة يسود الاعتقاد لدى فئة من المستجوبين بأن الحرمان من الحرية هو حرمان من عيش حياة إنسانية. وبالمقابل، فإن الحرية المطلقة حسب تعبير إحدى المستجوبات هي "شر مطلق يحول الإنسان إلى مجرد شيء". فيما ربط مستجوبون آخرون الحرية بالكرامة التي تعني في ما تعنيه بالنسبة لهم، القدرة على التفكير الحر والقدرة على التعامل مع المحيط ضمن حد معين من القيود والمسؤولية.

وفي محاولة البحث عن التصنيفات الممكنة لمفهوم الحرية الفردية لديهم، نصادف أربعة مستويات من التمثيلات:

المستوى الأول : يربطها بالكرامة الإنسانية، والحق الفردي في التصرف في الجسد، وممارسة حق التفكير و الاعتقاد بعيداً عن كافة الإكراهات مع ربطها بالمسؤولية. وهذه الفئة تظل قليلة وفي الغالب الأعم تتمركز بالمجال الحضري وذات مستوى تعليمي مرتفع نسبياً:

- بالنسبة لي الحرية هي أن الإنسان حر في تفكيره وجسده ومحيطه وعائلته وفي علاقاته، يعني أنه يعيش حياته بدون أن يحس بأنه مقيد ولكن في إطار نوع من المسؤولية أي أن يحس بحريته في علاقته، أي أن يمارس الحرية مع وعيه بالمحيط الاجتماعي.

(طالب، 25 سنة، بدون عمل، مجال حضري، مكناس)

- الحرية الفردية في نظري هي كل ما يتمتع به الإنسان وهو مسؤول عليه؛ بحيث لا يتضرر منه، ولا يضر به أحداً. وهذا يعني بالنسبة لي أن يكون حراً في نفسه، وفي بيته، وفي ذاته وعمله، ولكن يجب أن تكون هذه الحرية معقولة.

(موظف، 35 سنة، ثانوي، مجال حضري، فاس)

- " الحرية هي (كلها يدخل سوق راسو ويدير ما بغا) بدون الإضرار بالآخرين" (ربة بيت، 64 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

- " الحرية هي أن يكون لك الحق في أن تكون مختلفاً عن الآخرين" (ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، مجال قروي، تطوان)

• "الحرية الفردية تعني أن كل فرد يقوم بما يريد بدون أن يتدخل فيه الغير، وهذا موجود عندنا كمغاربة"

(بدون عمل ، 24 سنة، بدون مستوى دراسي، مجال قروي، أكادير)

• "يمكن تعريفها بأنها كل ممارسة يقوم بها الإنسان، بشرط ألا تتعدى حدود حريات الآخرين".

(تاجر، 67 سنة، بدون، مجال حضري، تطوان)

• الإنسان حر في أفكاره شرط ألا يحاول إلزام الغير بتبني نفس الأفكار لأنه بذلك يكون قد انتهك حرية الآخر إذا اعتقد ما شئت وتبنى القناعات التي تناسبك لكن لا تفرضها على الآخرين".

(فلاح، 65 سنة، بدون، مجال قروي، فاس)

• في مجتمعنا المغربي لا توجد حرية فردية مطلقة، إلا إذا فرض الشخص حريته على الغير".

(طالبة، 24 سنة، مجال قروي، تطوان)

تقر هذه الفئة من المبحوثين بوجود حريات فردية بمجتمعنا، كالتزام أخلاقي وممارسات شخصية تنم عن قناعة خاصة، سواء على المستوى القانوني أو العملي، حيث تُدرك هذه الفئة الحرية بكونها كل فعل يقوم به الفرد عن قناعة راسخة ولا تلحق الضرر بالآخر كما لا تتأثر برقابة الغير. لكن اعتبار حرية الفرد تنتهي عند بداية حرية الآخر، كتعبير متداول بكثرة، يظل مبهما لصعوبة وضع خطوط فصل موضوعية بين نهاية حرية فرد وبداية حرية آخر.

المستوى الثاني : يربط ممارسة الحرية بمدى انسجامها مع المعايير الاجتماعية السائدة. وهكذا يعتبر مرجع الحرية إما العرف، التقاليد، الدين أو حتى القانون في بعض الحالات، حيث نستشف من إجابات المبحوثين نوع من البحث عن المطابقة بين مطلب الحرية وما تسمح به هذه البنى الاجتماعية و الثقافية من هوامش للحركة و الفعل:

• " الحرية الفردية في منطقتنا لا وجود لها. إذا قام أحد بشيء مخالف للعادة ينقلب الناس ضده، ليست هناك حرية فردية بالنسبة لمحيطي الاجتماعي. ينبغي الخضوع لقواعده، و إلا سيحكم على الفتاة مثلي " راها خارجة الطريق".

(فاعلة جموعية، 30 سنة، جامعي، مجال حضري)

• " الحرية الفردية حدها هو المنزل، أما خارجه فينبغي مراعاة الآخرين"

(أستاذ، 58 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)

• " هذا المحيط الاجتماعي لا يؤمن بشيء اسمه الحرية الفردية... لا يدعك تختار من تكون، ماذا تريد أن تفعل، و يتدخل فيك كشخص، يتدخل في قراراتك، في قناعاتك"

(ربة بيت، 45 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

• " الحرية الفردية ينبغي أن تكون في إطار الاحترام المتبادل بين ما يريده الفرد و ما يريده المحيط الاجتماعي "... الحرية الفردية هي ممارسة سلوكات في محيط اجتماعي لا ينبغي المس بما يحترمه"

(متقاعد، 65 سنة، ثانوي، حضري، الدار البيضاء)

فالحرية الفردية مرتبطة إذن، و إلى حد كبير، بالتقاليد والأعراف التي تتسع دوائرها ودوائر الرقابة على ممارستها، بدءاً من كل عائلة على حدة، ثم انفتاحاً على دوائر مترابطة ضمن المحيط الاجتماعي، و الديني. بمعنى أنه يصعب الحديث عن تمثيل حرية فردية مطلقة في ظل مجتمع يحاول الحفاظ على مستوى من الضبط، لا يسمح بتلك الممارسات التي يعتبرها مزعزعة لانسجامه الداخلي وتضييق فيه مساحة الاعتراف بتعدد القيم الاجتماعية، لكنه مجتمع يستطيع في مستويات منه تقبل بعض الاختلاف والممارسات المنفلتة من الرقابة كاعتراف مؤقت بتجربة اجتماعية جديدة. لكن في حدود عدم المحاولة لتغيير "الثقافة السائدة" حسب رأي أحد المبحوثين، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بمعتقدات وأفكار غير معتادة أو تجارب مقتبسة من مجتمعات أو ثقافات آخر مغايرة.

لذلك، و من خلال مؤشر مدى إكراهية المحيط الاجتماعي، يتضح أن قوة الإكراه و الضغط التي يحوز عليها، تتأتى من توظيفه لمنظومة العادات و التقاليد الجماعية، و منظومة نصوص المقدس الديني، و أيضاً تلك النصوص القانونية التي تدعم كلا المنظومتين. و بالتالي يصبح هذا المحيط، كما المنظومات الاجتماعية و الثقافية و القانونية المذكورة، تشكل دون شك، خطوطاً حمراء و حدوداً للحرية الفردية. بهذا المعنى، يأخذ التفاوض مع هذا المحيط الاجتماعي شكل لعبة التخفي المقصود، بتبني استراتيجية الاستتار والالتفاف طبقاً لمنطق " و إذا ابتليت فاستتروا" كما قال عدد من مبحوثي العينة.

أما المستوى الثالث فيربط الحرية بالانحلال والفساد الأخلاقي. وهكذا تثير الحرية عند تناولها العديد من الأسئلة من قبيل مصير المجتمع، والخطر الذي يهدد الهوية الدينية. فسواء تعلق الأمر بالحرية الجسدية، أو حرية المعتقد، أو العلاقات الرضائية بين الراشدين، يبدو أن ما يهيمن على تمثيلات المستجوبين، هو الخوف من فقدان الهوية. مما يؤدي إلى ظهور نوع من التعبيرات التي يمكن تصنيفها بالمتشددة، حيث يُصبح الخوف من فقدان الهوية مصدر قلق من كل حديث عن الحرية في بعده المرتبط بإرادة الفرد و رغبته في التحكم في مصيره، وممارسة ما يتوافق وقناعاته.

- " الحرية الفردية كما يفهمها المحيط الاجتماعي، هي تلك السلوكات العشوائية والفوضوية والأناية التي لا تعطي قيمة لوجود الناس الآخرين".

(طالبة، 21 سنة، مجال قروي، تطوان)

- " الحرية الفردية بدون حدود هي مسألة متخيلة فقط، يستحيل عيشها في الواقع"

(مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)

ويزداد هذا الخوف مع تزايد الانفتاح على العالم عبر ما يتيح الإنترنت والشبكات الاجتماعية، من صعوبة التحكم في أفكار الناس. ويشعر الأفراد المستجوبون بأن خلا ما يصيب المجتمع نتيجة التعبيرات الجديدة التي تجترح لنفسها حرية عقائدية وتندرج ضمن رفض الاعتقاد والتدين السائدين.

المستوى الرابع: نرصد فيه تمثلاً، يمكن وصفه "بالدرجة الصفر" في إدراك الحرية الفردية، وذلك بربطها فقط بمدى التمتع بالأمن الجسدي و المادي في المجتمع. فتصبح الحرية:

- " الحرية هي عيش الحياة العادية و الأمانة مع الأبناء و العائلة"

(متقاعد، 70 سنة، ابتدائي، مجال قروي)

- " الحرية هي التوفر على شغل و دخل مادي يغنيني عن الآخرين" (أستاذ، 58 سنة، مجال حضري، الدار البيضاء)
- هذا الإدراك للحرية الفردية، رغم طابعه البسيط و التبسيطي في الظاهر، إلا أنه يعكس إلى حد كبير ما يفكر فيه عدد كبير من الناس في مجتمع متخلف تنمويا كالمغرب، لم يحقق لأفراده مستوى عيش مقبول، ناهيك عن مستوى أمن مقبول، مما يجعلهم ينظرون لقيمة الحرية الفردية بوعي أو بدونه ككمالية من الكماليات ، وكترف اجتماعي.
- في خلفية هذه التمثيلات التي يحملها المبحوثون عن الحرية وعلاقاتهم الاجتماعية وموقعهم كأفراد ضمن بنيات المجتمع يوجد ثقل كبير يبرز على هذه التمثيلات حيث الرغبة في الموازنة بين الذات الفردية والذات الجماعية، وتصور معين للهوية ما بين الثبات والتحول حيث يدخل المستجوبون في حوار وتفاوض مستمرين مع صيرورة اجتماعية لا تتشكل إلا عبر البحث عن المنافذ الممكنة لحفظ التوازن بين رغبة في الاستفادة من التحولات الجارية وقلق من فقدان الهوية.

ممارسة الحرية الفردية: وعي ناشئ و كوابح لامساواة اجتماعية

ما هي الأشكال التي يرى فيه المبحوثون ممارسة فعلية، لحياتهم الفردية في الشروط الراهنة؟ بهذا الصدد، سنستعرض بقدر من الترتيب التنازلي للكلمات والألفاظ Le verbatim التي استعملها المستجوبون للإشارة إلى ما يحيل على ممارستهم لحياتهم الفردية حاليا : اللباس، الخروج من المنزل، السفر، العلاقة مع الجنس الآخر، حلاقة الرأس، التعبير، الموسيقى، الرياضة، أنشطة ثقافية، استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، العيش بعيدا عن الأسرة.

يتجلى من خلال هذه اللائحة أن ممارسة المبحوثين لما يتمثلونه كحريات فردية، يأخذ أربعة أبعاد:

- 1 - ما يرتبط بالجسد (لباس، حلاقة الرأس)
- 2 - ما يرتبط بالعلاقات الاجتماعية (العيش بعيدا عن الأسرة، مصادقة الجنس الآخر)
- 3 - ما يرتبط بالهوايات (الرياضة والموسيقى)
- 4 - ما يرتبط بالتأثير الاجتماعي (التعبير، استعمال وسائل التواصل الاجتماعي)

لكن هل يكفي المبحوثون بهذه الممارسات للحرية الفردية، أم يتطلعون إلى ممارسات أخرى؟ بهذا الخصوص، نلاحظ أن التركيز انصب على القضايا التالية:

- " أتطلع لجلب أصدقائي الذكور للمنزل بكل حرية" (مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، حضري، مكناس)
- " أتطلع لحرية جنسية أكبر، لأنه بدونها تخلق مشكلات و عقد" (موظف، 40 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)
- " أريد الحديث و المناقشة بكل حرية" (موظف، 58 سنة، جامعي، مجال حضري، فاس)

- " أتمنى السهر، السفر، مصادقة الرجال بكل حرية"
(فاعلة جموعية، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)
 - " أطلع لحريات أكبر في ما يتعلق بالعلاقات العاطفية، اللباس، طريقة التدين"
(مساعدة اجتماعية، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)
- نلاحظ إذن، أن التطلعات عند الذكور كما الإناث، و بخاصة الشباب منهم، تركز بالدرجة الأولى على الجانب العلائقي- المتعوي (العلاقات العاطفية و الجنسية، متعة السفر و السهر...) مقارنة بما يمس الجانب السوسيو-ثقافي (حرية المناقشة و التعبير، حرية ممارسة التدين...).
- كما نلاحظ أن مثل هذه التطلعات عبر عنها ساكنو المجال الحضري أكثر من ساكني المجال القروي، نظرا لما يعرفه هذا الأخير من ضغط اجتماعي، قد لا يسمح بمثل هكذا تطلعات، بحيث تبقى في مستويات أدنى. على سبيل المثال تقول مبحوثة تقطن المجال القروي:
- " زوجي يفرض علي حتى نوعية اللباس، حتى و لو كان ذلك لا يناسب شخصيتي"
(ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، مجال قروي، تطوان)
- بين الواقع المعاش و التطلعات لحريات فردية أكبر، ثمة سؤال يطرح نفسه بالحاح : هل المجتمع المغربي يوفر شروطا اجتماعية متكافئة لممارسة الحريات الفردية أم لا؟ بعبارة أخرى، هل هناك مغاربة يعيشون و يمارسون حرياتهم الفردية أكثر من الآخرين؟
- كل مبحوثي العينة، وبدون استثناء يذكر، يرون أن هناك فئات من المجتمع المغربي، تتمتع أكثر بحرياتها الفردية مقارنة بفئات أخرى. لذلك عند التركيب بين أجوبتهم، نجد أن تصنيف تلك الفئات المحظوظة يتداخل فيه ما يتعلق بالنوع الاجتماعي، مجال الإقامة، المستوى السوسيو-اقتصادي، مستوى النفوذ و الواجهة الاجتماعية، المستوى الثقافي، بل و حتى بعض الخصائص السيكولوجية المرتبطة بالشخص نفسه:
- " المحيط هو الذي يساعد الرجل أكثر من المرأة ليعيش حريته... فمثلا إذا رأى أحدهم ابنه مع بنت في الشارع لا مشكلة... و في حال تعلق الأمر بابنته تصبح مشكلة بالنسبة له".
(فاعلة مدنية ، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)
 - " المرأة أكثر تعرضا للتحرش و المضايقة في الفضاء العام (شارع، مدرسة، جامعة، حافلة، محل...) بسبب لباس قد يكون فيه إغراء مستفز للرجل". و " نعم للتدخل والمراقبة الأسرية للفتاة بالخصوص أكثر من الفتى، حتى لا تحصل كارثة للأسرة".
(موظف، 57 سنة، جامعي، قروي، أكادير)
 - " من يملك المال و السلطة يتمتع بحريته، كما أن الرجل الأناني ذو الجرأة، و المرأة الأنانية الجريئة، أي أولئك الذين لهم القدرة على مواجهة المجتمع و الدفاع عن موقفهم مهما كلف الأمر، هم من يعيشون حريتهم، و ليذهب المجتمع للجحيم..."
(موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

- هناك بعض الأفراد الذين يتمتعون بحريتهم الفردية مثلًا الناس الذين عاشوا في أوروبا لمدة طويلة، وبالتالي يكونون حاملين لثقافة منفتحة نوعًا ما ولي لابس عليهم وما خصهم حتى خير" (ربة بيت، 23 سنة، بدون مستوى دراسي، مجال حضري، فاس)

يحضر هنا نوع من الإدراك الذي يخترق تقريبًا كل الفئات الاجتماعية المستجوبة، والذي يعتبر أن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عامل أساسي وقوي في تحديد مستوى ومقدار ممارسة الحريات الفردية. وتبريرهم لذلك، كون هاته الفئات المحظوظة، تستطيع تجاوز المجتمع وترسانة عاداته وتقاليده وقيمه، كما تجاوز منظومة القانون بنصوصه وبنوده ومساطره، حيث عبر العديد من المستجوبين عن الاستياء من الانتقائية في تطبيق القانون الجاري به العمل.

وهكذا، يعتبر أغلبية المستجوبين بأن " من يمتلك السلطة، يمتلك حق ممارسة ما يريد". كما أعطوا عددا من النماذج والوقائع، حيث الإجهاض، العلاقات الجنسية الحرة، وحتى الإفطار في رمضان هي حريات فئوية، يمارسها البعض دون البعض الآخر حسب الانتماء السوسيو-ثقافي والطبقي. من ثم، فهذا الانتماء، من وجهة نظرهم، محدد لمدى مساحة ممارسة الحرية الفردية. بما أن ذلك الانتماء قابل للصرف على شكل رساميل مادية و رمزية و اجتماعية. مما يجعل حتى نصوص القانون تطبق بانتقائية تبعا لذلك. أي أن صاحب تلك الرساميل له حرية التصرف والتمتع بحريته الفردية دون مواجهة التعرض لأي عقاب قانوني أو اجتماعي، عكس بقية الأفراد المنتمين لفئات أقل حظا و المعرضين للرقابة في كل تصرفاتهم، وبالتالي فالحرية المعاشة حاليا في نظرهم، تختلف مساحاتها و هوامشها باختلاف الفئات الاجتماعية:

- " يمكن أن أقول إن من يملك المال والسلطة يمكنه أن يعيش حرية فردية دون حدود، من لديه المال يعيش بالطريقة التي يريد، سيقول: "فليذهب المجتمع إلى الجحيم". نحن نرى هذه الحقيقة أمام أعيننا في الواقع المعاش. ترى مثلا وزراء يعارضون المجتمع لكن في نفس الوقت يمارسون حريتهم كما يشاؤون، لكن في المقابل إذا أراد شخص من العامة أن يمارس هذه الحرية يمنعون من ذلك. من لديه المال والسلطة يعيش الحرية دون قيود فيمكنه أن يقوم بالإجهاض، يمكنه أن يقول أنا لست مسلما، يمكنه أن يلبس كما يشاء وأن يتحدث كما يشاء دون أن يحاسبه أحد."

(مساعدة اجتماعية، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

- "أرى أن الطبقة البورجوازية تتمتع بكامل حريتها الفردية خلافا للطبقة الفقيرة المقموعة. الأغنياء لهم الإمكانيات والقدرة للقيام بهذه الممارسات، والناس يحترمون تصرفاتهم."

(عامل فندق، 34 سنة، مستوى جامعي، مجال حضري، تطوان)

- "أجل، وبالأخص عند ذكر الفوارق المادية، فهناك فئة ليس لها مال فإن أرادت شيء كل الظروف تقف ضدها، وهناك فئة لها القدرة على فعل أي شيء وقتما أرادت حتى وإن كانت هذه الأفعال غير مقبولة مجتمعا، لا أحد يمكن أن يمنعهم من القيام بذلك."

(عاملة، 41 سنة، بدون مستوى دراسي، حضري، طنجة)

- "شخصيا أرى أن الفئة الغنية هي التي تتمتع بحريتها الفردية مثل ذوا الوظائف المهمة، والنخب الاقتصادية، والسياسية، والمقربين من القصر، والمهربين (البنزاسة)، أما الفئة الفقيرة فتعاني من الاضطهاد، واللامساواة. كما أن الخطاب الديني في المغرب يتوجه إلى الفئة البئيسة التي تعيش المعاناة، وهي نفسها الفئة التي تطبق عليها القوانين. في حين تنعم الطبقة الغنية بحريتها". (منتدب قضائي، 54 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)

نلاحظ أن المبحوثين يتحدثون بشكل كثيف، عن إمكانيات متاحة بشكل أوسع أمام المغاربة الذين يتمتعون بحرية أكثر تحررا من القيود حين يكون بحوزتهم المال الذي يمكنهم من القيام بما يشاؤون ومتى يشاؤون، فهم، وفق هذا الرأي، لا يهتمون ولا يبالون بالقوانين التي ينتظم من خلالها المجتمع، لأن باستطاعة المال شراء "حقوق مضافة" في المغرب.

ويبدو هذا التفاوت في تمثيل الحرية الفردية وربطه بالانتماء الطبقي، من خلال موقف المعارضين لاستمرار الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي حيث عارضت نسبة مهمة من العينة هذا الفصل لكونه لا يطبق سواسية على المغاربة، أي يطبق على البعض دون البعض الآخر، لاعتبارات تتعلق بقوة النفوذ، والوجهة الاجتماعية.

هذا الوعي يتم ترجمته في المقابلات بنوع من الامتناع الناتج عن هذا المنطق المزدوج والانتقائي. ولا يتردد المستجوبون في اعتبار "أن القانون والضغط بكل أصنافه لا يطبق سوى على المعدمين والي ما عندهومش". وتنسحب هذه الثنائية التي تهيمن على تمثيل المستجوبين للحريات الفردية على مختلف التيمات. فسواء تعلق الأمر بحرية المعتقد، العلاقات الرضائية، حرية تملك الجسد، تخترق هذه الثنائية مختلف تمثيلات المستجوبين.

هكذا إذن، لا يتمثل المستجوبون الحريات الفردية بدون استحضار بعد التفاوتات الاجتماعية، والانتماءات السوسيو-اقتصادية. ومن خلال المقابلات، يسود الاعتقاد بأن من يمتلكون الخطوة الاجتماعية والمنصب، والمركز الاجتماعي، يستفيدون أكثر من الانفتاح في ممارسة حياتهم بالطريقة التي يريدون. وهنا يخضع تمثيل الحرية الفردية لمنطق مزدوج: منطق الحرية الفردية متوفرة بمجتمعنا لكن يتمتع بها نسبيا أصحاب الخطوة الاجتماعية، ومنطق عدم توفرها لغير المحظوظين اجتماعيا، بما أنهم مضطرون للخضوع بشكل صارم للمعايير والضوابط الثقافية، الاجتماعية والقانونية.

من خلال ما سبق، يتجلى أن الحرية الفردية في مجتمعنا، لم تبلغ بعد مستوى القيمة المجردة. بمعنى قيمة في حد ذاتها، مجردة عن أية مؤثرات اجتماعية، بحيث يمكن التمتع بها من طرف الجميع بشكل متكافئ، بمعزل عن أصولهم، مواردهم الاجتماعية، الثقافية و المادية.

ممارسة الحرية الفردية: ازدواجية فضاء الممارسة وسؤال الهوية الجماعية

لقد اعتبر العديد من المستجوبين، أن الحريات الفردية مجرد تمنيات وتطلعات، تعترضها العديد من العوائق الدينية والثقافية والاجتماعية. و في هذه الفقرة سنضيف عنصرا آخر. و يتعلق الأمر بالبعد المجالي لممارسة تلك الحريات، حيث أنها تبقى محكومة بالفضاء الذي تمارس فيه. بهذا الخصوص يمكن الوقوف عند مستويين بارزين. فعندما يتعلق الأمر بالفضاء الخاص، لا يجد المستجوبون أية غضاضة في ممارسة كل أنواع الحريات. فالمثلية لا تشكل معها إذا تمت ممارستها في الخفاء، وينطبق الشيء ذاته على العلاقات الرضائية وحرية الاعتقاد و التعبير،

وكذا الإفطار في رمضان. لكن ما أن يتم طرح المسألة كحرية يمكن ممارستها ضمن الفضاء العام و المشترك، حتى تتصلب المواقف وتعود إلى البروز العديد من التبريرات المرتبطة بالخوف على الهوية الجامعة و المشتركة :

- "يمكنني أن أتحوّل إلى ملاك وأقول لك لا وهذه الأفعال حرام، وجزء كبير من المجتمع يقول ذلك، لكن عند الولوج إلى الفضاء المغلق يمكن أن أمارس حريتي في ممارسة العلاقة الغير شرعية، و الفعل الذي نهيت عن مزاولته بحجة الدين قمت بفعله عند دخول منطقة عزليتي، أي أنني داخل المجتمع و أمام الناس ملاك وعند خلوتي مع ذاتي أفعل ما يحلو لي."

(مقاوّل ذاتي، 32 سنة، بدون، مجال حضري، الدار البيضاء)

- "يمكنني تقسيم مجتمعي الى قسمين، والحديث هنا عن فضاءين خاص و عام، ففضائي الخاص والذي لا يعني بالضرورة انزوائي في زاوية محددة لوحدي وإنما وجودي مع رفقائي، يمكنني أن أمارس حريتي على مستوى الأفكار والتصرفات، لكن وبمجرد الخروج إلى الفضاء العام، أخذ حذري عند التعبير عن رأيي، وبالأخص في بعض الأماكن التي نلاحظ فيها الحضور البارز للجماعة، كالقري مثلاً."

(موظف، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

- الحياة مسرح، ففي الفضاء الخاص نمارس حميميتنا بحرية، لكن في الفضاء العام هناك مجتمع، فإذا كان هذا المجتمع متعددًا و يؤمن باختلاف الأفكار و يقبلها فيمكننا التصرف بحرية، لكن إذا كن مجتمعًا متشددًا و الضوابط فيه هي المتحكم في مجرى الأمور فيجب التعايش مع هذا المجتمع تفاديا لأي صدام."

(تاجر، 57 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

- "مثلاً الممارسات الجنسية التي أبذل فيها مجهودًا كبيرًا حتى لا يراني أحد، على خلاف الدول الأوروبية التي تعتبر هذه الممارسات تصرفًا عاديًا."

(عامل فندق، 34 سنة، مستوى جامعي، مجال حضري، تطوان)

ومن هذا المنطلق، فالفرد بصفة عامة لا يمكنه التمتع بحريته في الفضاء العام، لأن هذا المجال، حسب عدد من المستجوبين مقيد بالثقافة المشتركة والعادات والدين. وعلى هذا الأساس تصبح الحرية الفردية مجالًا للتفاوض، وتتأرجح بين تعريف الحرية الفردية السلبي المقرون بالدونية والمرادفة **"للانحلال والفساد والخروج عن الطريق ثم العيب و الحشومة"**، وبين مفهومها الإيجابي والمتمثل في كل أشكال الانفتاح، وأحقية الفرد في ممارستها باعتبارها تعبيرًا عنه و عن إنسانيته.

وانطلاقًا من هذا التفاوض، يهيمن على مفهوم الحرية الفردية منطق **"لا ضرر ولا ضرار"**، فأغلبية المستجوبين يتفقون على أن هذه الحرية تبقى في المقام الأول، محكومة بالآخر القريب الذي نتقاسم معه نفس المجال. وحينما يتم الحديث عن الآخر، نعود مرة أخرى لاستحضار الثقل الاجتماعي للوعي الجمعي الذي يحيل، حسب المبحوثين، على إكراهات العادات والتقاليد والمكون الديني للثقافة. ويتم التركيز بالأساس على ضرورة استحضار الغير تماشيًا مع منطق **"انتهاء حريتي عند بداية حرية الآخر"**.

ولا تخلو تمثيلات المستجوبين للحرية الفردية، من الإحالة على البعد الهوياتي الذي يبقى حاضرا وبقوة عند الحديث عنها. ونقصد بالبعد الهوياتي تمثل المستجوبين لذواتهم و كيف يتعرفون عليها، بحصرها أساسًا، إن لم نقل اختزالها، في إحدى المكونات الثقافية. حيث نلاحظ أن

المرجعية الدينية غالباً ما تشكل البؤرة الأساسية في تمثل الهوية. هذا البعد الهوياتي يصير مرجعاً أساسياً عند الحديث عن الحرية الفردية. فالمثلية، والعلاقات الرضائية، والإفطار العلني في رمضان، والإجهاض عناصر يتم اعتبارها دخيلة على هذه الهوية، التي يتم تمثيلها في صفاتها ونقائنها الذي لا يجب أن تشوبه شائبة.

• يمكنني القول بأن الحرية الفردية بالنسبة لأصدقائي خاصة كوننا نتشارك نفس الاهتمامات، هي أولاً حرية الاعتقاد والممارسة والتي تهم بالأساس التصرف في الجسد، اللباس والتوجهات السياسية وكذلك أشكال الحضور في الفضاء العام من حيث الممارسة الفعالة، وبالتالي فالحرية الفردية هي القدرة على التفكير والممارسة ضمن حدود معقولة، لأننا لا يمكننا الحديث عن الحرية المطلقة. وهناك فئة أخرى من المجتمع والتي تقول بأن الحرية الفردية هي انحلال، قلة حياء وفساد أخلاق.

(موظف، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

• " المعنى الأكثر تداولاً في محيطي أن الحرية محاولة عيش بعض الناس لحياتهم تبعاً لأهوائهم. رغم أنني لا أتفق مع هذا الفكر، فرغم أنه لكل شخص حريته إلا أنه يجب على الناس احترام ذواتهم، فأنا لست من عشاق "موضة العصر". لا من حيث الملابس أو طرق الحياة الآن والتي تتخذها بعض الفتيات للبقاء في الخارج لمنتصف الليل.

(ربة بيت، 45 سنة، بدون، مجال قروي، تطوان)

• " في محيطي يمثل الناس الحرية الفردية في تلك الممارسات غير العادية ويعتبرونها عيباً مثل تدخين الفتاة، وكذلك الممارسات الجنسية خارج إطار الزواج. أي ممارسات خارجة عن القانون و(حشومة).

(عامل فندق، 34 سنة، مستوى جامعي، مجال حضري، تطوان)

وعلى هذا الأساس، يتم ربط الحرية كما سلف الذكر بالفساد والانحلال الأخلاقي والتهديد المباشر لهوية "نقية" مفترضة. يقر المستجوبون بأن التمثل الاجتماعي السائد حول الحرية الفردية يبقى مناوئاً لها. فالمجتمع حسبهم، يعارض الحرية الفردية لأنها لا تتوافق مع العادات والأعراف. كما يسود الاعتقاد بأن ممارسة الحرية الفردية تعني الانسلاخ عن المجتمع وتجاوز لقيوده. ويتم النظر إلى العادات والتقاليد باعتبارها طبيعية، بل وفطرية، حيث تحولت العديد من الممارسات الاجتماعية إلى قواعد معيارية للسلوك والحكم عليه.

و يبدو من خلال إفادات المستجوبين، أن المجتمع الرقابي الذي يعلي من شأن الضبط الذاتي، والتعويل على التواطؤ بين الفرد و الجماعة لفبركة صيغة ما، حتى تحافظ الجماعة على نقائنها و الفرد على سمعته الاجتماعية؛ لا يستحضر الشق القانوني و غالباً في بعده الزجري، إلا إذا كان يخدم و يدعم تلك الصيغة " المتواضع " عليها حتى " لا نعيش في غابة " كما قال أحد المستجوبين.

• " الحرية الفردية حدها هو المنزل، أما خارجه فينبغي مراعاة الآخرين".

(أستاذ، 58 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)

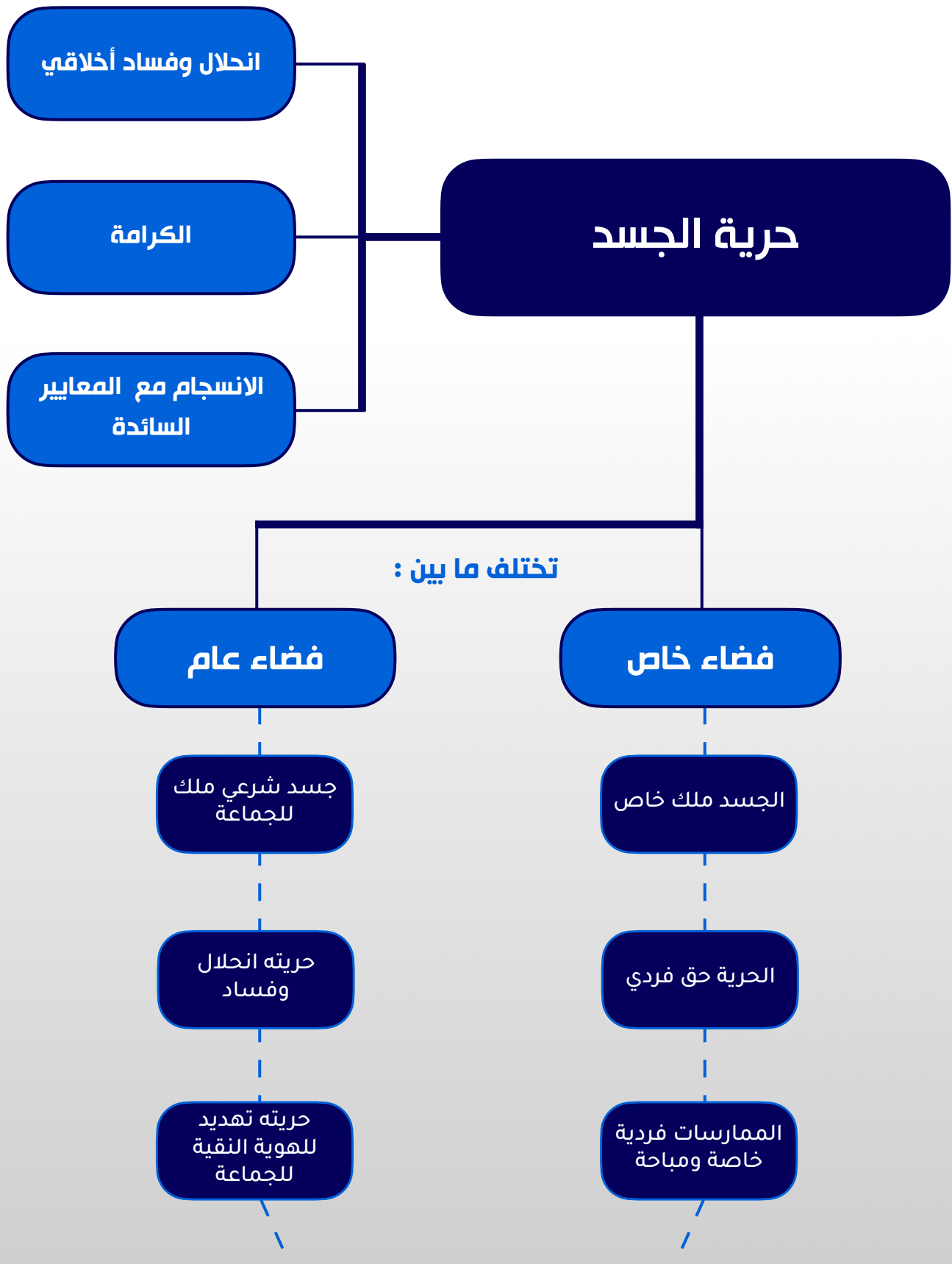
- "حدود الحرية الفردية هي المجتمع والقانون...لأن الحرية إذا تجاوزت حدودا معينة لن تبقى حرية ستصبح "سيبة". وبالتالي من الضروري وجود حدود قانونية مثلا حتى لا نعيش في غابة".

(مستخدم، 18 سنة، ثانوي، مجال قروي، أكادير)

- "إذا كانت لنا الحرية المطلقة سنستغلها وبطريقة خاطئة".
(طالبة، 23 سنة، مجال قروي، فاس)

فالملاحظ إذن بهذا الخصوص، أن المستجوبين يفرقون في تمثيلاتهم لفضاء الحرية بين نوعين من الأفعال: تلك التي تهم الفرد وحده ولا تتعداه إلى غيره، وهنا يتجه خطاب الناس غالبا إلى قبول حرية ممارسة الفرد لأفعاله بالطريقة التي يراها مناسبة له لكن في إطار فضائه الخاص به. أما الفعل الثاني فهو ذلك الذي يتعدى أثره الفرد ليمس المجتمع ماديا أو رمزيا، وهنا يقبل عدد من المستجوبين تدخل المجتمع للحد من حرية الأفراد ، تبعا لمنطق الأغلبية العددية و بالاستناد إلى المشترك الديني و الثقافي الذي يضمن لحمة المجتمع و تماسكه.

السيادة على الجسد بين الثقافة الدينية والمحيط الاجتماعي



تتوزع تمثيلات المستجوبين لحرية الجسد انطلاقاً من التمييز بين ممارسة هذه الحرية في الفضاء العام وممارستها في الفضاء الخاص. ففي هذا الأخير، "يقبل" المستجوبون كل ما يرفضونه في الفضاء العام. في الفضاء الخاص، الجسد ملك خاص وفي الفضاء العام هو جسد شرعي وملك جماعي، خاضع لمعايير وقواعد سلوك الجماعة.

السيادة على الجسد بين الثقافة الدينية والمحيط الاجتماعي

تختصر مضامين هذا المحور فكرة اعتبار عموم المستجوبين الجسد الفردي ملكا جماعيا- جسدا محميا، وممنوعا من خرق القواعد العرفية والشرعية والقانونية في نفس الوقت-. وهي تمثيلات تحيل في غالبيتها على منطلقات دينية وأعراف اجتماعية، تتوافق على نوع من الولاية الجماعية على الجسد الفردي، لرسم حدود شرعية تشكيل الجسد واستعماله ثقافيا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالجسد الأنثوي ومحمولات الوصاية والقوامة الذكورية التي تلازمه خارج الفضاء المنزلي. وهي القناة التي صارت تتزحزح في اتجاه تخفيف القيود التقليدية بفعل عدد من التحولات السوسيواقتصادية والسوسيوثقافية التي يشهدها المجتمع المغربي، والتي تدفع باستمرار في اتجاه تحقق الاعتراف النسبي بالحريات الفردية للأثني في عدد من المجالات، لدواعي عملية وبرغماتية بالخصوص.

حرية الجسد: صراع المقدس والمدنس

لماذا تضمين دراسة حول الحريات الفردية محورا خاصا بالجسد؟ وهل من معنى للبحث عن تمثيل الناس للجسد لاستكشاف حدود الحرية و تمظهراتها؟

ما يجعل الاهتمام بالجسد أساسيا ضمن دراسة الحريات الفردية، هو كونه بناءا اجتماعيا وثقافيا، وليس مجرد معطى بيولوجي. ولذلك لا يمكن بحث تمثيلات الجسد في انفصال بين هذا الأخير والأطر الثقافية للمجتمع بمختلف مكوناتها. فالجسد مفهوم ينبنى في تمثيلات الناس وتصوراتهم انطلاقا من أطر ثقافية ترسم حدود هذا الجسد ودلالاته وتعبيره إلى حد يمكن فيه اعتبار "حقيقته" الاجتماعية تكمن في بنائه ثقافيا و رمزيا أكثر مما تكمن في أبعاده الفيزيولوجية فقط. ولهذا السبب نجد بأن التصورات التي يحملها الناس عن الجسد لا حصر لها، و تتعدد بتعدد الثقافات و الانتماءات.

من هذا المنطلق، تعني دراسة تمثيلات المبحوثين للجسد أولا وقبل كل شيء، دراسة "الثقافة الجسدية" على ضوء ما يسود هذا المجتمع من بنى اجتماعية وثقافية ودينية و إيديولوجية. لذلك فالتساؤل عن الجسد كموضوع لدراسة تدخل ضمن الحريات الفردية، نابغ من أن العلاقة بين الفرد وجسده هي علاقة اتصال وثيقة، لازمة، و محايثة، ما دام الفرد لا ينفصل عن جسده، و به يتعرف على نفسه و يتواصل مع ذاته، و به أيضا يتعرف على المجتمع و يتعرف هذا الأخير عليه. و في سياق علاقة التعرف المركبة هذه، تطرح بالضرورة مسألة " ما يريده الفرد من جسده و بجسده، و ما يريده المجتمع منه"، و بالاستتباع تنطرح مسألة حرية الجسد الفردي.

في الجزء الكمي من الدراسة، كنا قد طرحنا عددا من الأسئلة حول الجسد، و مدى الموافقة على تمثله كتملك خاص يسمح بالتصرف فيه بحرية وبدون أية قيود. و كانت إجابات المبحوثين بنسبة 78.2% متفقة بشكل مطلق ونسبي على هذه المسألة. وهي نسبة إحصائية لها دلالتها التي تحيل على منحى إيجابي في تمثيل الجسد، إذا ما قورنت بنسبة 24.5% التي تحيل على عدم الاتفاق النسبي والمطلق.

وعند ربط هذه المسألة، بمتغيرات من قبيل الجنس، السن، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، مكان الإقامة؛ نلاحظ أن نسب الاتفاق النسبي والمطلق، كما نسب عدم الاتفاق النسبي

والمطلق، لم تنحرف كثيرا عن النسب العامة للعينة ككل. وهذا يعني أن الوعي بضرورة حرية تملك الجسد، يخترق مجمل الفئات الاجتماعية الممثلة في العينة بمعدل يفوق 50%. لكن، هل ستتغير هذه التمثيلات والمواقف التي تم التعبير عنها - ربما بسرعة و بدون تفكير عميق - كجواب على أسئلة الاستمارة عند المرور إلى طرحها خلال مقابلات فيها ما يكفي من الأسئلة و الوقت لاستكناه التمثل " الحقيقي " للمبحوث؟.

لقد تبين من خلال مضامين المقابلات المنجزة، أن تمثل حرية الجسد، و معنى حرية الفرد في التصرف في جسده عند أغلبية المبحوثين، محكوم غالبا بالطابع الديني المقدس، في حين تتوارى إلى الخلف تلك المعاني ذات الطابع الدنيوي. بمعنى أن الجسد هو أمانة أو هبة إلهية. و بالتالي فاستعماله و التصرف فيه، ينبغي أن يكون في إطار احترام التعاليم الدينية:

- " الجسد أمانة من الله للإنسان، لا يمكن للإنسان أن يفعل ما يريد به، لأنه ليس له أصلا".
(طالب، 20 سنة، جامعي، مجال حضري، فاس)
- " الجسد أمانة من الله ينبغي الحفاظ عليه".
(طالب، 20 سنة، مجال حضري، فاس)
- " حرية الجسد محدودة، لأنه هبة من الله، و ينبغي مراعاة حدوده".
(ربة بيت، 45 سنة، ابتدائي، حضري، الدار البيضاء)
- " الجسد لا حرية له، هناك وازع الدين و التقاليد و الأعراف".
(موظف، 57 سنة، جامعي، موظف، قروي، أكادير)

والملاحظ في هذا الصدد، أن تمثل مختلف أشكال حرية الجسد، يتسم بضعف الاستناد على المرجعية الحقوقية الكونية في بناء التمثيلات والسلوكات اتجاه هذه المسألة. في حين نلاحظ هيمنة واضحة للمرجعية الدينية التي تعتبر الجسد أمانة يجب التصرف فيها وحمايتها، فهو "أمانة إلهية". هو "ملك لله"، لذلك يجب على كل من الرجل أو المرأة أن يخافا الله في التعامل معه. وانطلاقا من هذا الفهم الديني لحرية الجسد تصبح حريته مرادفة للحرية. وفي هذا السياق، يتم ربط حرية الجسد بالوقوع في الدنس و الانحلال الأخلاقي. إنها نظرة سلبية إلى الجسد الإنساني؛ باعتباره بؤرة كل الشرور و الخطايا. ومن ثم، لا بد من "الستر" وخاصة فيما يتعلق بالمرأة اتباعا للتعاليم الدينية، لتصبح المحافظة على الجسد، حسب العديد من المستجوبين، ضرورة دينية، و أنه لا يجب "إفساده ببعض الممارسات المضرة، لأنه أمانة من عند الله". وبهذا المعنى، فإن الفرد لا يملك الحرية المطلقة في التصرف في جسده. كما يقول العديد من المستجوبين:

- " كل من الرجل والمرأة يجب أن يخافا الله في التعامل مع الجسد. لأن الجسد ملك لله".
(ربة بيت، 45 سنة، ابتدائي، حضري، الدار البيضاء)
- " الجسد أمانة الله، يجب المحافظة عليه لا القيام بتخريبه كتلك الفئة التي تملأ جسدها بالوشم وتقول بأنها حرة في جسدها، وهناك نساء كذلك يقمن بنفس الشيء، إلا أن الجسد وكما قلت سابقا أمانة من الله فيجب الحفاظ عليه".
(مستخدمة، 41 سنة، بدون، مجال حضري، طنجة)

- " الحرية هي حرية المحافظة على الجسد وبالخصوص بالنسبة للمرأة. فيجب على المرأة الستر لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى المرأة بالستر". (عاطل، 45 سنة، ثانوي، مجال حضري، تطوان)

يُعتمد في بناء و شرعنة هذا التمثل للجسد و حريته من قبل هؤلاء المبحوثين، على ما يستنبط من معاني الخطاب الديني، استثمار الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالدرجة الأولى. ويبدو تأثر تمثيلهم بهذا البعد الديني واضحا من خلال تأكيد المستجوبين، على أسبقية ما هو روحي/مقدس على ما هو مادي/مدنس.

غير أنه من خلال تصريحات عدد من هؤلاء المبحوثين، نستشف أن للأفراد العديد من الاستراتيجيات المتكيفة مع المرغوب فيه اجتماعيا مع ترك الباب مواربا لمظهرية حديثة، تأخذ بعين الاعتبار موضوعة العصر؛ لكن دون الانفكاك في نفس الوقت من العديد من التعاليم و المبادئ التي يتم فهمها من قبلهم على إنها دينية. فالحجاب قد يأخذ شكلا عصريا مستفيدا من اختلاف علماء الدين حول شكله، و وضع الماكياج يتم تبريره بالرغبة في تجميل الصورة لأن "الله جميل يحب الجمال" كما جاء في الأثر.

و قد كشفت المقابلات أيضا، عن وجود تمثيل آخر بعيد عن هذا التمثل السائد، يعتبر حرية الجسد ضرورة أساسية في حياة فئة أخرى من المستجوبين، تنبني على مبدأ حق الفرد في التصرف في جسده كما يريد، دون قيد ولا شرط:

- " حرية اللباس والشكل؛ كقصة الشعر ووضع مساحيق التجميل والوشم وغيره". (موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)
- " حرية الجسد بالنسبة لي أن أفعل ما أريد بجسدي، أن ألبس كما أريد، أن أضع الماكياج أو الوشم كما أريد، أن استعمله في العلاقات الجنسية كما أريد". (مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، مكناس)

فهذا التصور ينطلق من كون الفرد هو المسؤول الوحيد عن جسده، ولا يحق للمقدس الديني، أو الجماعة، أو الأسرة، و كل ما يشكل المحيط الاجتماعي، أن يفرض عليه نمط معين للتعامل مع جسده. قد ينبني هذا التمثل على اقتناع مبدئي بالحقوق الإنسانية الكونية، و قد يكون مجرد تمرّد عابر على أنساق المجتمع الثقافية و الاجتماعية. في كل الأحوال هو تمثيل موجود، و يفعل فعله اجتماعيا بهذا القدر أو ذاك.

و هذا ما يقودنا لطرح تساؤل ذو أهمية قصوى، حول الشروط الاجتماعية لحرية الجسد الفردي بمجتمعنا، لنتساءل بهذا الخصوص هل يتغير تمثيل أفراد لحرية جسدهم تبعا للشروط الاجتماعية التي يتم فيها استعمال هذا الجسد أم لا؟

حرية الجسد: المحيط الاجتماعي و السيادة على الجسد

هل يتغير مقدار التمتع بحرية الجسد وكيفيات استعماله بين الذكور والإناث، تبعا للفروقات البيولوجية بينهما؟

إذا كان كل أفراد العينة المستجوبين، قد توافقوا على وجود فروقات "طبيعية"، "بيولوجية" "فيزيولوجية" - طبقا لتعابيرهم- بين الرجال و النساء، فإنهم قد اختلفوا حول مدى ارتباط ذلك و انعكاسه على حرياتهم الجسدية الفردية حيث نميز بين موقفين:

1- موقف يقبل انعكاس الفروقات الجنسية على ممارسة الحرية الفردية:

- "الاختلاف بين فيزيولوجيا الرجل و المرأة، لا بد و أنه ينعكس على مقدار التمتع بالحرية الفردية لكليهما... فلا يجوز للمرأة أن تفعل بجسدها ما تريد كما الرجل و تقول " هذا جسدي و أنا حرة فيه"... هناك حدود يضعها المجتمع لذلك" (بدون ، 26 سنة ، جامعي، مجال قروي، أكادير)
- " نعم هناك فروقات بيولوجية بينهما، و هذا ينعكس على مقدار حرية الرجل و حرية المرأة... فهي لا يمكنها أن تخرج و تدخل متى شاءت أو الجلوس في المقهى لوحدها...لأنه إذا ما أطلقت الحرية للمرأة بدون حدود يمكن أن تنتج كوارث عن ذلك... و في نفس الوقت لا ينبغي حصار المرأة... هذا ليس حلا حتى لا تنفجر... ينبغي التتبع و المراقبة" (موظف، 57 سنة، جامعي، مجال قروي، أكادير)
- " في الواقع الآن الرجل يفعل ما يريد و المرأة تفعل ما تريد. لكن في الحقيقة لا ينبغي للمرأة أن تستعمل هذه الحرية كما تريد... الخروج، العمل، شرب الخمر، أو التدخين...فالدين يقول على المرأة أن تبقى في المنزل... هناك نص ديني يتحدث عن ذلك سمعته من فقيه"...ويزاول الرجل عملا صعبا وشاقا، عكس المرأة التي ليست لديها القدرة على مثل هذه الأعمال". (عامل، 32 سنة، ابتدائي، مجال قروي، مكناس)
- "حدود الحرية عند المرأة تختلف عن الرجل، كحرية اللباس مثلا، فالرجل قد يلبس ما يريد ويخرج به إلى الشارع، لكن المرأة ليس لها هذا الحق، وذلك بحكم المرجعية الدينية الإسلامية والدين كرم الإنسان عامة، وحدد مسؤوليات كلا الجنسين، فالمرأة لها ما لها وعليها ما عليها، نفس الشيء بالنسبة للرجل". (مستخدمة، 26 سنة، مستوى جامعي، مجال قروي، أكادير)
- "للرجل الحرية في التنقل والسفر دون أي عائق، الأمر الذي لا تتمتع به المرأة. فمكانها في المنزل، وخروجها يكون للضرورة فقط، كزيارة الطبيب". (ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، مجال قروي، فاس)

أمام وجود هذه الفروقات الفيزيولوجية التي يعددها البعض من المبحوثين من الجنسين، فإنه، وفق هذا الرأي، من غير الممكن تمتع الرجال والنساء بنفس القدر من الحريات. خاصة و أن هناك في النصوص الدينية، حسب العديد من المستجوبين، ما يدعم ذلك. في حين يحدد البعض الآخر هذه الفروقات، من خلال الأدوار الاجتماعية المخولة لكلا الجنسين بمعيار القدرة والاستطاعة.

2- موقف يرفض انعكاس الفروقات الجنسية على ممارسة الحرية الفردية:

لقد بينت المقابلات أيضا وجود أفراد من العينة، لا يقبلون هذا الربط بين الفروقات الجنسية ومقدار التمتع بالحرية الفردية.

- " نعم هناك فروقات بيولوجية فقط بين الرجل و المرأة. أما الباقي فهي فروقات اجتماعية مفروضة من المجتمع مثل البقاء في المنزل... التحلي بالحشمة و الوقار... المرأة لا ترفع صوتها...و كل ذلك بسبب التعاليم الدينية و العادات و التقاليد. لذلك لا أتفق مع ذلك... للأنثى الحق في استعمال جسدها كما تريد". (مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، حضري، مكناس)

• " نعم هناك فروقات طبيعية بين الرجل و المرأة، لكن ذلك لا ينبغي أن ينعكس على حرية كليهما. و الدين فقط هو الذي فضل الرجل على المرأة، و أعطاه حريات أكبر كالتعدد مثلا و التحكم في المرأة لأنها " ناقصة عقل و دين".
(فاعلة مدنية، 30 سنة، جامعي، حضري، تطوان)

• " برأيي لا فرق بينهما، أجل الرجال قوامون عن النساء من حيث البنية لكن هناك رجال ضعفاء و نساء أقوياء، من وجهة نظري الرجال و النساء سواسية لهم نفس الحقوق و نفس الواجبات و لا يمكن أن يكون هنالك تمييز بينهما. "
(عاملة نظافة، 25 سنة، إعدادي، تطوان)

هؤلاء المبحوثون و المبحوثات، دعاة المساواة بين الذكور والإناث، يدعون إلى ضرورة الإقرار بذلك في كل المستويات، نظرا للتقدم الحاصل في المجتمعات استطاعت المرأة أن تصبح عنصراً فاعلاً في محيطها، وذلك من خلال الخروج من فضاء المنزل المغلق إلى عالم الشغل الواسع، إذ أثبتت ذاتها واستقلاليته عن الرجل، مما جعلها تتمتع بعدد كبير من الحريات التي لم تحض بها من قبل. بل إن البعض يعتبر أن المرأة اليوم تجاوزت الرجل في العمل والاجتهاد ودرجة التحمل. فخروج المرأة لعالم الشغل ومطالبتها بحقوقها مكنها من نزع الاعتراف بحرياتها الفردية في عدد من الفضاءات.

في مجمل الأحوال، عند هذا الفريق أو ذاك، تبقى مظاهر حرية الجسد الفردي مرتبطة بشكل وثيق بمدى حرية الجسد الأنثوي، في حين يتم تمثيل حريات الجسد الذكوري كأمر واقع و ناجز، تمليه البيولوجيا وتدعمه الأنساق الاجتماعية والثقافية.

• " عندما نجد المرأة في المقهى تدخل هذا المكان فيما قبل كان مخصص للرجال فقط، هذا السلوك لا يمكنها القيام به في مكان آخر عكس الرجل الذي يمكنه ممارسة هذا السلوك في كل مكان. وبصفة عامة، يوجد فرق بين الجنسين، لكن هناك طبقة واعية لا تفرق بينهما لكن يمكن القول بأن أكثر من 80% من المواطنين يفرقون بين الرجل والمرأة، فإن قلت لهم الرجل و المرأة سواسية يقولون: الرجال قوامون على النساء، و هذه أول جملة يصدونك بها فبالنسبة لهم المرأة أقل شأن من الرجل وهو له الحق أكثر منها و يقولون لو أنها ليست ناقصة لما نُقِصَ حقها في الإرث هذا الكلام غير صحيح لكن أغلب معارفي سيواجهونك بهذا الكلام فالرجال قوامون على النساء و لو كانت مكانة المرأة كبيرة لأُعْطِيَتْ حقها في الإرث بتساوي مع الرجل، أو أكثر منه، و نسبة كبيرة من المغاربة يقولون أن الرجل له الحق في ممارسة حريته أكثر من أي امرأة".
(عاملة نظافة، 25 سنة، إعدادي، حضري، أكادير)

من خلال ما راج في المقابلات المنجزة، يتبين جليا أن طرح مسألة تدخل الأسرة في الحريات الخاصة بأفرادها، في الغالب الأعم تذهب في اتجاه طرح مسألة الحريات الخاصة بإنث العائلة. بمعنى أن حرية الجسد كجزء من هذه الحريات، ينظر إليها في ارتباطها بجسد المرأة أكثر من ارتباطها بجسد الرجل، سواء تعلق الأمر بالآباء، الإخوة، الأزواج. بينما لا يتجاوز الأمر بالنسبة للذكور بعض الملاحظات حول تحويل شكل الجسم أو صباغة الشعر... يقول أحد المبحوثين الذكور:

- " أحسست بقمع لجسدي حينما أردت تناول البروتين و تم رفض ذلك من العائلة كما بعض الأصدقاء حتى لا أغير خلق الله، أو حينما قمت بصباغة شعري كان هناك رد فعل من العائلة".

(طالب، 20 سنة، جامعي، مجال حضري، فاس)

بينما الأمر بالنسبة للنساء يتجاوز مثل هذه الأمور "البسيطة" بكثير، من حيث قوة درجة تدخله وقساوة عنفه على أجسادهن. وتعتبر قوامة الرجل، أحد الأسس المركزية في فرضية اعتبار المرأة ملكا جماعيا لا يجب التفريط فيه. وهو ما يقودنا إلى إشكالية قوامة/تحكم الرجل (الأب، أو الإخوة، أو الزوج) في المرأة، حيث ترى شريحة كبيرة من المبحوثين أن هذا الأمر أساسي يقيها ويحميها من أي خطر قد يعترض سبيلها:

- " للآباء حق التدخل في تصرفات و اختيارات بناتهم الفردية، في ما يخص اللباس، السفر، الصداقة، اختيار الشريك... كذلك الأمر بالنسبة للإخوة الذكور مع أخواتهم من البنات... لأنه في الأخير يريدون لهن الخير.. كذلك الأمر بالنسبة للزوج مع زوجته" بدون ، 26 سنة، جامعي، سكن قروي... " نعم للتدخل و المراقبة الأسرية للفتاة بالخصوص أكثر من الفتى، حتى لا تحصل كارثة للأسرة".

(موظف، 57 سنة، جامعي، سكن قروي، أكادير)

- " تحكم الأسرة من آباء و إخوة في لباس، سلوكات، علاقات البنت هو لصالحها".

(طالب، 20 سنة، مجال حضري، فاس)

- " لا للتحكم من الآباء و الإخوة في بنات العائلة، لأن للبنات شخصية و كيان مستقل كذلك... و لكن هذا لا يعني عدم مراقبة و مواكبة البنت و نصحتها لما هو في صالحها... أما بالنسبة للأزواج فالتوافق هو الأنسب و ليس التحكم لأن الزواج يعني الذوبان في كيان واحد".

(طالبة، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

- "إن مراقبة الأب لأبنائه أمر جيد، فلا بد من رقابة الأب عندما يتعلق الأمر بالفتاة، فالبنات دائما ما تحتاج لمن يوجهها للطريق السليم والصحيح مقارنة بالولد، الذي بدوره يحتاج رعاية ورقابة أبوية، لكن التحكم في تصرف أبنائه والتسلط عليهم أمر غير جيد وأنا لا أشجع عليه، فالتوجيه واجب والتحكم غير مقبول".

(ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، قروي، طنجة)

- "نعم يجب أن يتدخل في كل أمر يخص زوجته في حريتها وفي أمورها الشخصية كلها لأنه مسؤول عليها وتجب عليه رعايتها".

(موظف، 30 سنة، جامعي، حضري، أكادير)

وبالرغم من التفاوتات، التي تم رصدتها بخصوص تمثل حرية المرأة وتصرفها في جسدها بفعل الوضع الاعتباري للعديد من النساء، واقتحامهن مجالات احتكرها الرجال سابقا، لكن اعتبارهن ملكا وامتدادا للجماعة، للأسرة الممتدة، لوالديها، لإخوانها، ولزوجها لا يزال قائما، حتى وإن كانت هذه المرأة "طبيبة، أستاذة، محامية" فرغم ذلك ينظر لها كجسد لا بد من الحفاظ على شرفه. وإلا فإنها تواجه بالدونية وبالاحتقار، وصفته إحدى المستجوبات " بالعقلية الذكورية":

- " هي عقلية ذكورية، حتى وإن كانت هذه المرأة طبيبة، أستاذة أو محامية لازال المجتمع ينظر لها بشكل مختلف تماما عن الرجل".

(عاملة نظافة، 25 سنة، إعدادي، مجال قروي، طنجة)

• " رغم القول بأن الجنسين متساويين إلا أنه وفي أرض الواقع هذا الأمر مستحيل حصوله، فالرجل يفعل ما يريد لكن المرأة دائما ما يجب عليها التشاور مع أبيها أو إخوانها الذين يتحكمون بكل شيء يخصها."

(أستاذة، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، طنجة)

• "بالرغم من المكانة التي وصلت لها المرأة حاليا كفاعلة، لكن لا تزال الهيمنة الذكورية تغلب في مجتمعنا، فلم تصل المرأة لمستوى المساواة مع الرجل فمازال هناك تفاوت، فالمرأة تعاني من الرقابة الاجتماعية التي تحد من تصرفاتها."

(عامل، 30 سنة، ثانوي، مجال قروي، طنجة)

• "في الشارع المغربي عند مرور أنثى تُرى من حيث الجسد الأمر الذي لا يمكن أن يشكل مشكلا للرجل لأنه بكل بساطة رجل، يعني شكل المرأة يحكم طريقة نظرنا لها، وفي علاقة الرجل معها دائما ما نقول (هاديك غا امرأة)، ودائما ما نضع المرأة خلف الرجل عند الحديث عنها."

(مقاول ذاتي، 38 سنة، بدون، مجال قروي، الدار البيضاء)

بالرغم من كل التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، فإن التمثل الذي تختزنه المرأة حول ذاتها يبقى محكوما بهيمنة ما يمكن تسميته "بالجسد الشرعي" الذي يتوافق مع المعايير الاجتماعية. فالجسد وإن كان ملتصقا بالفرد فإن التمثل السائد حوله يحيله إلى جسد الجماعة الذي يجب "حمايته" ومنعه من خرق المعايير. إنه التمثل الأكبر والأوسع انتشاراً بين الغالبية من المستجوبين والمستجوبات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

حرية الجسد: الجنسانية و السيادة على الجسد

يمكن اعتبار الجنسانية la sexualité أو الحياة الجنسية لمبوحوثي العينة، محلا اجتماعيا analyseur social لكشف مدى الاستعمال الحر للجسد جنسيا، خاصة وأن هذه المسألة يتداخل فيها البيولوجي النفسي، الاجتماعي والثقافي، الرمزي بالمقدس كما بالمدنس، حدود الطابو و لاحدود الرغبة...

من خلال استقراء متن المقابلات، يعتبر أغلبية المبحوثين أن الحياة الجنسية العادية، المقبولة اجتماعيا و دينيا هي التي تتم في إطار مؤسسة الزواج، أما عدا ذلك فهي تدخل في خانة الحرام و المحرم، وحجتهم في ذلك هي النص الديني بالطبع (الذي يصفها بالزنا)، إضافة إلى الآثار الاجتماعية لذلك، والمتمثلة في انتشار الأمراض و ولادة " أبناء زنا" لا يقبلهم المجتمع.

غير أنه من الجدير بالملاحظة، أن التسامح الاجتماعي و الجماعي مع الجنسانية الحرة للرجل، تفوق بكثير هامش التسامح مع جنسانية المرأة.

• " الجنس حرام بدون زواج...كما أن هذا الجنس الحرام قد ينتج عنه أطفال الشارع و مجتمع فاسد. و نحن نريد مجتمعا نقيًا "... " المرأة لا ينبغي لها أن تفعل ما تشاء بجسدها...فممارستها الجنس بحرية دون زواج فساد كما يسبب نقل الأمراض. و الدين لا يقبل ذلك، لأنه هو الذي يحدد ما هو شرعي و ما هو غير شرعي. و كذلك التقاليد و العادات التي هي أيضا أساسها ديني."

(مستخدم، 18 سنة، ثانوي، مجال قروي، أكادير)

• " العلاقات الجنسية بدون زواج هي زنا، يمكن أن ينتج عنها أطفال ما ذنبهم؟...إذا قبل الرجل مثل هذه العلاقات الجنسية بدون زواج، عليه أن يقبلها أيضا لأخواته، وبناته، و أمه..."

(طالبة، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

• "أكيد، هذا هو الفكر الرائج في مجتمعنا الذكوري، للذكر الحق في أي ممارسة جسدية كالعلاقات الرضائية، والتي تعتبر محرمة بالنسبة للأنثى".

(مستخدمة، 26 سنة، مستوى جامعي، مجال قروي، أكادير)

• "أجل، وهناك عدة أمثلة بهذا الشأن، فمثلا رجل متزوج يمكنه أن يخطأ لكن زوجته يجب أن تكون على قدر من الحكمة حتى لا ترتكب نفس الخطأ، لأنه من الممكن وضع أعذار للرجل ولكن ليس للمرأة".

(عاطل، 45 سنة، ثانوي، مجال حضري، تطوان)

• "يعطي المجتمع المغربي الحق للممارسات الجنسية خارج مؤسسة الزواج للرجل، ويمنع ذلك عن المرأة. كما يحق للرجل أن يربط علاقات مع العديد من الفتيات، لكنه يفضل الزواج بالفتاة العفيفة والطاهرة التي لم يسبق لها الارتباط بأي شخص. وشخصيا أرى أن تكون مساواة في هذا المجال بين النساء والرجال، شريطة الوعي وتحمل المسؤولية، والعقلانية إضافة إلى توفير شروط الحماية الصحية. العقلية الذكورية قد تعرقل عمل المرأة في جميع المجالات، وفي وصولها لمناصب القرار".

(منتدب قضائي، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

و من المبحوثين، من يتبنى التحريم الديني لهذه العلاقات الجنسية الحرة، لكنهم يحاولون تفهم وجودها من زاوية " الضغط الغريزي - اللبيدي " أو بعض الاستراتيجيات الفردية بهدف الزواج:

• " الجنس خارج الزواج أو ما قبل الزواج حرام دينيا. لكن يبقى الأمر اختيارا فرديا و مسؤولية فردية لكل من الرجل و المرأة خاصة و أن الرغبة الجنسية تضغط و تحتاج لتنفيس "

(طالبة، 26 سنة، جامعي، بدون، مجال قروي.)

• " لا للحرية الجنسية و خاصة بالنسبة للمرأة و للرجل المتزوج لأنها حرام...و المرأة التي تقبل ذلك غالبا ما يكون طمعا بالزواج من الرجل الذي تقيم معه تلك العلاقة الجنسية."

(رجل تعليم، 57 سنة، جامعي، مجال قروي، أكادير)

و الجدير بالملاحظة، أن فئة المبحوثين في العينة التي تقبل العلاقات الجنسية الحرة بدون زواج، و بدون الاتكاء على منظومة الحلال و الحرام و المنع الدينية أو الاجتماعية، ورغم قلتها العددية، تتشكل في غالبيتها من الإناث و تستعمل كحجة و تبرير منطق ضغط الرغبة و ضرورة المساواة أمامها بين الرجل و المرأة:

• " أنا مع فكرة حرية المرأة في جسدها، و بالتالي في علاقاتها الجنسية إذا كانت غير متزوجة لأن الرغبة الجنسية لا يمكن كبحها..." والعلاقات الجنسية ينبغي أن تكون حرة و عقلانية..." حرية جسدي تعني أيضا حريتي الجنسية في إطار من الرضائية المتبادلة"

(موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

• " على الآباء و الإخوة و الأزواج عدم التدخل في حريات نساء العائلة، لأنهم هم أيضا كرجال أقاموا علاقات مع نساء أخريات... فلماذا لا يرضون ذلك لأخواتهم، و بناتهم، و زوجاتهم".

(مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)

و رغم وجود هذا التمثل المساواتي لحرية استعمال الجسد جنسيا من قبل الرجل كما المرأة، فإنه لا يزيح من الساحة الاجتماعية بشكل حاسم، ذلك التمثل الجماعي "للجسد الشرعي" و ما ينبغي أن يكون عليه هذا الجسد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما ينبغي أن يكون عليه جسد المرأة قبل الزواج هو محافظته على العذرية وغشاء البكارة. فحينما نعود لنتائج البحث الكمي نرصد استدخال المرأة نفسها لهذا التمثل للجسد الشرعي، بحيث نلاحظ أن حوالي 80% من المستجوبات اعتبرن البكارة دليل العفة والتدين وحسن التربية، لأن فقدانها في عدد من الحالات يضعف فرص الزواج لدى الفتيات.

هذه التمثلات التي تثنى غشاء البكارة، رصدناها عند حوالي نصف المشاركين في البحث (49%) الذين اعتبروه ضمانا مهمة عند الزواج الأول، في مقابل نسبة الربع تقريبا (24%) رفضت ذلك. وتوزع الربع الباقي بين الامتناع عن الجواب واللا-أعرف. وتوزعت اختيارات المدافعين عن ضرورة حماية غشاء البكارة عند الفتاة لغاية لحظة الزواج، بين ثلاثة اختيارات أساسية متوازنة ومتقاربة، أولها اعتباره دليل العفة والأخلاق (24.8%)، وثانيها كمؤشر على الشرف وحسن التربية (24.6%)، وثالثها كالتزام بالنصوص الدينية (24.3%). مع تسجيل ضعف عامل الضغط الأسري والمحيط الاجتماعي الذي يحيل على مركب التقاليد والعادات الموروثة، الذي لم يتجاوز نسبة (6.4%).

• "كفة المرأة غير متساوية مع كفة الرجل. هناك بعض النساء تتصرفن بحرية، لكن المرأة المتأصلة، والمتجذرة، وذات التربية الحسنة، والنظيفة تراعي محيطها (كتسمح فحقتها) وحينها يتقوى الرجل عليها وتضيع حريتها وتنزل كفة ميزانها. الرجل يتمتع بالحرية أكثر من المرأة، أعني بذلك أن الرجل مثل الطائر الحر يعيش حياته كما يشاء على خلاف المرأة المقيدة دائما بالزوج والأولاد. فالمرأة حينما تذهب إلى بيت زوجها تتقيد حريتها."

(ربة بيت، 45 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

تعتبر إذن مسألة العذرية، من أكثر الآليات التي ما زالت تنتج ويعاد إنتاجها كأداة تؤكد استمرارية البنى التقليدية الأبوية للمجتمع والرؤى المعبرة عنها. فالعذرية هي آلة من آليات الهيمنة الرجولية وما ينتج عنها من نزعة للسيطرة والاستيطان والملكية. فملكية الرجل لهذا الجسد ضمن رؤية مؤسسة الزواج يعطيه الحق في بسط نفوذه ليس على حاضرة الفتاة التي يريد الزواج بها فحسب، بل وعلى ماضيها كذلك بصفته المالك الشرعي والوحيد لهذا الجسد.

بالرغم إذن، من كل التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، فلا زالت العديد من المستجوبات يعتبرن أن جسدهن والحفاظ على عذريته مسألة في غاية الأهمية، لأنه دليل على الحفاظ على

شرف الأسرة والعائلة "وتحمير (من الاحمرار) وجهها وقت الزواج". وهي مسألة تعيدنا إلى ذلك المنظور الأنثروبولوجي حول التبادل l'échange، والتي يفترض أنّ المرأة التي هي موضوع التبادل، يجب أن تُخضع لمنطق العقّة والطّهارة والشرف، الذي يقضي بالحفاظ على سلامة الجسد لسلامة الجماعة. ويصبح رمزا لشرف الجماعة المانحة إذا ما تمّ تسليم هذا الجسد دون عيوب، و شرفا للمتلقي إذا ما تلقّى جسدا لم يمسه أحد، فهو من سيعود إليه شرف الفحولة، وشرف الاستفراء باستهلاكها لأول مرة وصيانة حرمتها لصيانة شرفه.

حرية الجسد: سؤال النوع و الفضاء العام

رغم أن دليل المقابلة بطرحه لهذه المسألة، كان يستهدف الجنسين الذكور و الإناث. إلا أن الأمر سيذهب بإدراك أو بدونه من قبل المبحوث (ة) إلى التركيز على حرية الجسد الأنثوي في هذا الفضاء العام، و ذلك من منطلق أن النساء أكثر تعرضا للمس بحرياتهن عند ولوجهن له مقارنة بالذكور.

إن ما يمكن ملاحظته عند قراءة أجوبة المبحوثين من الجنسين معا، هو أن سلوك المرأة بالخصوص ينبغي أن يخضع لعدة معايير، وذلك راجع لطبيعة جسدها الذي يعتبره الكثيرون من أسباب الفتنة في الشارع العام. و عليه يجب عليها أن تتصرف بشكل خاص مقارنة مع الرجل. ومن هنا أمكنهم القول بأن حرية المرأة تظل محدودة جدا مقارنة مع الرجل في الفضاء العام. حيث صرح عدد من المستجوبين، أنه رغم إيمانهم بكون المرأة والرجل متساويين، لكن كلاهما يجب أن يراعي عادات وأعراف المجتمع عند ممارسة حريتهما الفردية، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين ما هو مسموح به للرجل وللمرأة في الفضاء العام، الحركة و التنقل، الزي و اللباس، التوقيت و الأماكن.

بهذا الصدد، كانت أسئلة الاستمارة في الجزء الكمي من الدراسة، قد ركزت على قضايا محددة، تمس بالخصوص الجسد الأنثوي في الفضاء العام، بهدف الكشف عن التمثلات والمواقف من مسألة حرية الجسد. لذلك كان التساؤل حول الموقف من إبراز زينة الجسد النسائي في الشارع. وهكذا، اعتبر حوالي 50% من أفراد العينة المسألة حرية شخصية. وحتى بعد إدخال المتغيرات السوسولوجية من قبيل الجنس، السن، محل الإقامة، المستوى الدراسي...، فإن النسبة لم تتغير بشكل جوهري. مما يعني غلبة نسبية للمواقف الإيجابية من هذه المسألة في مجتمع غالبا ما يوصف بالنزوع نحو المحافظة والتدين.

غير أنه عند السؤال عن الموقف من النساء متحررات الجسد في الشارع و مبرزات لزيّنتهن، بدأ يظهر ذلك الربط بين حرية الجسد و الانحلال الأخلاقي والفساد. بحيث من اعتبرهم متعلّقات ومتفتحات و متنورات لم تتجاوز في مجموع النسب 15.8% عند الذكور و 10.3% عند الإناث. والملفت للنظر، انخفاض النسبة لدى الإناث أنفسهن مقارنة بالذكور. في حين، تم اعتبار هؤلاء النسوة متحررات الجسد في الشارع، بكونهن غير محترّقات، منحرفات، رخيصات و سيئات التربية عند 31.3% من أفراد العينة. بل إن 0.6% من المبحوثين اعتبرهن "كافرات". وعلى عكس التساؤل السابق، تم طرح تساؤل نقيض، تمثل في الموقف من تغطية الجسد الأنثوي بارتداء الحجاب، ليكشف البحث الميداني عن كون 61.2% من المبحوثين عبروا عن تأييدهم للمسألة. و هي نسبة تزيد عند الإناث (65.3%) مقابل الذكور (57.1%).

عند محاولة كشف المعنى الذي يعطيه المبحوثون لتمثلهم للجسد، نصادف أن هذه التمثلات تهيمن عليها تصورات تربط الجسد بالجسد الشرعي للجماعة، حيث تنفي أية إمكانية لتحرر

الجسد من المعايير الاجتماعية. وبالتالي فالجسد وإن كان ملتصقا بخصوصية الفرد فهو جسد الجماعة تتدخل فيه بداعي الحماية و المنع من تجاوز المعايير.

تؤكد فرضية الجسد الجماعي الذي لا يزال يهيمن على تمثل فئة عريضة من المستجوبين على التعامل مع المرأة وحريتها الجسدية من خلال إقرار نسبة مهمة منهم على الضرورة الملحة التي يكتسيها الحجاب بالنسبة للمرأة في الفضاء العام. ويجدون العديد من التبريرات من قبيل:

- "أولا لحث الدين الإسلامي عليه، وثانيا لأنه يجعل المرأة مُصانة من أي ضرر قد يلحق بها في الفضاء العام"

(عاملة، 41 سنة، بدون مستوى تعليمي، حضري، طنجة)

وهذا ما تمثله نسبة 54% من المغاربة الذين يعتبرون الحجاب فريضة دينية، فهو حسبهم يقي النساء من التحرش والمضايقات التي قد تتعرضن له في الشارع، وقد بلغت نسبة المغاربة (حسب البحث الكمي) الذين يتفقون مع ضرورة ارتداء النساء للحجاب 61% .

- "فإذا كانت المرأة تلبس لباسا محترما فالرجل لن ينظر إليها...لذلك فهي مطالبة بأن تتصرف بشكل خاص في الشارع وتحافظ على أنوثتها، فلا تتكلم بصوت مرتفع، ولا تضحك أيضا بصوت مرتفع ومثير كي لا تجلب أنظار الغير"

(طالبة، 23 سنة، مجال قروي ، فاس)

ومرة أخرى يختلف تطبيق المعايير الاجتماعية إزاء ممارسات كل من الرجل والمرأة. فحسب العديد من المبحوثين، إذا لم تتصرف المرأة في الفضاء العام بوقار واحترام سيُنظر لها بنظرة احتقار أو سيتم نعتها بالفاسقة، وأنها تتعمد فعل ذلك لتثير الرجال حيث صرحت إحدى المشاركات في البحث قائلة :

- " فمرة كنت ألعب الكرة في الشاطئ وجاءني رجل و قال لي بأن أتوقف عن اللعب لأنني أثير الرجال. لأسأله هل هو الوحيد الذي يراني هكذا قال لي بأن الرجال كلهم يرونني بهذه النظرة. وهنا علمت بأن المشكل يكمن في الرجال و ليس للنساء دخل في ذلك، أليس من حقي أن ألعب الكرة فقط لأنني بنت، و لأنه من وجهة نظرهم الفتاة لا يجب أن تلعب الكرة لأن ركل الكرة حرام على الأنثى و العديد من الأعداء الأخرى التي تذلل على تخلف صاحبها. من حق المرأة الخروج بحرية للشارع لتتعلم أو تضحك تلك حريتها و لا كونها أنثى لا يعطي لأحد الحق في التدخل."

(عاملة ، 38 سنة ، إعدادي، قروي، الدار البيضاء)

فهذا التصور قد تجذر بسبب التنشئة الاجتماعية والتربية، التي تعلي من قيمة الرجل وتفرض على المرأة عددا من القيود تحت العديد من المصوغات من بينها "لتحمي نفسها وتحافظ على سلامتها"، و درء كل أشكال التحرش و المضايقات. و هذا إن حدث فالمرأة لها فيه نصيب:

- " المرأة أكثر تعرضا للتحرش و المضايقة في الفضاء العام (شارع، مدرسة، جامعة، حافلة، محل...) بسبب لباس قد يكون فيه إغراء مستفز للرجل"

(موظف، 57 سنة، جامعي، سكن قروي، أكادير)

• " يتم المساس غالبا بجسد المرأة و التحرش بها في الشارع العام، في العمل، في السوق...و غالبا بسبب اللباس و التبرج... و لكني أظن كذلك أن الحجاب و اللباس المحتشم ليس معيارا لشرف المرأة و أخلاقها...قد تكون المرأة محجبة لكنها شريرة...خبثة و فاسدة"

(ربة بيت، 65 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

• " دائما أحس بالمساس بحرية جسدي في الشارع العام بسبب اللباس، حيث تسمع سبابا و شتما و إهانات جنسية مما يؤثر على نفسياتي (تحكي ما جرى لها مع سائق سيارة أجرة). و السبب هو التربية المعطوبة...ضعف الشخصية و العقلية...الوضعية الاجتماعية المتردية هي التي تجعل الرجال لا يقبلون جمال المرأة و زينتها"... " التحرش بالمرأة في كل مكان لطبيعة جسدها... مثلا أنا عندما يزداد وزني يصبح جسدي مغريا أكثر للآخرين من الرجال، فتزداد مضايقتهم لي"

(فاعلة مدنية، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

يقر بعض المبحوثين، بأن للمرأة كامل الحرية في ارتداء ما يناسبها من ملابس أو حجاب، فالمشكل المتجذر في المجتمع المغربي يتجاوز مسألة اللباس والمظهر. حيث أن المشكل الأساس يتجلى في العقلية وطريقة تفكير الناس. إذ هناك نوع من المقارنة بين مبررات وضع الحجاب ونزعه، انطلاقا من استشهد بوقائع تتعلق بنساء متحجبات يتعرضن للتحرش، " فالدين الإسلامي فكر وليس مظهر، فقد أصبحنا نرى أشخاصا ملتزمين من حيث اللباس، غير أن أفعالهم شيطانية، فالحلل بين والحرام بين " (تاجر، 67سنة، حضري). مثل هذا الطرح يعترف بسمو القيم الإنسانية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن المرجعيات الدينية أو الثقافية للأفراد.

• " المشكلة ليست في لباس المرأة...ليست في ارتداء الحجاب من عدمه، بل في العقلية التي تفكر في المرأة كجسم فقط... أظن أنه إذا تم تجاوز هذه العقلية لن يصبح لباسها مشكلة"... المرأة تعاني في تنقلها و حركتها في المجال العام بسبب اللباس. فنوعية اللباس تجعل النساء ينعتن إما بالمتسخت، شمكات، عاهرات، أو بالشريفات العفيفات الطاهرات... و بسبب اللباس تتعرض المرأة للمضايقة و التحرش... لهذا أرتاح في الحجاب... أنا امرأة و أحيانا تثيرني بعض ملابس النساء فما بالك بالرجال؟؟؟ ... للحركة في الشارع ينبغي ارتداء شيء غير مثير و غير ملون بشكل فاقع أي غامق حتى لا يتم تتبعك، و ربما نعتك بذلك اللون الفاقع " و اصف... و رغم ذلك أعتبر أن اللباس ليس معيارا للأخلاق، ينبغي التحلي بالوقار و الحشمة".

(موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

من جهة أخرى، تواجه فرضية هيمنة الجسد الجماعي صعوبات كبيرة، عندما يتعلق الأمر بالحركة في الفضاء العام مثل سفر المرأة والفتاة المغربية. حيث نجد تضاربا في الآراء حول من له حق التدخل في هذه الاختيارات، وهناك من ميز بين السفر ليلا أم نهارا، وبين سفر الفتاة لوحدها اختيارا أم اضطرارا من أجل الدراسة أو العمل.

هذا الانتقال المجالي بسبب الدراسة في الجامعة، اعتبرته إحدى المبحوثات من أصول قروية أهم إنجازاتها التي استطاعت تحقيقها، مقارنة مع فتيات محيطها، وكسرت بذلك القاعدة. لكن، وبالرغم من هذا الاختراق، ما زالت تذهب آراء عدد من المبحوثين إلى اعتبار المرأة غير قادرة على السفر وحدها لمكان بعيد، وذلك لأنها قد تُعرض نفسها للخطر، لذلك فغالبا ما يتفق عدد من المبحوثين على أهمية سفر الفتاة مع أشخاص آخرين سواء أكانوا نساء أو معيلين لها،

فالأساس في هذا الصدد أن تكون المرأة محاطة بنوع من الحماية التي تجنبها مخاطر السفر. وهنا نعود مرة أخرى إلى الثنائيات الأساسية التي تضع للمرأة وضعاً خاصاً يربطها بالضعف، وعدم المقدرة، والليونة، مما سيجعل العديد من المبحوثين يعتبرون أن المرأة ليست لديها الحرية المطلقة في السفر، وهي "مطالبة بأخذ الإذن من طرف المعيل الرئيسي لها، وحينما تصل لعمر محدد يمكنها أن تفعل ما تشاء" حسب تصريحات إحدى المبحوثات.

كما تبين من خلال المقابلات، أن حركة النساء في الأمكنة العامة و الفضاء العام، بمعزل عن مسألة السفر، تخضع أيضاً لعامل "الموقات الزمني". فهن لا يحق لهن استعمال تلك الأمكنة إلا في أوقات محددة مقارنة بالرجل. وهذا يحد من حرياتهن الفردية.

- "أعرض للمس بجسدي في الشارع العام بالتحرش، للمس، السب و القذف، و أحياناً العنف... في أحد الأيام تعرضت للملاحقة و محاولة اعتداء في وقت من الليل من قبل رجل كان يقول "أنت تبحثين عن شيء ما في هذا الوقت المتأخر" فصرخت للدفاع عن نفسي."

(موظفة، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

مثل هذه الحكاية، و حكايات أخرى مشابهة تمنع المرأة من الحركة و التنقل في الليل، و إمكانية السهر و التجول و الاستمتاع بوقتها في الليل... بذريعة تجنب وصفها ببنت ليل... بأبعة هوى. أو بذريعة ضمان حمايتها و عدم تعرضها لمكروه. يقول أحد المبحوثين:

- "الرجل يتمتع بحرية أكبر في الفضاء العام خاصة ليلاً، حيث لا تستطيع المرأة الخروج و التنقل درءاً للتحرش و الاعتداء... لذلك نجد عدداً من النساء يردن إنجاب ذكر حتى يتمتع بحريات أكبر"

(متقاعد، 65 سنة، ثانوي، حضري، الدار البيضاء)

بالرغم من كل التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، فإن التمثل الذي تختزنه المرأة حول ذاتها، يبقى محكوماً بهيمنة ما يمكن تسميته بالجسد الشرعي الذي يتوافق مع المعايير الاجتماعية. فالجسد وإن كان ملتصقاً بالفرد فإن التمثل السائد حوله يحيله إلى جسد الجماعة الذي يجب "حمايته" ومنعه من خرق القواعد المعايير. إنه التمثل الأكبر والأوسع انتشاراً بين الغالبية من المستجوبين والمستجوبات و بدرجات متفاوتة. هذا التمثل يتم تأبيده و ضمان استمراريته بفعل تمثلات ذكورية تحرض الرجال على أن يكونوا رجالاً. هذه الذكورية ليست حكراً على الرجال فقط، بل إنها تشمل تمثلات النساء اللواتي يعدن إنتاج هذه التمثلات حول ذواتهن. وهو ما يفسر عدداً من نتائج بحث "منصات" الكمي حول الحريات الفردية، حيث توضح النتائج أن النساء أكثر محافظة من الرجال في عدد من القضايا من قبيل الموقف من الحجاب، من البكارة وأهميتها، الموقف من التربية الجنسية، الموقف من النساء اللواتي يبرزن زينتهن في الشارع، ومن عدد من الفصول القانونية. تقول إحدى المبحوثات:

- "يتمتع الرجل دائماً بالحرية. إلا أن المرأة وصلت إلى أشياء لم يصل لها الرجل، لكن الرجل يبقى كما يقال "رجل" لا يقارن نفسه مع المرأة. حتى في الشرع أعطاه الله الحق في أربعة نساء، هذا الأمر غير متاح للنساء. يقال النساء ناقصات عقل ودين. المرأة دائماً "محكورة" حتى في القوة الجسدية. المرأة ليست كالرجل. لا مجال للمقارنة بين المرأة والرجل. كما نقول الرجل لا يقارن بالمرأة."

(ربة بيت، 32 سنة، بدون، مجال حضري، تطوان)

- "الرجل في مجتمعنا المغربي يعتبر شيئاً مقدساً، علماً أن الدين لا يميز بين الجنسين فالرسول صلى الله عليه و سلم يقول «رفقا بالقوارير» ، يعني أن المرأة مميزة من الناحية الدينية، لكن من ناحية الثقافة السائدة في مجتمعنا، يتم تهميش المرأة أو كما نقول "كنديروها تحت الصباط"، فلا يمكنها التصرف بحرية و لا يمكنها التعبير عن رأيها و إن حاولت الحديث يتم قمعها و التقليل من قدرها". (مستخدمة، 45 سنة، ثانوي، مجال حضري، فاس)

لكن وبالرغم من طغيان التفسيرات الدينية، وضغط تمثل "الجسد الجماعي الشرعي" مكنتنا تصريحات المستجوبين من تلمس ذلك الانتقال المهم الذي يعرفه المجتمع المغربي في وعي علاقته بالجسد. إن الخطاب الذي انتجه المستجوبون يمتح من وعي خفي حاضر ولو بشكل جنيني، مفاده أن الحرية الفردية في بعدها المتعلق بأشكال التعامل مع الجسد واقع ملموس يعيشه الناس بطرق متفاوتة ومختلفة. ويتمثل هذا الوعي في محاولة التعامل والتكيف مع وجود شروط قسرية تصم الجسد و تعمل على تشيئته. وهنا لا يمكن إلا أن نشير إلى ما تختزنه إجابات المستجوبين، من اعتبار الجسد واجهة للتحويلات الاجتماعية وهو مرآة تعكس نمط علاقة الأفراد فيما بينهم ورؤيتهم للعالم.

هذا الوعي يتمثل أيضاً، في ما يشير إليه العديد من المستجوبين، من تناقضات قائمة بين تحسن وضعية المرأة على مستوى ولوجها إلى العمل واقتحامها ميادين كانت حصراً على الذكور، لكنها بالمقابل تعترف بالإكراهات والعوائق التي تجعل المقارنة مع الرجل مستحيلة. هذا الوعي الذي تختزنه العديد من المستجوبات يجعلنا نقف على ما يمثله الجسد كعالم مصغر أو "ميكروكوزم" يحيلنا بصورة مباشرة أو بصفة غير مباشرة على الرؤى والقوى الاجتماعية التي تعمل على تشكيله ورسم حدوده وصياغة معانيه:

- "الرجل له حق اختيار الفتاة التي يريد والذهاب لخطبتها لكن النساء فرض عليهم قبول الرجل المناسب من وجهة نظر الآباء، وفي هذا النطاق القليل فقط من النساء يتزوجن من يردن، غالباً إذا جاء خاطب قبِلَ الزواج أو بالأصح فُرِضَ عليهن القبول. وفي العمل كذلك للرجل الحق في اختيار المكان الذي يريد ليعمل به لكن النساء لا يسمح لأكثرهن بالعمل في أماكن مليئة بالرجال أو خارج المدينة". (عاملة نظافة، 25 سنة، إعدادي، تطوان)

- "هناك أمور يمكن للرجل القيام بها ولكن المرأة محرمة عليها كالعمل خارجا في الفضاء العام، فالنساء ورغم أن مجال العمل أصبح مفتوح لهن إلا أن هذا المجال لا يزال خاصاً بالرجال، ومكان المرأة منزلها". (ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، مجال قروي، الدار البيضاء)

- "بمواصلة الحديث عن التدين أنا أرى في الحقيقة أن الأسرة تقبل أن يكون الولد قليل التدين، لكن لا يُقبَلُ هذا الأمر بالنسبة للبنات. يجب على الفتاة أن تكون مواظبة على صلاتها، يجب أن ترتدي الحجاب و يجب أن يكون لباسها محتشم، لكن بالمقابل يستطيع الولد أن يفعل ما يشاء و أن يلبس كما يشاء. بالنسبة للملابس الفتاة يجب أن تكون متحجبة. لكن بدأنا نلاحظ تدريجياً أن هذا الجيل بدأ يتغير شيئاً ما، بدأت الأفكار تتغير. أنا اعطيتك مثال فقط، لكن عموماً هناك فرق. المجتمع يعتبر الرجل رجلاً والمرأة المرأة. ما هو مسموح للرجل غير مسموح للمرأة نهائياً". (مساعدة اجتماعية، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

إن الثنائيات التي نكتشفها في خطاب المستجوبين بين ما يصلح للمرأة وما يصلح للرجل، ما هو مباح للرجل وما هو ممنوع على المرأة، يفيد أن التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي لم تمس بشكل كبير تمثل جسد المرأة كجسد للجماعة، و كامتداد لها. و تُختزل المرأة في العديد من إفادات المستجوبين في كونها رمز ومجاز يَحْتَزِلُ في ذاته جسد الجماعة كلّها. ومرة أخرى يعتبر الفضاء الخاص والفضاء العام متغيرين أساسيين لفهم تمثيلات المستجوبين حول الجسد والتي جاءت مختلفة نسبيا، فكل خطاب من هذه الخطابات تناوله وفق منظورين: الحق في تملك الجسد داخل الفضاء الخاص وإخضاعه للرقابة ضمن المجال العام.

حرية المعتقد: بين مطلب الاختيار الفردى والإكراهات الاجتماعية

حرية المعتقد

قضية فردانية،
شخصية

مقدس جماعي

مرتبطة بالقناعات
الفردية

أساس لحمة
الجماعة

حرية المعتقد مرادفة لـ:

انفتاح

المؤامرة

تعدد، وتسامح

تهدد وحدة
المجتمع

مأسسة الحريات الفردية
وحرية المعتقد ضمان
للعيش المشترك السليم

خوف من مأسسة حرية
المعتقد
خوف من ممارستها في
الفضاء العام

≠

في الفضاء
العام والخاص

في الفضاء
فقط

قبول متواز للحرية

حرية المعتقد: بين مطلب الاختيار الفردي والإكراهات الاجتماعية

يحاول هذا المحور فهم تمثيلات المستجوبين لجانب من الحرية الفردية في مستوياتها المرتبطة بحرية المعتقد . وهكذا، ستبرز النتائج أن هذه الحرية يتم تصويره من قبل معظم المستجوبين كاستهداف لهوية المجتمع الإسلامية. فيتم ربطها في الغالب بدلالات المؤامرة و التقليد الأعمى للغرب بما يهدد ثوابت وأصالة الهوية الجماعية الثابتة. وبالرغم من أن خطاب المستجوبين يعلي من شأن اعتبار الدين اختيارا شخصيا لكن ما ان يتم الوقوف على حلات عملية من قبيل الموقف من تغيير الدين حتى يتضاءل الاعتراف بحرية الضمير ليتم اعتبارها ممارسة غير إسلامية، بل وابتلاء وممارسة غير منضبطة يجب أن لا تبرح منطقة الظل الخفية بالفضاء الخاص بالفرد، فلا تبرز في الفضاء العام تفاديا للفتنة واستفزاز تدين الجماعة. وهو الأمر الذي يمتد للعلاقات الاجتماعية وقواعد اختيار الزواج المختلط دينيا.

الحرية الفردية و الهوية الدينية

تحت هذا العنوان، سنتناول مسألة حساسة جدا بالنسبة لمجتمعنا، لكنها في نفس الوقت تكشف إلى حد كبير، عن مدى و درجة تشبع أفراد العينة بقيم الحرية الفردية. يتعلق الأمر بحرية الاعتقاد أو اللاعتقاد الديني.

لقد لاحظنا في الجزء الكمي من الدراسة أن حوالي 50.1% من أفراد العينة، يتعرفون على أنفسهم "هوياتيا" كمسلمين أولا. في حين لا يتعرف إلا 23.6% منهم على أنفسهم كمغاربة أولا. و هذا يدل على كون الشعور بالهوية الوطنية، يأتي لاحقا على الشعور بالهوية الدينية الإسلامية لديهم. وحتى عند إدخال عدد من المتغيرات السوسولوجية (الجنس، السن، المجال، المستوى الدراسي...)، فإن النسب الناتجة عن ذلك لا تنحرف بشكل كبير عن نسب العينة ككل.

يظهر إذن أن مسألة الهوية الدينية هي عابرة للسياقات والشروط الاجتماعية في عينتنا. وعندما نمزج في سؤال واحد بين البعد الديني و البعد المواطنتي la citoyenneté ، لنطرح وضعية محددة ودقيقة، من قبيل التساؤل عن حق مواطن مغربي، في أن يهتم أو يحكم على مواطن مغربي آخر بالكفر أو الإلحاد مثلا، رصدنا أن 72.6% من المستجوبين يرفضون ذلك. ولم يوافق بشكل صريح على ذلك إلا نسبة 4.7%. في حين لم يعبر 22.9% منهم عن موقف محدد.

ولما نتمعن في أسباب الرفض، نجد أن 49.6% منهم يبررون ذلك بكون الدين الإسلامي يمنع ذلك. بمعنى أنه حتى التعايش على أساس المواطنة، ينبغي البحث له عن تبرير ديني. هذا في حين جاء التبرير على أساس المواطنة بشكل واضح و صريح عند 20.8% فقط منهم. أما التبريرات الفضفاضة غير الدقيقة فنجدها عند حوالي 30% من قبيل الانتماء للإنسانية، وضرورة التسامح بين البشر.

و هذا يدل دلالة واضحة على دور الدين وتعاليمه في حياة أغلبية المغاربة المبحوثين، ليس فقط في تشكيل هويتهم، بل في توجيه تمثيلاتهم ومواقفهم و إلى حد ما ممارساتهم. و هو الأمر الذي أثبتته مضامين المقابلات التي أجريت في إطار الجزء الكيفي من الدراسة.

لقد صرح العدد الأكبر من أفراد العينة، بكون التعاليم الدينية الإسلامية تلعب دورا كبيرا في حياتهم والتأثير على سلوكياتهم ومواقفهم، وبالتالي على حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية. بحيث يرفض هؤلاء بشكل قاطع ممارسة أي سلوك مناف للتعاليم الدينية، حتى ولو رغبوا في ذلك، لأنه سلوك يدخل في نطاق المعاصي. وربطت بين هذه الممارسات ودلالة الحرية الفردية، مؤكدين على كون الحرية قناعة والتزام، بمعنى أن تحكم القناعات الدينية في تصرفاتهم، لا ينبغي ممارستهم حرياتهم الفردية بل يعززها مادام أنهم يمارسون دينهم بكل حرية:

- " أحاول دائما أن تكون ممارساتي في الحياة متلائمة مع ما يقوله الدين".
(أستاذ، 57 سنة، جامعي، مجال قروي، أكادير)
- " أفكر دائما في جعل سلوكاتي تتطابق مع ما يقوله الدين"
(بدون، 26 سنة، جامعي، سكن قروي، بدون)
- " يؤثر الدين في حياتي بشكل دائم... نحن في دولة إسلامية"
(فاعلة جموعية، 30 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان.)

يبدو واضحا نجاح التنشئة الاجتماعية الدينية لهؤلاء المبحوثين و دورها في تبنينهم لهذا الموقف، بما أنهم لا يسألون أسس موقفهم ذاك، و يأخذون المسألة كمسألة مسلم بها. في حين صرح مبحوثون آخرون، بالتأثير النسبي للتعاليم الدينية الإسلامية في حياتهم الاجتماعية:

- " أستحضر تلك التعاليم الدينية فقط في بعض جوانب حياتي، حينما يتعلق الأمر بالرحمة والتكافل الاجتماعي".
(مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، حضري، الدار البيضاء)
- " التعاليم الإسلامية لا تلعب دورا كبيرا في توجيه سلوكاتي وأفكاري... أعتبر نفسي مسلمة، و أعتمد على القرآن فقط و ليس التفسيرات المختلفة لآياته"
(موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

و عند عدد قليل من المبحوثين، يمكن رصد موقف واضح بخصوص تحديد الدين و تعاليمه من التأثير في حياتهم الاجتماعية:

- " في حياتي الاجتماعية أدافع عن المرجعية الحقوقية الكونية، لأن المرجعية الدينية لا تحقق التوازن بين جميع أفراد و أطراف المجتمع".
(موظف، 30 سنة، جامعي، حضري، أكادير)

و في نفس المقابلات، اتضح أيضا من خلال الإجابات المختلفة، كون قناعات عدد من المبحوثين الدينية، تختلف عن ما تفرضه كسلوكيات و ممارسات. لأنه قد يؤمن بمبادئ معينة ويتصرف عكسها، وهنا نجد نوعا من التناقض بين التمثل والممارسة. حيث أوضح عدد من المبحوثين أنهم يصلون ويصومون، لكنهم يكذبون مثلاً أو يقومون بسلوكات محرمة في الإسلام. وقد حددت أمثلة منها إحدى المبحوثات في ثلاثية "الرقص، الغناء، الكذب"، حيث ترى أنها بالرغم من كونها مسلمة وتصلي وتصوم، فهي تقوم بأشياء أخرى حرمها الدين، و تعترف بأنها لا تنضبط للتعاليم الدينية في بعض الأمور. وقد عبرت عن ذلك مبحوثة أخرى بالقول " شوية لله وشوية لعبه". وبهذه السلوكات ترى أن تحقيق رغباتها و أهوائها تتجاوز التعاليم الدينية، بالرغم من ارتداء الحجاب باعتباره ذو طابع ديني. وهنا المفارقة الشائعة لدى أغلبية العينة عند المقارنة بين التمثل والممارسة، حيث عبر عن ذلك بعض المشاركين في الدراسة:

• "الدين يؤثر في سلوكاتي فقط في شهر رمضان و عيد الأضحى، حيث أقوم بما يقوم به الآخرون، حتى لا أعزل من الجماعة، و أفقد علاقاتي الاجتماعية"
(متقاعد، 65 سنة، ثانوي، حضري، الدار البيضاء)

• "الدين لم يعد الإطار الوحيد الذي أتصرف من خلاله، لا زلت أمارس نوعاً من الممارسات الدينية كصيام رمضان، وأمام الأهل، لكنني أيضاً أتصرف على أساس مصالح معينة عندما تخصني."
(رجل تعليم، 32 سنة، جامعي، قروي، أكادير)

• "الاستماع للموسيقى قد يكون حراماً أو مكروهاً، غير أنه أمر بسيط يتم مزاولته بشكل عادي".
(ربة بيت، 65 سنة، بدون ، مجال حضري، تطوان)

كما يربط بعض أفراد عينة البحث ممارساتهم الدينية بما تلقوه من تنشئة اجتماعية داخل الوسط العائلي، حيث يقر أحد المبحوثين:

• "نحن نقتل آباءنا وأجدادنا، والدين لا نأخذ منه إلا القليل...الفرد حينما يكون أمام الملأ فهو يكون بمثابة ملاك، لكن حينما يختلي بنفسه يفعل ما يحلو له".
(مقاول ذاتي ، 32 سنة، ثانوي، مجال حضري، أكادير)

يتجه إذن مغاربة العينة، إلى التأكيد على أهمية الالتزام بالضوابط الإسلامية، والتي تتجلى بالأساس في أداء فرائض الإسلام الأساسية، خاصة منها الصلاة والصيام. غير أن ذلك لا يمنع من أن يقوم الأفراد بعدد من التجاوزات لتلك التعاليم الدينية التي تختلف مضامينها بهذا القدر أو ذاك. و بالتالي يصعب تحديد إن كان يمكن إدخال مثل تلك التجاوزات في خانة الحرية الفردية أم هي مجرد شكل مؤقت و عارض من التمرد على ضغط اجتماعي زائد في لحظة ما.

حرية المعتقد : تأرجح بين التشدد و التسامح و الحياد

تكشف إجابات المبحوثين أن حرية المعتقد أبرز ما يتحدّى الحريات الفردية بالمغرب، بحيث يتخوف عدد كبير منهم من كون ممارسة بعض الأفراد، للحق في حرية اعتناق معتقد آخر غير الإسلام، بصفته المعتقد الجامع لأفراد مجتمعه، هو خطر عليه واستفزاز له واستهداف لهويته. ويصل هذا التخوف حد التعصب والتشدد أحياناً، ينبني على أساس اعتبار الدين الإسلامي، هو أكمل الأديان، ومعتنقيه هم "خير أمة أخرجت للناس"، مستدلين في ذلك بعدد من النصوص الدينية (من القرآن و الحديث).

لذلك نجد من المبحوثين، من يرى أن التحول عن الدين الإسلامي، إلى معتقد آخر أو اللااعتقاد هو أسوأ شيء يمكن أن يقدم عليه شخص في مجتمع مسلم من الأساس، مادام الإسلام هو خاتم الديانات والمحموظ من التحريف. وهذا التحول الديني يعتبره البعض أسوأ من أن يكون الفرد غير مسلم في الأصل، وقد دعم أحد المبحوثين هذا الطرح بقوله:

• "من ابتغى غير الإسلام دينا فلن يقبل منه، هذا الشخص سأتركه لحال سبيله ولن أجادله"

(عاطل، 45 سنة، ثانوي ، مجال حضري، تطوان)

ويتساوى في هذا الأمر مسميات الإلحاد والردة وتغيير الدين، إذ يصل الأمر لوضع حدود ملونة، بالقول مثلا "الإسلام خط أحمر لا يجب تجاوزه". و بذلك تشكل حرية المعتقد كمحور من المحاور الأساسية لمناقشة الحريات الفردية، مصدر العديد من الإشكالات و المشكلات ذات الطابع الاجتماعي. فالتساؤل عن إمكانية تغيير الفرد لدينه مثلا في مجتمع يعتبر هذا الأمر ضربا لما هو مقدس له، تواجهه من الناحية الإجرائية عقبات شتى، إن لم نقل عقوبات شتى. وبالرغم من كون الاعتقاد شيء فردي، يمارسه الفرد كحق إلا أنه يصير ممارسة جماعية. إذ ترى الجماعة أن اعتناق فرد ما لمعتقد ديني أو مذهب دنيوي أو حتى إيديولوجيا مختلفة، يشكل خطرا على إيمانها الذي يضمن تماسكها وتلاحمها في الدنيا والفوز والخلاص في الآخرة.

• «أنا أرفض ذلك لأن الله خلقنا مسلمين.»

(ربة بيت، 65 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

إلا أنه رغم هذا الموقف المبدئي المتشدد في ظاهره، لا بد من تسجيل أن مواقف بعض أفراد العينة، تبقى متأرجحة بين التسامح و الحياد اتجاه الشخص المعني، في حدود عدم التسبب في الفتن و الاضطراب الاجتماعي، و ازدياد الدين الإسلامي:

• " بالنسبة لي إذا أراد الشخص فل يعتنق حتى المجوسية، لكن بشرط ألا يقرب ديني و معتقداتي بسوء، كسب و قذف الله سبحانه و تعالى و رسوله، و أنا كذلك يجب علي احترام دينه لنعيش بسلم في بلد واحد. "

(مقاول ذاتي، 32 سنة، بدون، مجال حضري، الدار البيضاء)

• " أقبل حرية الاعتقاد وعدم الاعتقاد الديني، لكن بشرط إذا كان ذلك لا يسبب مشاكل للمجتمع، إذا كان ذلك يحترم الإسلام و لا يدفع للفتنة. " إذا كان الأمر بمسلم يحاول تغيير دينه، سأحاول معه حتى لا يفعل ذلك. و إذا كان غير مسلم سأحاول إدخاله للإسلام. و إذا فشلت لا بأس بأجر المحاولة... المهم أن يكون الاحترام بين المسلم و غير المسلم " و"أقبل حرية الاعتقاد و اللاعتقاد الديني، لكن بشرط إذا كان ذلك لا يسبب مشاكل للمجتمع".

(مستخدمة، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

عبر أغلب المبحوثين إذن، على ضرورة الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية، مع نوع من الاعتراف النسبي بحقوق من لهم قناعات دينية أخرى غير إسلامية، لكنها غير مؤذية للمجتمع و الإسلام.

وهذا شبه إقرار ضمني بحرية اعتناق الفرد لأي ديانة، بشرط أن يحترم باقي الديانات الأخرى، ولا يسيء لها، إذ مادام لا يضر الغير بتوجهه الديني فهو حر فيما يعبد، ويتحمل مسؤولية اختياراته، فحسب أحد المبحوثين "كل معزة كتعلق من كراوعها" (أستاذة، مستوى جامعي، حضري)، كما يزكي مبحث آخر هذا الطرح بقوله: "كل شخص له مبدؤه، عقليته، قناعاته الخاصة، فأصبحنا نلاحظ أن كل شخص أضحي يعبد ما يشاء بحرية، هذا الأمر عادي إذا لم يؤدي أحدا" (تاجرة، 40 سنة، قروي). فهذا يوضح أن نسبة مهمة من المغاربة لا يهتمهم ديانات الآخرين، بقدر ما يهتمهم عدم المس بديانتهم الإسلامية.

لكن عدم إيذاء المسلمين المغاربة و شرط أن يحترم غير المسلم الآخرين بالمغرب يبقى تعبيرا حمال أوجه، ولهذا كان البعض أكثر وضوحا في الإقرار بحرية ضمير كل شخص فيما تتكاثر شروط الاعتراف بهذه الحرية.

- "من حق كل شخص أن يعتقد ما شاء شريطة ألا يؤدي الآخرين، وكمثال على ذلك نأخذ شخصا مؤمنا بالدين الاسلامي تلك حريته، لكن هذه الحرية لا تعطيه الحق في فرض دينه على الآخرين، أو أن يتدخل في طرق تعبد الغير، لأن ذلك ليس من شأنه، وفي نفس الوقت شخص تخلص عن دينه لا يحق له أن يذهب مثلا لجاره ويقول له "متى ستخرج من هذه الخرافة"، ذلك الامر بعيد كل البعد عن شؤونه، يجب أن يعيش كل شخص دينه بحريته بعيدا عن التدخل في حريات الغير، ومن حق كل فرد أن يعبر عن معتقداته باحترام".
(مستخدم، 26 سنة، جامعي، حضري، مكناس)

و قد رشحت المقابلات أيضا، عن مواقف أكثر فردانية و ليبرالية اتجاه المسألة، إن لم نقل انها تعبر عن موقف علماني أولي، أو "علمانية في الدرجة الصفر" بما أن البعض قد استدل بنصوص دينية تبيح حرية التدين و الاعتقاد :

- " مبدئيا لن أتدخل في تدين أو اختيار شخص لدينه، أو تغيير دينه... (من شاء فليؤمن و من شاء فليكفر) و"الإنسان حر في معتقداته الدينية، ما دام يعامل الناس بإنسانية و احترام... (لا إكراه في الدين)".
(أستاذ، 57 سنة، جامعي، سكن قروي، أكادير)
- " نعم هناك الدين، و لكن لا ينبغي إعطاؤه الأولوية على ما يريده الفرد، إذا كان ما يريده الفرد لا يضر بالآخرين"
(حلاقة، 30 سنة، ثانوي، مجال حضري، مكناس)
- " ... مثلا تغيير الديانة عند أحد أفراد أسرتي لا أراه مشكلة، بل هو اختيار فردي"
(مقابلة ذاتية، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)
- هناك مثل سمعته من قبل و أظن أنه الجواب الكافي لهذا السؤال، كل معزة تتعلق من كراوعها، بمعنى أنه إذا أراد الشخص الإيمان بأي أحد فيجب عليه تحمل مسؤولية ذلك لأنه (لا تزر وازرة وزر أخرى) ، لكن في مجتمعنا إذا غير أحد دينه أو أصبح لا ديني أضحي يهاجم الآخرين المسلمين، ويصفهم بالمتخلفين و يرى أنه العالم بالحقيقة المطلقة، الأمر المنطبق على المسلمين كذلك عند قولهم بأن معتنقي الديانات الأخرى كفار و يجوز فيهم عدة أشياء، ومن وجهة نظري فليؤمن كل شخص بما شاء لكن ليحترم الآخرين و ليتحمل مسؤولية اختياره.
(أستاذة، 30 سنة، جامعي، حضري، طنجة)
- " من حق كل شخص أن يعتقد ما شاء شريطة ألا يؤدي الآخرين، وكمثال على ذلك نأخذ شخصا مؤمنا ب الدين الاسلامي تلك حريته، لكن هذه الحرية لا تعطيه الحق في فرض دينه على الآخرين، أو أن يتدخل في طرق تعبد الغير، لأن ذلك ليس من شأنه، و في نفس الوقت شخص تخلص عن دينه لا يحق له أن يذهب مثلا لجاره و يقول له "متى ستخرج من هذه الخرافة"، ذلك الامر بعيد كل البعد عن شؤونه، فليعيش كل شخص بحريته بعيد عن التدخل في حريات الغير، لكن من حق كل فرد أن يعبر عن معتقداته باحترام".
(موظف، 45 سنة، جامعي، حضري، أكادير)
- " إذا كان الشخص مقتنع بديانة معينة فلا يجب ان يفرض عليه ديانة اخرى. ربما هذا الشخص رأى أن هناك هفوات في هذه الديانة، اذن لا يمكن أن تفرضها عليه".
(مساعدة اجتماعية، 45 سنة، جامعية، مجال حضري، تطوان)

هذه التمثيلات والمواقف لا تنحرف بشكل عام عما أفرزته نتائج البحث الميداني الكمي. إذ أقر 39.7% من المبحوثين بأن اعتناق المسلم لديانة أخرى حرية شخصية، في حين اعتبر حوالي 20% من المبحوثين بأن هؤلاء ضلوا الطريق ومرتين.

حرية الممارسات الدينية: حالة الإفطار العلني في شهر رمضان

إن كل عقيدة دينية، تشمل طقوسا تعبدية و ممارسات سلوكية، تثبت للذات و الآخر ذلك الانتماء و الانخراط الملتزم في تلك العقيدة و الإيمان بمبادئها. في هذه الفقرة، سنحاول أن نرى مقدار تحرر الفرد من سطوة ذلك، و مدى قبوله للآخر غير الملتزم بها باعتبارها تدخل في صميم حريته الفردية.

في هذا الإطار، تم طرح مجموعة من الأسئلة التفصيلية، لمعرفة ما إذا كان الإعلان عن المعتقد الديني سلوك حر أم لا. و أخذنا كنموذج الإفطار العلني في شهر رمضان. فتراوحت الأجوبة بين مؤيدة لهذا الفعل على اعتبار أن الفرد حر في أن يصوم أم لا، ولكنهم يشترطون ألا يكون هذا الأمر بشكل علني، بل يجب أن يكون ذلك سريا في العتمة "احتراما لمشاعر المسلمين". لكن وجدنا أن نسبة هامة من المشاركين في البحث رفضوا كونه حرية شخصية، بدعوى أنهم في دولة مسلمة، بل أكثر من ذلك اعتبروا التعايش مع مثل هذه السلوكيات يكسر قدسية الشهر المميز لدى المسلمين، خصوصا وأن ثقافة الصيام لدى المسلمين لها خصوصيتها.

لذلك، ومن خلال تصريحات المستجوبين، نلاحظ أن الشروط تتكاثر عندما يتم التعبير عن الموقف من هذا الركن الأساسي من أركان الإسلام الخمسة، فصيام رمضان، إضافة إلى جوانبه التعبدية الروحية، أصبحت تغلفه معايير و قواعد اجتماعية تصل إلى حد القدسية المطلقة، جعلت التدين الشعبي المغربي مطبوع باللاتسامح مع من لا يحترم الصيام و بخاصة في الفضاء العام، و التي قد تعرض الشخص المعني لمضايقات من طرف أبناء المجتمع المحلي الذي يعيش وسطه، ناهيك عن وجود نص قانوني يعاقب على ذلك.

- "إذا كان الفعل علنيا، فسيعرض الشخص ذاته إلى العديد من المضايقات والتعنيف الجسدي واللفظي من الغير، كمثال الشاب المثلي، لكن إن كان هذا الأمر سرا فهو حر في ذاته".

(متقاعد، 65 سنة، ثانوي، مجال حضري، الدار البيضاء)

- "أنا ضد الشخص الذي يفطر علنا، لأن الغرض من ممارسة هذا الفعل جهرا الآن وفي مجتمعنا يكون بالأساس لاستفزاز الآخرين".

(أستاذة، 30 سنة، مستوى جامعي، مجال حضري، طنجة)

- "لا أتفق مع الإفطار العلني، فإذا لم يصم الشخص يمكنه أن يتغدى في منزله ليس بالضرورة في مطعم".

(ربة بيت، 45 سنة، إعدادي، مجال قروي، أكادير)

- "موقفي من تلك الممارسات الحرة و التي تتناقض مع الدين هو العمل على سترها و عدم الجهر بها... الإفطار في رمضان باستتار... فمثلا أنا لم أرى يوما أمي أو أخواتي يفطرن في رمضان رغم الرخص الدينية الممنوحة لهن... أما مسألة الزواج من غير المسلم صعب علي قبولها من منظور ديني"

(موظف، 57 سنة، جامعي، مجال قروي، أكادير)

- "كما قلت سابقا، الإجهار بمثل هذه الأفعال سيؤذي صاحبه، كما أن الإعلان عن هكذا أفعال يخلف عنفا واصطداما بين الناس. أظن أن هذا التصرف كان حكيما. فإذا أراد الشخص عدم صيام رمضان فليقم بما يريد سرا وليس علانية. والحقيقة أن الاثنان سواسية، فلن احترم كلاهما، ولن أتفق مع هذا الأمر أبدا." (متقاعد، 66 عام، ثانوي، مجال حضري، تطوان)
- "هذا الفعل سيزيد من الفوضى وسيضعف الدين الإسلامي. فالتشبث بالقيم والشعائر الدينية والحفاظ على مكانتها داخل المجتمع، بالنسبة لهؤلاء، أحد أهم عوامل الاستقرار والتوازن داخل المجتمع، ف "هذا السلوك يدل على عدم احترام الدين الإسلامي، الذي نرى أن المجتمعات الغربية تحترمه وتقدر دلالاته." (عاطل، 50 سنة، بدون، مجال قروي، طنجة)
- "ما يدعون إليه حرام، ومنكر، فإذا فتحت المطاعم أبوابها نهارا خلال شهر رمضان لن يصبح هناك فرق بيننا وبين الباقي من الناس الغير مسلمين." (ربة بيت، 65 سنة، بدون، مجال حضري، تطوان)
- "هذه فكرة سيئة و أنا ضدها، فعند فتح المطاعم في رمضان سيزيد طغيان الإنسان و سيختل الدين الإسلامي." (مسيرة محل تجاري، 45 سنة، ثانوي، مجال قروي، مكناس)
- " لا أقبل فتح المقاهي و المطاعم في شهر رمضان للأكل العلني لأنه حتى غير المسلم و المفطر عليه احترام صيام المسلم... المغرب 30 مليون نسمة، حتى و لو كانت 10 ملايين لا تصوم فهي أقلية، و ليس لها أن تفرض رأيها على الأغلبية." (مستخدم، 18 سنة، ثانوي، مجال قروي، أكادير)

يتجلى إذن، أن رفض ممارسات فردية مخالفة للتدين المحلي المعتقد بالمكشوف، باعتبارها ممارسات غير منضبطة مع مبادئ الدين و تعاليمه، و لا مع المتعارف عليه اجتماعيا، بقدر ما ستعرضهم للمضايقات و العقاب الاجتماعي و القانوني، فإنها في العمق مظهر من مظاهر الخروج عن النسق، وخلق شرخ في وحدة الجماعة دينيا. لكن الملاحظ أن حدة الرفض تزداد أكثر، حين يعبر الفرد عن رفضه للمعتقد الديني بحجة عدم انسجامها مع منطق العقل أو بقناعات أخرى دنيوية و علمانية؛ و ذلك باعتبارها نواة لثقافة مضادة تمثل مصدر خطر على ثقافة التدين المحلية الراسخة و المتجذرة.

وفي مكان آخر يذهب النقاش إلى مستويات أوسع، حين تذهب فئة من المشاركين في هذا البحث الكيفي إلى اعتبار مسألة الصوم ما هي إلا جزء من دين الإسلام وليس كله، وبالتالي فلا يمكن التشديد في مثل هذه المسألة وترك أمور دينية أخرى تحظى بحرية تامة من طرف الأفراد مثل الصلاة، فكما جاء على لسان المبحوثين:

- "الصيام ركن من أركان الإسلام كالصلاة، غير أننا نجد أنه لا أحد يتحدث عن التارك للصلاة، في حين الكل يلوم المفطر في رمضان، فهذا الأمر غير مقبول." (مقاوول ذاتي، 32 سنة، ثانوي، مجال حضري، أكادير)

• " كل شخص حر في صيامه، وقد يكون هناك أجنب في حاجة لهذه المطاعم. كما أنه لا يجب اعتبار المجتمع فئة واحدة، فهناك لا دينيون. في هذا المجال أرى أن العادات والتقاليد هي التي توجه الأفراد وليس الدين. أرفض مثل هذه القوانين فهي لا تقوم على أساس ديني، لأن الدين قد لا يعاقب في هذه الحالات. لا أفهم هذه التصرفات؛ لماذا لا نعاقب الأشخاص تاركين الصلاة؟ هناك تناقضات، والمجتمع يعطي قدسية للصيام أكثر من الصلاة."

(منتدب قضائي، 35 سنة، جامعي، حضري، تطوان)

• "أنا متفق مع وجوب الولوج إلى كل الأشياء التي تسهل حياة الأشخاص غير المسلمين الذين لا يعينهم الصيام، سواء كانت مطاعم، مقاهي أو أي مرفق عمومي يهمهم."

(مستخدم، 26 سنة، جامعي، حضري، مكناس)

• " إن الإسلام مبني على خمسة أركان والصيام ركن من أركان الإسلام أي أنه يجب التعامل معه كجزء من الدين وليس الدين كله، فإذا لم نقم بنصح وإرشاد الشخص الذي لا يصلي فالأمر ذاته ينطبق على الذي لا يصوم، وإذا لاحظت أنه في المغرب يمكن أن يكون هناك زوار أجنب فإذا جاء هذا الشخص في رمضان فمن اللازم وجود مكان للأكل وحتى إذا كان الشخص مغربيا مسافرا مثلا فهذا الإنسان له عذر، إذا يمكن القول بأن فتح المقاهي شهر رمضان لا يضر بشيء."

(مقاول ذاتي، 32 سنة، بدون، حضري، الدار البيضاء)

• "المقاهي في مجملها تفتح من أجل غير المسلمين لأن المحرم بين والحلال بين، و في مجتمعنا المغربي نعيش نوعا من الانفصالية والازدواجية في المواقف، كمثال رخصة بيع الخمر، هذه الرخصة محددة لغير المسلمين أي أن هذه الخمر موجهة لغير المسلمين، لكن إذا ذهبنا إلى أماكن البيع نجدها تعج بالمسلمين، وفي الدين كله الأمر الوحيد الذي نتعامل معه بجدية هو الصيام، فليس لدينا مشكل إن رأينا أحدهم لا يصلي علما أن الصلاة هي عماد الدين، لكن الكل يتشدد في دينه إذا تعلق الأمر بالصيام خصوصا شهر رمضان الذي يعتبر شهر الروحانيات، و الذي بمجرد انتهائه تبدأ مظاهر الفساد بالظهور.

(تاجر، 57 سنة، جامعي، حضري، تطوان)

تقر هذه الفئة من المبحوثين، بأنه في حالة تغيير القانون المجرم للإفطار العلني في رمضان، فإنها ستكون مساندة للرأي المطالب بفتح المطاعم و المقاهي إبان شهر رمضان. كما يبدي هؤلاء الأفراد من العينة استغرابهم لاهتمام الدولة وقوانينها بصيام رمضان أكثر من اهتمامها بالصلاة، التي تعتبر، عماد الدين حسب النص الديني الإسلامي، والذي تكرر كثيرا في تصريحات المبحوثين. لكن إلى جانب تركيز المبحوثين على اعتبار الصيام مجرد ركن كغيره من أركان الإسلام فإنهم بالمقابل لا يمانعون في ممارسة حرية الصوم أو عدم الصوم في رمضان شريطة التستر حفاظا على سلامة من سيتم اعتبارهم خارجين عن إجماع الجماعة.

العلاقة الاجتماعية مع المختلف دينيا: حالة الزواج المختلف

لقد عبر عدد من المستجوبين عن كون علاقاتهم بالغير، بشكل عام، لا يحكمها المعتقد أو الأفكار المسبقة، لأن ما يهم في العلاقة هو الفرد في حد ذاته، بغض النظر عن دينه وأيديولوجيته. فمعتقدات الأفراد هي شيء شخصي خاص بهم، كل بمفرده دون غيره، ومن المفروض احترام هذا الاختلاف والتباين في الأفكار والمعتقدات لأن ذلك واجب أخلاقي اتجاه الآخر: " لا يهمني معتقد ودين الآخرين، فليعتقد كل واحد ما يشاء " (متقاعد ، 65 سنة)، بل نجد من يلح على ضرورة التعامل الجيد مع المختلف دينيا، لكون المعاملات بين الأشخاص لا يجب أن يحكمها المعتقد أو الفكر أو الممارسة فقط، بل الشخص ذاته ونوع العلاقة التي تربطهما، لذا لا يجب الاهتمام بأي نوع من الاختلافات، إذ "تظل الإنسانية فوق الدين" (55 سنة، تاجر، ثانوي، قروي).

لكن هذه النزعة الإنسانية، تظل مشروطة عند عدد من أفراد عينة البحث بعدم تجاوز حدود قيم المجتمع، وعدم التطاول على دينه، وهذا موقف تدعمه نسبة 53.4% من المغاربة مبحوثي عينة الدراسة الكمية، الذين يقرون بالتعايش مع المختلفين دينيا.

غير أن هذا النوع من التصريحات والقناعات الأولية، لا تدل على تسامح عابر للحدود الدينية، حيث تبدأ رحلة البحث عن التقاطعات والمسافات بين دين الفرد المغربي وغيره، حين يتعلق الأمر بالزواج مثلا. فهو باعتباره علاقة اجتماعية غير عابرة و غير مؤقتة، و تتسم بالصلابة و الديمومة، كما لها آثار مباشرة على التنشئة الاجتماعية و الدينية للأبناء، دفع عددا من مبحوثي العينة إلى رفض مسألة الزواج بغير المسلم، بحيث تصير قاطعة عند البعض، بتعابير مختلفة مثل:

- " سأنصح ابني أو ابنتي حتى لا تتزوج من غير المسلم لأننا لا نعرف بماذا يؤمن" (مستخدم، 18 سنة، ثانوي، مجال قروي، أكادير)
- " أنا لا أعارض العلاقات والتعاملات مع أشخاص من ديانات أخرى، فأنا أثناء دراستي صادقت العديد من الأشخاص من ديانات مختلفة وكذا ملحدين، لكن الزواج من شخص غير مسلم هو أمر مرفوض قطعاً." (أستاذة، 26 سنة، جامعي، مجال حضري، فاس)
- " لا لن أقبل لأن الله لا يريد هذا الزواج يمكن للرجل أي يتزوج امرأة غير مسلمة أما الفتاة فلا، فقط إذا أسلم قبل الزواج." (فلاح، 30 سنة، بدون، مجال قروي، أكادير)

فقضية الزواج بالنسبة للمستجوبين مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدين الإسلامي، لذا فهناك شبه إقرار بضرورة اختيار شريك حياة مسلم وملتزم بالتعاليم الدينية. وإذا تصادف وأن أرادت أو قبلت إحدى الفتيات الزواج بغير المسلم، فإن أحد الشروط الأساسية لإتمام هذا الزواج هو الدخول في الدين الإسلامي، وهذا الرأي يدعمه حتى الذكور الذين يسمح لهم النص الديني بالزواج من كتابيات " ديانات أهل الكتاب"، حيث يقول أحد أفراد العينة بأنه سيقبل الزواج بغير المسلمة " بشرط أن تتطهر أولا"، وهو يقصد بذلك تحولها إلى الإسلام، والعكس مرفوض رفضا تاماً حسب رأيه.

الملاحظ إذن، حتى وإن تم اعتبار مسألة الزواج تدخل في سياق الحريات الفردية، فإنها ما تزال ترتبط عند كثيرين "بقضية شرعية وفقهية"، و بشكل أساسي، بالتعاليم الدينية.

• " في حالة تعارض التعاليم الدينية مع ممارستي لحريتي الفردية، سأُنضبط للتعاليم الدينية الشرعية والفقهية حتى لا أثير غضب الله... كما أرفض زواج ابني أو ابنتي من غير المسلم... شرط الإسلام ضروري في الزواج... كما أنني ضد الإفطار العلني وفتح المقاهي و المطاعم في شهر رمضان... لأن ذلك حرام في الإسلام، كما أن ذلك ما وجدنا عليه آباءنا و أجدادنا".

(رية بيت، 45 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

لكن هذا لا ينفي وجود فئات أخرى ترى في المسألة اختيارا شخصيا حرا لا علاقة له بالدين. لهذا اعتبر مجموعة من المشاركين في البحث الكيفي، أن زواج البنت بغير المسلم شيء عادي بالنسبة له، حتى إن لم يعتنق الإسلام في إطار ما سماه البعض تسامح الديانات وضرورة التعايش مع غير المسلمين.

• " أعتقد أنه في حالة التعارض بين الدين و الحرية الفردية، أختار الحرية... لهذا أقبل الاعتقاد و اللاعتقاد بشرط التعايش و التسامح... أقبل زواج ابني أو ابنتي من غير المسلم إذا كان يتحلى بأخلاق و صفات جميلة. فلا مشكلة لدي إذا كان يعبد الشمس أو البقر أو أي شيء آخر. فقط أن يكون ذو حس إنساني و لا يسبب الأذى... نفس الأمر من صوم رمضان من عدمه و فتح المقاهي و المطاعم للإفطار العلني... المشكلة تكمن في بعض النصوص الدينية التي أحيانا تعزز عدم التعايش السلمي بين الناس".

(عمل حر، 31 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

في حين يحتفظ القسم الأهم من عينة البحث بحكم أن الزواج بغير المسلم أو المسلمة حرام طبقا للتعاليم الدينية، حتى وإن أمكن خرقه عمليا. إذ رغم أن دافع رفض الزواج من المختلف دينيا فإنه لا ينفي ضرورة التعامل الإنساني مع غير المسلم عند غالبية أفراد العينة. إذ أن حكم الزواج من عدمه قد لا يتجاوز مجرد سرد حرفي لنص أو فتوى دينية تحرم ذلك؛ أما مسألة التطبيق والممارسة فقد تحكمها أحيانا معادلات الكلفة والربح والخسارة:

• " إذا كنت أتحفظ على الزواج من غير المسلم، فليس لاعتبارات دينية فقط. بل لأن هذا الزواج لن ينجح، سينبني على قناعات ثقافية و اجتماعية مختلفة، و بالتالي لن ينجح و ينتهي الأمر بالطلاق"

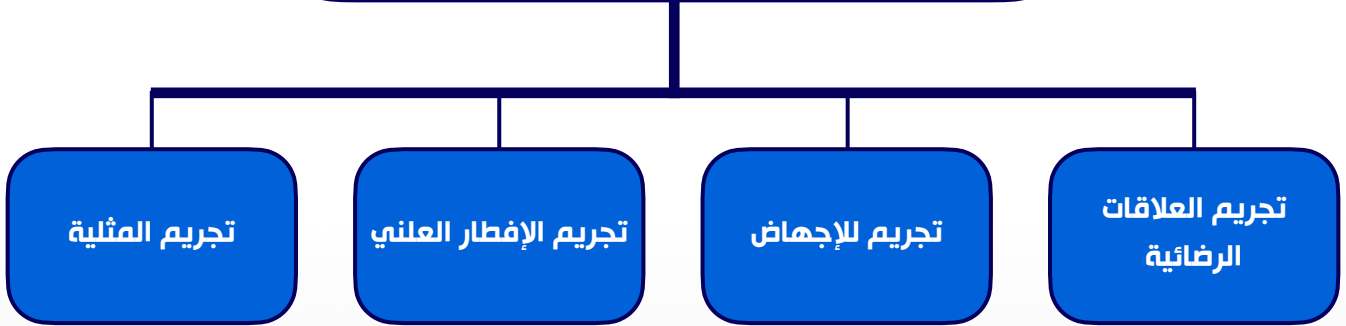
(موظفة، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، أكادير)

في المجمل، نلاحظ عند الانتقال إلى بعض القضايا ذات العلاقة بحرية المعتقد من خلال وضعيات يومية أو اجتماعية يمكن أن يعيشها الأفراد من قبيل زواج أحد الأبناء أو الأقارب بشخص من ديانة أخرى، فإن أغلب آراء هذه الفئة تتحفظ أو تتموقف سلبا. فبخصوص زواج المسلمة من غير المسلم، اعتبره أفراد هذه الفئة حراما في ديننا. إضافة إلى ذلك، برر أغلب المستجوبين رفضهم ذاك بأن الأبناء سيتبعون دين الأب غير المسلم و هذا أمر، بحسبهم غير مقبول نهائيا، و يمكن أن يصل هذا الرفض حد المقاطعة. أما بالنسبة لزواج الرجل من غير المسلمة فرغم بعض التحفظ، إلا أن أغلب المستجوبين من هذه الفئة لم يعارضوه، أولا لأن الأبناء سيتبعون الدين الإسلامي الذي يعتنقه والدهم، وأيضا لأن الزوج بإمكانه أن يقنع زوجته باعتناق الإسلام. ورغم أن المستجوبين غير راضين عن هذا الزواج إلا أنهم أقروا باعتبارهم له كحرية فردية. كما تجدر الإشارة إلى أن البعض منهم صرحوا بأن مثل هذا الزواج مآله الفشل

بدرجة احتمال عالية، متحججين بكون الشخصين الزوجين، آتيين من عالمين و معتقدين مختلفين يصعب أن توجد وتستمر روابط ونقاط كثيرة مشتركة بينهما.

الحريات الفردية والنصوص القانونية: استقطاب مجتمعي واضح

الموقف من النص القانوني



المعارضون المطالبون بالتغيير

مرجعية حقوقية

موثيق دولية

كونية حقوق الإنسان

الحرية الفردية قيمة
مجتمعية تعكس روح
المواطنة يجب تأسيسها

المؤيدون لاستمرارية هذه القوانين

مرجعية أخلاقية

مرجعية دينية

مرجعية هوياتية

تغيير قوانين الحريات
الفردية تشجيع على
الانحلال الأخلاقي

كلما انخرط المستجوبون في تمثل الحرية الفردية كانحلل أخلاقي، كلما اتجه موقفهم نحو الرفض لأي مجهود مجتمعي لمأسسة تلك الحريات أو لتقنين ممارستها أو تغيير قوانينها.

الحريات الفردية والنصوص القانونية: استقطاب مجتمعي واضح

ضمن هذا المحور يتم جرد وتصنيف آراء المستجوبين بخصوص مسألة تعديل أو إلغاء الفصول التي تمس الحريات الفردية (220-222-490) من القانون الجنائي المغربي، و هي الفصول المتعلقة بتجريم الإجهاض و المثلية الجنسية. وهي آراء ومواقف تتوزع بين توجهين متباعدين بل متعارضين نسبيا، بين الأغلبية التي تتبنى موقف المحافظة والدفاع ضد كل ما يهدد الهوية الروحية والأخلاقية للمجتمع المغربي، وبين البقية ذات المرجعية المدنية التي تستند للتشريعات الحقوقية الكونية. وهي آراء تعكس حيوية نقاش مفتوح مجتمعي حول وجهة تنويع وتجديد مصادر وروافد التشريع، بالانفتاح أكثر على التطورات المجتمعية والعلمية ومواكبتها بالمرجعية الحقوقية الكونية والاجتهاد المنفتح، في سياق صياغة وتجديد النص القانوني الحامي لحقوق المواطن المغربي وحرياته الفردية.

الحريات الفردية : بين قوانين كابحة و هوية جوهرانية معيقة

خلال المرحلة الكمية من هذا البحث، سجلنا عدم معرفة نسبة كبيرة تتجاوز 70% من أفراد العينة بالقوانين الكابحة للحريات الفردية من قبيل الفصول 490 - 220 - 222 من القانون الجنائي المغربي. فعلى سبيل المثال، و بخصوص الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، المتعلق بتجريم العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، نسجل أن 69.2% من أفراد العينة المبحوثة لم تكن لهم أدنى فكرة عن هذا الفصل. وبعد إطلاعهم على فحوى هذا الفصل القانوني من قبل الباحث، بكونه يجرم العلاقات الجنسية خارج الزواج؛ عبر 50.4% منهم عن قبول ما يتضمنه هذا الفصل مبررين ذلك بكونه وسيلة للحد من الفساد الأخلاقي، الانحراف، الدعارة، فوضى العلاقات الجنسية. في حين ربطه آخرون بكونه يحمي الأسرة من التفكك، و يحد من الأطفال غير الشرعيين كما العزوف عن الزواج. و قد تعمدت الاستمارة، عدم تقديم جواب في خانات الإجابة يوجي بالإحالة على التعاليم الدينية، حتى لا يتم توجيه المبحوث. غير أنه تم رصد كون عدد من التبريرات المقدمة من طرف المبحوثين، لها ارتباط بهذا القدر أو ذاك بالمرجعية الدينية.

ولم تكن المعطيات الكيفية التي حصلنا عليها من خلال المقابلات، بعيدة عن هذا التوجه العام الذي يثبت اختلاف تمثيلات ومواقف المستجوبين من الجدال الدائر حول النصوص القانونية المجرمة للحريات الفردية باختلاف تمثلاتهم للحرية.

لقد عبر 27.2% من المستجوبين عن موقف مضاد صريح للفصل 490. وبرر 48.3% منهم موقفه بالدفاع عن الحرية الشخصية. و 24.3% اعتبروا أن وظيفة القانون ليست هي إنتاج الأخلاق. و هذه مواقف يمكن اعتبارها مبنية بوعي و ناضجة إلى حد كبير. غير أن هناك 15.2% منهم اعتبر هذا الفصل عائقا أمام عيش حياتهم الجنسية وتلبية رغباتهم و التنفيس عن طاقتهم " اللبيدية (من لبيدو libido) فقط. بحيث يمكن القول أن موقفهم هذا، و إن يظهر للوهلة الأولى، كدفاع عن الحرية الجنسية للفرد، فإنه في الواقع ليس أكثر من موقف تمليه، الغريزة أكثر من الإرادة الواعية و الحرة، و بالتالي فهو موقف غير ثابت، و يمكن أن يتغير تبعا لتغير السياق الاجتماعي و شروطه و إكراهاته بالنسبة للفرد.

وهناك نسبة 11.6% منهم، عارضت الفصل 490 من ق.ج.م، بخلفية مختلفة تماما عما سبق. وهي كونه لا يطبق سواسية على المغاربة. أي يطبق على البعض دون البعض الآخر، لاعتبارات

تتعلق بمدى قوة النفوذ والوجاهة الاجتماعية للشخص. و هذا يعني ضمناً أن هذه الفئة الرافضة للفصل على هذا الأساس، هي تقبله مبدئياً، لكنها ترفض فقط شروط تفعيله و تطبيقه على البعض دون البعض الآخر.

وعموماً يمكن تصنيف مواقف المستجوبين من القوانين الكابحة للحريات الفردية إلى مجموعتين كبيرتين: الأولى تمتح مشروعيتهما من الدفاع عن هوية "جوهرانية" للمجتمع. هوية ثابتة. متعالية على قوانين التاريخ و المجتمع. و بالتالي فهي غير قابلة للتغيير و التبديل بل و حتى التعديل. و الثانية تدافع عن هوية متجددة. تفاعلية مع التحولات و التطورات الإنسانية و المجتمعية الكبرى، تجد في الحقوق الإنسانية الكونية أسس مرجعيتها الفلسفية و الفكرية.

فبخصوص الفئة الأولى ذات الموقف الجوهراني Essentialiste: عارضت تغيير هذه القوانين بل وطالبت بتشديدها لمعاقبة مرتكب هذه المخالفات من وجهة نظرهم وذلك تبعا لمبررات دينية خاصة عندما يتعلق بإفطار رمضان، و العلاقات الجنسية الحرة الرضائية. حيث أنهم أظهروا تشدداً بخصوص هذا الموضوع. و اعتبروا أن أي تغيير في القوانين هو تهديد لهوية ثابتة راسخة، من شأنه أن يمهد الطريق لانتشار الفوضى والانحلال الأخلاقي. ومن جهة أخرى، يرى أفراد هذه العينة أنه من اللازم معاقبة أي شخص انتهك حقوق الآخرين، والإفطار دون عذر شرعي، أو قام بممارسات جنسية مثلية أو خارج مؤسسة الزواج. بالنسبة لهم جريمة يمكن أن ينتج عنها عدة تصادمات إن تم إلغاء هذا القانون، لذلك فمن الأفضل بالنسبة لهم الإبقاء عليه كي لا تنتشر الفوضى.

- "هذه القوانين جيدة لأنها إذا غابت سيفسد المجتمع. خصوصاً العلاقات الرضائية بين الرجل والمرأة، والمثلية وهذا كثير."

(عاملة، 41 سنة، بدون، مجال حضري، طنجة)

- "أرى مثل هذه المواضيع في مواقع التواصل الاجتماعي كموضوع تجريم العلاقات الرضائية، بالنسبة لي، لدي معتقدي الخاص و لا يمكنني فعل مثل هذه الأمور، لكن بالنسبة للآخرين فلهم حرية ممارسة أي شيء أرادوا كما قلت سابقاً، لكن قبل إزالة هذا القانون يجب البحث في المجتمع المغربي بتقاليده وقيمه و إعادة النظر في قدرة هذا المجتمع على تقبل مثل هذا الأمر، و هل سيتحمل الآباء مسؤولية أبنائهم إذا كانوا من علاقة رضائية، و بالخصوص أننا حالياً و مع وجود هذا القانون مازلنا نرى أنه هناك عدة أطفال مجهولي الهوية أطفال الشوارع، أي أنه و في الخفاء لازالت هناك فوضى، فإن زال هذا القانون ستعم الكوارث، إذن يجب الإبقاء على هذا القانون، و إن حاولوا إلغائه يجب الأخذ بعين الاعتبار قابلية الشعب المغربي على تحمل مسؤولية قراراتهم كما في الغرب، و بالتالي هذا القانون يحمي مجتمعنا من كثرة الإجرام."

(ممرضة، 35 سنة، جامعي، أكادير)

- "يجب الإبقاء على هذا القانون مع التخفيف من حدته، لأن الله سيعاقب كل مرتكب للخطأ على أفعاله، كما أن حذف هذا القانون، سيساهم في نشر الفوضى والانحلال الأخلاقي."

(ربة بيت، 45 سنة، بدون، مجال حضري، تطوان)

- "هذا الأمر حرام، و لكنه يدخل في إطار الحرية، فإن سمحنا للشخص بعدم صيام رمضان، يتوجب علينا السماح بباقي الأفعال المحرمة. أنا لا أهتم فنحن في سنة 2022 و قد مررنا بأزمة خانقة وقت فيروس كورونا. تغير الوقت و تطورت الحياة، و

أصبح للشخص الحرية الكاملة فإن أراد اتباع دينه و إن أراد أن يفسد هذا الأمر عائد لاحترامه لذاته، فليعيش كل شخص حياته كما أراد."

(تاجر، 67 سنة، بدون، مجال حضري، تطوان)

إن إلغاء هذه النصوص القانونية بالنسبة لهم، سينتج عنه مجتمع فاسد، يعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية التي يمكن اعتبار أهمها انتشار الفساد المتمثل في ممارسة الزنا . كما أن هذا النوع من العلاقات لا مكان له في بلد إسلامي، ولا يمكن السماح بتجاوزه سواء من طرف الأفراد أو القانون، الذي إن تغاضى على هذا النوع من الممارسات، سيصبح ملزماً بالسماح بتجاوز باقي "المحرمات"، لذلك تدعو هذه الفئة من المستجوبين إلى الالتزام بمؤسسة الزواج الشرعي ودعمها وتشجيع الشباب على الزواج.

ولم يختلف الأمر كثيراً بخصوص قانون تجريم الاجهاض، حيث عارضت هذه الفئة من المبحوثين إلغاء تجريمه، حيث اعتبرت الإجهاض قتلاً للروح وجريمة يجب أن يعاقب عليها القانون. فالإلغاء هذا القانون يعني، حسب مواقف هؤلاء المستجوبين يعني انتشار الفساد (الزنا و المنكر)، كما أنه لا يمكن السماح لأي أم بقتل طفلها إلا بقرار من طبيب مختص، وبالتالي فهذه القوانين بالنسبة لهم هي الرادع الوحيد لانتشار ما يسمونه "الفساد في المجتمع".

وفي نفس المنحى يرون في المثلية ضرراً على الصحة الجسدية، خراباً للمجتمع و تهديداً للبشرية، مع عدم الإغفال عن تحريمها الديني فالدين حافل بأمثلة بارزة عن عقاب هذه الفئة من الناس و التي يعتبر أشهرها قصة النبي لوط ، و بالتالي فالمثلية جريمة بالنسبة لهذه الفئة.

فالحرية في النهاية، من وجهة نظر هذه الفئة من المستجوبين، تعني "التصرف بما يرضي الله":

- " الحرية لها ثمن. إذا كانت الحرية تسمح بالقيام بالفواحش فلا يمكن اعتبارها حرية. القانون يحمي الحقوق ولا يحمي الفواحش. لأنه حينما يتزوج رجل برجل فهذا غضب الله أو "السيبة".

(عامل، 45 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)

و انطلاقاً من هذا التمثيل الذي يربط بين الحرية الفردية والانحلال، يبدي أفراد هذه العينة رفضهم لأي تعديل في النصوص 490 و 220 و 222. و اعتبروا أن هذه القوانين جيدة و صالحة، كما أنها كفيلة بالحفاظ على تماسك المجتمع و الأسرة، وحفظهم من الفساد المتمثل في العلاقات الرضائية و الإجهاض، المثلية الجنسية و إفطار رمضان و غيرها.

إلا أنه من الأمانة العلمية، ينبغي كذلك الإشارة و توجيه النظر إلى تلك الفروقات و التمايزات داخل هذا الموقف الذي وصفناه بالجوهري. فهو ليس واحداً موحداً، منسجماً و متناغماً على طول الخط. بحيث يمكن رصد قدر من التفهم و التسامح المشروط مع الظواهر المعنية بتلك النصوص القانونية. فبخصوص العلاقات الجنسية الحرة الرضائية، اعترف بعضهم بشدة النص القانوني و نفاق المجتمع، فالكل يعرف انتشار هذه العلاقات في المجتمع (في عينة البحث الكمي حوالي 76 في المئة اعترفت بذلك).

- " أنا مع الحفاظ على الفصل 490، لكن ينبغي إدخال بعض التعديلات عليه فقط. مثلاً تشديد العقوبة على المتزوجين و تخفيفها على غير المتزوجين".

(فاعلة جمعوية، 30 سنة، جامعي، تطوان)

و تضيف نفس المبحوثة بخصوص المثلية الجنسية: (الفصل 489)

- " لا ينبغي معاقبة المثليين، بل علاجهم باعتبارهم مرضى نفسيين. هناك خلل في الجينات. ينبغي فقط معاقبة المثليين الذين يمارسون المثلية كاختيار".
- " أتفق و لا أتفق مع عقوبات المثلية. لأنني أخاف على المجتمع من انتشار المثلية... ينبغي التعامل معهم كمرضى و معالجتهم. أما الذين يتاجرون بالمثلية فينبغي معاقبتهم"
- أما بخصوص الإجهاض، فقد عبر العديد منهم عن إمكانية اللجوء إليه، رغم تشبثهم بالتحريم الديني، و ذلك للضرورة و الآثار الاجتماعية: (الفصول من 449-458)
- " الخطأ قد يقع بين الفتى و الفتاة. قد يقع الاغتصاب، ظروف كثيرة يمكن أن ينتج عنها حمل غير شرعي. و الطفل المولود بشكل غير شرعي سيتأذى اجتماعيا... لذلك يمكن اللجوء للإجهاض".
- (مساعدة اجتماعية، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

نلاحظ إذن، أنه حتى داخل هذه الفئة المحافظة والتقليدية من المبحوثين، هناك قدر من الانفتاح و التفاعل مع المستجدات والتحولات الاجتماعية، وتحاول أن تجد توفيقا بين ذلك و بين قيمها الدينية.

بشكل عام، يبدو بوضوح من خلال إجابات المستجوبين أن دعمهم لتلك النصوص القانونية، ليس فقط لأنها توافق مرجعيتهم الدينية والأخلاقية، بل لما استدمجوه من "ميكرو فيزياء السلطة" من خلال تنشئة اجتماعية أسرية، مدرسية، العادات التقاليد، الضغط الاجتماعي و هيمنة تمثيلات معينة للمعايير الاجتماعية. مما يحيل على مدى استدماج الأفراد لمختلف ممارسات "السلطة المجتمعية" بشكل طوعي و تطبيعي معها.

الحريات الفردية : نقد الكبح القانوني و مطلب الممارسة في إطار المواطنة

في مقابل الفئة الأولى، اعتبرت فئة أخرى من المبحوثين، تلك النصوص القانونية المذكورة أنفا، كابحة وماسية بحريات الأفراد. و أن تغييرها و تعديلها من شأنه، أن يضمن المساواة عند ممارستها، في إطار المواطنة بين مختلف أفراد المجتمع و أطيافه. مدفوعين في ذلك بالرغبة الشديدة في الانفتاح وتخفيف القيود الحائلة دون تمتعهم بحرياتهم التي تشعرهم بإنسانيتهم الكاملة.

- " فلا ينبغي التدخل في حرية الآخرين، لأن ربي فرق بين الـريوس باش تراتاح" كما لخصت ذلك إحدى المبحوثات
- (ربة بيت، 45 سنة، ابتدائي، مجال حضري، الدار البيضاء)
- " أنا مع حذف هذه القوانين المعيقة للحريات الفردية. هناك واقع يفرض نفسه. ما يغير السلوكات هو الوعي و التنشئة الاجتماعية التي تعلم الحرية، أما المنع فيعطي إنسانا معطوبا".
- (أستاذ، 58 سنة، جامعي، مجال حضري، الدار البيضاء)
- "المجتمعات تتغير، لذلك يجب أن تكون هناك إرادة سياسية، وأن تتغير القوانين لمواكبة التغيرات الاجتماعية".
- (منتدب قضائي، 45 سنة، جامعي، مجال حضري، تطوان)

• "أجل و أؤيد المطالبين بتغيير هذه القوانين التي تحد من حرية الشخص، لأنه من اللازم التجديد و الانفتاح أكثر، مع تخفيف التشديد الحاصل في مواضيع كصيام رمضان و اللباس، و على ذكر اللباس لقد حضرت سابقا صيفية و كانت هناك فتاة قد خرجت من الشاطئ إلى الشارع العام بملابس البحر ليقف عليها شرطي و يحاول اعتقالها علما أنه لا يوجد قانون يعاقب على ارتداء ملابس البحر، و هي كفرد من المجتمع تملك الحرية الكاملة لتلبس ما تشاء. و أخير يمكنني القول بأنه هنالك عدة قوانين يجب أن تغير بالتأكيد".

(عاملة نظافة، 25 سنة، إعدادي، مجال قروي، تطوان)

• "أنا مع تغيير هذه القوانين لأنها تعتبر نقطة سوداء بالنسبة للمغرب. هذه القوانين تكبت الحريات الفردية خصوصا فيما يخص الممارسات الجنسية الرضائية. أعرف أشخاصا في السجن لمجرد القيام بهذه الممارسات".

(عامل فندق، 34 سنة، مستوى جامعي، مجال حضري، تطوان)

من وجهة نظر هذه الفئة، لا يحق لأي سلطة سياسية أو اجتماعية أو دينية، معاقبة شخص لم يرغب في صيام رمضان، في نفس الوقت الذي تتغاضى فيه عن عدم القيام بأحد أركان الإسلام كالصلاة مثلا، و التي تعتبر عماد الدين. كما أن الإفطار من وجهة نظرهم شأن فردي يهم العلاقة بين الفرد و خالقه، و كون هذا الأمر لا يمس أحدا في حريته فلا يجب التدخل، كما أنهم يرون أنه من اللازم البحث عن حلول جديدة عوض التجريم كالتوعية و التحسيس و التدريب على تقبل الآخر باختلافاته. تقول إحدى المبحوثات:

• " ينبغي إلغاء الفصل 222 لأن الاحتفاظ به من طرف الدولة هو لأسباب اقتصادية فقط. ضمان الرواج التجاري في شهر رمضان. لأنه لماذا ليس هناك عقاب قانوني على ترك الصلاة و عدم أداء الزكاة مع أنها من أركان الإسلام الخمسة".

(مساعدة اجتماعية، 45 سنة، جامعي، تطوان)

وبخصوص العلاقات الجنسية بين الراشدين المتوافقين، المتراضين و المسؤولين، عن نتائج اختياراتهم، فلا سلطة و لا قانون يملكان الحق في التدخل أو التجريم. و في المقابل يدعون الدولة باعتبارها سلطة عليا، إلى التوعية بنتائج هذه الممارسة. ويبررون أيضا موقفهم الداعم لتغيير القوانين الماسة بهذه الحرية الجنسية الفردية إلى كون القانون الحالي، لا يمنع انتشار هذا النوع من العلاقات فهي موجودة بقوة في الواقع.

ويؤيد أفراد هذه العينة إلغاء القانون المجرم للإجهاض، و يرونه السبب في اتباع النساء لطرق غير صحية للتخلص من الجنين، الأمر الذي يمكن أن يعرض حياتهن للخطر. كما أن المرأة الغير مستعدة لوجود طفل إن فرض عليها عدم إجهاضه ستتخلى عنه، و بالتالي انتشار ظاهرة الأطفال المشردين، لذا فمن وجهة نظرهم هذا القانون غير صالح و يجب حذفه، أو على الأقل إعادة النظر في بعض مضامينه.

بينما بخصوص المثلية الجنسية، فقد اتفق أفراد هذه الفئة على عدم التجريم و العقاب، و لكن تباينت مواقفهم بخصوص الاعتراف بها كاختيار جنسي حر و فردي، و بين اعتبارها انحرافا و مرضا ينبغي علاجه. و في هذا تقاطع هذا الموقف الأخير مع بعض مواقف أفراد من الفئة المحافظة في العينة.

من أفراد هذه الفئة، من يعتبر الدين كحاجز و قيد يطمس الحرية الفردية، ولا يمكنه أن يوازن بين جميع الأطراف و الأطياف المجتمعية في جميع المجالات الحياتية، و بالتالي و من منظورهم الشخصي، فإن الدين ليس مؤهلا ليكون مرجعا للقانون، و عليه يجب الفصل بين الدولة والدين، واعتماد المرجعية الحقوقية الكونية في صياغة النص القانوني، كونها مرجعية داعمة للتعدد وقادرة على صيانة حقوق الأفراد، و لأنها تحترم الفرد كإنسان يستمد قيمته من إنسانيته:

- " أدافع عن المرجعية الحقوقية الكونية لأنها واضحة، في حين الدين يشجع النفاق و التستر".

(أستاذ، 40 سنة، جامعي، مجال حضري، مكناس)

في حين يرى آخرون داخل نفس الفئة، أنه يمكن اعتماد مرجعية الدين في بعض الحالات و اعتماد الحقوق الكونية في حالات أخرى بشكل متوازن:

- " في نظري المرجعية الدينية و الحقوقية لا تتناقضان في العمق. السلطة هي التي تجعل هذا التناقض يظهر فمثلا كيف نفسر وجود قوانين تمنع شرب الخمر، و في نفس الوقت السماح ببيعه في محلات و شربه في حانات مرخصة من طرف الدولة"

(فاعلة جمعوية، 30 سنة، جامعي، تطوان)

إذن أمام قوة هذا الضغط الاجتماعي الذي يمتح من الحمولة الدينية و التقليدية، و الذي يؤثر بهذا القدر أو ذاك على المبحوثين، و على مستوى الرضا عن المساحات المتاحة أمامهم في الواقع الاجتماعي لممارسة حرياتهم الفردية؛ نفهم لماذا يتأرجحون في مساحة ما بين ثنائية التطبيع مع هذا الواقع كضرورة حياتية و اجتماعية، و في نفس الوقت التمرد عليه باعتباره كابحا لهم و لإنسانيته. هذا التمرد قد يأخذ شكل اللوم و النقمة على هذا الواقع:

- " المغاربة مجتمع مريض و معقد و منافق، يحلمون بعيش الحرية في أوروبا و يحاربونها في بلدهم"

(أستاذ، 40 سنة، جامعي، مجال حضري، مكناس)

إلا أن ذلك لم يمنع أغلب أفراد هذه الفئة من الاتفاق، على أن تغيير تلك النصوص القانونية الكابحة، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار، مدى تقبل المجتمع المغربي و ذهنيات أفرادها، لذلك التغيير الذي يسمح بممارسة هذه الحريات كمواطنين متساوين في الحقوق و الواجبات. مما يعني قبولهم باستراتيجية التدرج في إحداث مثل هذا التغيير.

خاتمة تركيبيّة

خاتمة تركيبيية

لقد توصلت هذه الدراسة الكيفية حول الحريات الفردية بالمغرب، إلى عدة خلاصات أساسية منها:

- رصدت الدراسة، تفاوتات و فروقات تخص تمثل الحرية الفردية لدى مغاربة العينة، فهناك من يتمثلها كانهلال أخلاقي، أو كاحترام و انضباط للسائد من العادات و التقاليد و القيم ، أو كتححرر فردي في إطار الالتزام و المسؤولية اتجاه الآخر و المجتمع.
- رصدت الدراسة تمثلا اجتماعيا لدى العينة، يقوم على أن المغاربة ليسوا سواسية في التمتع بحرياتهم الفردية. و هو تفاوت يتغير حسب النوع الاجتماعي و الانتماء المجالي، إضافة إلى مقدار ما يمتلكونه من الرساميل المادية، الرمزية و الاجتماعية و الثقافية.
- رصدت الدراسة تفاوتات و فروقات في تمثل الجسد، بين تمثله كجسد فردي أو كجسد جماعي، جسد شرعي أو لا شرعي، جسد حر الإرادة أم واقع تحت هيمنة القوامة و الوصاية. هذه التمثلات للجسد دائما ما تنعكس آثارها على حرية الجسد الأنثوي بالخصوص.
- رصدت الدراسة تفاوتات في إدراك المعتقد الديني (الإسلام) كمقدس جماعي لا ينبغي المساس به، يؤسس الجماعة و يقودها و يحافظ على لحيمةا و تماسكها، و بين إدراكه كروحانية فردية يمكن تدبيرها طبقا للقناعات الشخصية و الضمير الحر.
- رصدت الدراسة تفاوتات كذلك في الموقف من النص القانوني و دوره، بين دعوة للحفاظ على النصوص الحالية لتناسبها مع المرجعية الدينية والأخلاقية لفئات اجتماعية معينة، و بين الدعوة للتغيير، و التبديل، و التعديل لإنتاج نصوص قانونية تناسب العصر و تحولاته الكبرى، كما المواثيق الدولية حول كونية حقوق الإنسان.

انطلاقا من هذه التفاوتات و الفروقات في تمثل الحرية الفردية لدى المستجوبين، يمكن القول بأن درجة قبول أو رفض هذا الشكل أو ذاك من الممارسات المحيلة على حرية التصرف في الجسد، أو حرية الاعتقاد أو غيرها، مرتبط ارتباطا كبيرا بالمعنى الذي يتم منحه للحرية من قبل المبحوث.

و هكذا نسجل عند عينة البحث، أن الحرية الفردية وممارستها تتأثر بشكل أفقي بعدد من أسباب انتفاؤها و تقييدها، لتعترض سبل عيشها عوائق عديدة، مرتبطة في الغالب بما يمكن تسميته "ميكرو فيزياء السلطة" باعتبارها سلطة مخفية و غير مرئية، مرتبطة في الغالب بمعايير اجتماعية لحسن التصرف، و تعليمات دينية مُستدمجة، وما يمارسه الإكراه الاجتماعي من ضغوطات، و ما تشكله التقاليد و قدسيته من أثر على ممارساتهم. تجعل الناس يخصصون حيزا هاما لما تشكله شرعية هذه التقاليد من وقع على ممارساتهم. وتنبع هذه الشرعية عموما من إيمان أكثر الناس بقدسيته و قوتها لكونها قديمة و متوارثة.

أما على **المستوى العمودي**، فيعطي المستجوبون أهمية خاصة، لما يشكله القانون من عوائق سواء من حيث مضمونه أو من حيث قوته القهرية و الجزائية التي تترتب عنه، خاصة و أنه يمثل سلطة الدولة. حيث لاحظنا بهذا الخصوص، أنه كلما انخرط المستجوبون في تمثل الحرية الفردية كانهلال أخلاقي، كلما اتجه موقفهم نحو حساسية مفرطة اتجاه أي مجهود مجتمعي،

لمأسسة الحريات الفردية. ليرشح من إجابات عينة من المستجوبين نوع من الخوف والهلع، اتجاه أي مجهود لتقنين ممارسة هذه الحريات الفردية، أو تغيير قوانينها. ومن ثم، نجد لدى هؤلاء بعض التسامح فيما يخص ممارسة هذه الحريات الفردية، ما دامت غير منظمة وغير مُهيكلية بنصوص قانونية. ولكن ما أن يتم الحديث عن القوانين التي يمكن أن تُؤطر هذه الممارسة في اتجاه مأسستها و تنظيمها، حتى يتم استثمار المخزون الديني والثقافي، والعادات والتقاليد من أجل صياغة الحجج المعارضة. هذا في حين يكون مطلب المأسسة و التنظيم أساسيا لدى أنصار الحريات الفردية لضمان العيش المشترك السليم و حماية الأفراد و اختياراتهم.

و رغم حدة الاستقطاب الملاحظة أحيانا بين فئات العينة، فإنه من الجدير بالإشارة، أن كل المستجوبين باختلاف مرجعياتهم "تقليدية" كانت أو "حداثة"، يلتقون في نقطة أساسية، تتمثل في قبول تلك الأفعال التي تهم الفرد وحده ولا تتعداه إلى غيره. أما عندما يتعدى أثرها الفرد ليمس المجتمع و بالتالي الفضاء العام، هنا يعطي المستجوبون "المحافظون" الحق للمجتمع للتدخل بمنطق حق "الأغلبية" العددية، وحق المقدس، وحق التقليد، للحد من حرية الأفراد. بينما يرفض الاتجاه الآخر ذلك، على أساس أن الأفعال الحرة لن تكون كذلك إلا إذا حازت على الاعتراف الاجتماعي، ومورست في الضوء، ضوء الفضاء العام، و ليس في عتمة الأقبية و الدهاليز، لأنه يصعب آنذاك الحديث عن ممارسة حقيقية للحريات الفردية.

هذه التفاوتات المختلفة في تمثل وبناء الموقف من مسألة الحريات الفردية لدى عينة البحث، بقدر ما تعكس السجال و الاستقطاب الحاد في مجتمعنا بين قوى حداثة تغييرية و أخرى تقليدية محافظة، و أخرى متأرجحة بين هذه و تلك؛ فإنها تعكس من منظور سوسيولوجي، أن الحرية الفردية لم تترسخ بعد بالشكل الكافي، في تربتنا الاجتماعية كقيمة إنسانية، كقيمة مجتمعية و اجتماعية، مجردة عن مختلف المؤثرات الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الدينية. بمعنى تجذرها كمبدأ ناظم لكل الممارسات الاجتماعية سواء الفردية أو الجماعية، القانونية أو المؤسساتية. فهي طبقا لما رشح عن الدراسة، ما زالت متغيرا تابعا لا مبدعاً ناظما، فهي عوض أن تكون مبدأ التصرف في الجسد و السيادة عليه، و مبدأ لاختيار القنوات الدينية، و مبدأ لصياغة القانون؛ نجدها عوض ذلك، تتصارع مع "الجماعة" على السيادة على الجسد، و نجدها موضوع تقييم و حكم من قبل النصوص الدينية المقدسة، و نجدها موضوع مراقبة من قبل فصول القانون و بنوده. بكلمة واحدة عوض أن تكون الحرية الفردية هي المبدأ تصبح موضوعا فقط. موضوع صراع اجتماعي و رمزي.

و على أساس مُجريات هذا الصراع و موازينه تُضبط الحدود في المجتمع، بين المقدس والمدنس، الحلال و الحرام، بين الشرعي و اللاشرعي، الفوق و التحت، الداخل و الهامش... مما يجعل ثيمة الحرية الفردية في قلب رهانات السلطة، لتحديد من يمتلك السلطة و الهيمنة على الحقلين الاجتماعي و الرمزي. بينما الوضع الأمثل لتقدم المجتمع و رقيه، أن تكون الحرية بأشكالها المختلفة (فردية و جماعية) مبدأ كل السلط والممارسات الاجتماعية. مبدأ كل الأفعال و المواقف. مبدأ وجود إنساني يروم تحقيق الذات و عيش حياة لها معنى، و إنجاح العيش المشترك في إطار مواطنة مسؤولة.

و بناء عليه، و ربطا بالسياق المغربي الحالي الانتقالي و المركب، قد يكون مطلب مرونة التشريع و انسجام مقتضياته بخصوص الحريات الفردية لمواكبة تحولات المجتمع، أحد المداخل الممكنة لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات ضمن منظومة حقوقية، من منطلق

التزام المغرب ببند سمو الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تخص موضوع حقوق الإنسان كما هو وارد بديباجة دستور 2011.

1. دليل المقابلة نصف الموجهة
2. عينة البحث الكيفي

مقدمة

اسمي

أشتغل على إنجاز هذا البحث الميداني في إطار برنامج جيل للشباب الباحث، الذي أطلقتته مؤسسة "منصات". نرغب من خلال هذا البحث معرفة رأي المواطنين المغاربة بخصوص حريتهم في التصرف والتفكير.

الهدف من هذا البحث علمي محض، والآراء التي تعبرون عنها ستكون سرية confidential. لن نجمع أي معطيات خاصة بكم، ولن يتم تقاسم المعلومات الخاصة بكم مع أية جهة إلا لغرض علمي محض.

مدة هذه المقابلة تدوم حوالي 30 دقيقة، نرجو أن يسمح وقتكم بذلك.

سنقوم بتسجيل هذا اللقاء صوتيا، وتفرغ مضامينه قصد تحليلها بشكل علمي.

تبقى المشاركة في هذا البحث اختيارية، ونشجعكم على الإجابة على جميع الأسئلة، لكنكم أحرار في رفض الإجابة عن بعض الأسئلة، أو إنهاء البحث.

المرجو إخبارنا بشكل صريح بموافقتكم المشاركة في هذا البحث، بما فيها التسجيل الصوتي.

السن	
الجنس	
المستوى الدراسي	
المهنة	
المجال - حضري، شبه حضري، قروي-	
الجهة - الإقليم -المدينة	

المحاور

تمثلات الحرية الفردية

في رأيك، ماذا يقصد الناس في محيطك الاجتماعي بالحرية الفردية؟ و ما هو المعنى الذي يعطوه لها؟

- ما رأيك أنت في ذلك المعنى أو تلك المعاني، التي يعطيها الناس لكلمة حرية فردية؟ تتفق.... لماذا؟ لا تتفق.... لماذا؟
- وبالنسبة لك، ماذا تعني عبارة حرية فردية؟

- بالمعنى الذي تعطيه أنت للحرية الفردية، هل تظن أنك تتمتع بها الآن وهنا؟ أم هي تطلعات وأمنيات فقط؟ كيف ولماذا؟
 - ما هي الممارسات والأنشطة الاجتماعية، التي تقوم بها حاليا، تجعلك تشعر(ين) بحريتك الفردية؟ كيف ولماذا؟ (مثلا ما يخص العمل، اللباس، السفر والتنقل، العلاقات الجنسية، اختيار الشريك الزوجي...).
 - ما هي الممارسات والأنشطة الاجتماعية، التي تريد أن تقوم بها لتشعر بحريتك الفردية، لكنك لا تستطيع(ين) ذلك؟ كيف ولماذا؟
- كيف ترى ممارسة الحريات الفردية في محيطك الاجتماعي؟ وما الأمور التي يتم التركيز عليها؟ ... لماذا في نظرك؟**
- هل تظن أن هناك مغاربة يتمتعون بحرياتهم الفردية أكثر من مغاربة آخرين؟ نعم... من هم في نظرك؟ كيف ولماذا؟ لا... لماذا؟
 - هل تظن أن هناك مغاربة حاليا، لا يتمتعون بكامل حرياتهم الفردية؟ نعم... من هم في نظرك؟ كيف... ولماذا؟
 - ما هي في نظرك، الأسباب التي تعزز و تدعم ممارسة الحريات الفردية بمجتمعنا؟ كيف ولماذا؟
 - ما هي في نظرك، الأسباب والموانع التي تحد من ممارسة الحريات الفردية بمجتمعنا؟ كيف.... ولماذا؟
 - يلجأ بعض الناس للعنف اللفظي أو الجسدي من أجل الاحتجاج على بعض ممارسات الحرية الفردية بالشارع العام . ما رأيك في ذلك؟ (يمكن إعطاء أمثلة " واقعة تنورة إنزكان"، "تعنيف المثليين بفاس"...

النوع الاجتماعي و حرية الجسد في الفضاء العام و الخاص

- بشكل عام، هل في نظرك هناك فروقات بين الرجل و المرأة؟ نعم.....ماهي طبيعتها (فيزيولوجية، نفسية، عقلية...شيء آخر يذكرك؟ لالماذا؟**
- في حالة الجواب بوجود فروقات، يطرح السؤال: هل ينبغي أن ينعكس ذلك على مقدار التمتع بالحريات الفردية لكليهما؟ نعم / لا ...كيف...لماذا؟
 - هل تعتقد أن هناك حريات فردية، ينبغي أن يتمتع بها الرجل مثلا بدون أن تتمتع بها المرأة؟ ... ما هي؟ ولماذا في نظرك؟
 - عندما تسمع عبارة " حرية الجسد" ماذا تفهم منها شخصيا؟
 - ما رأيك في الرجل الذي يقول "جسدي وأنا حر فيه"؟ متفق /غير متفق ...لماذا؟
 - ما رأيك في المرأة التي تقول "جسدي وأنا حرة فيه"؟ متفق / غير متفق... لماذا؟
 - هل تعرضت شخصا لواقعة، جعلتك تشعر بمس لحرية جسدك؟ الحديث بإسهاب عن المكان، والجهة التي صدر عنها الفعل (محيط أسري، الشارع، ممثل لمؤسسة رسمية

معينة...)، ماذا كانت الأسباب في نظرك؟) سرد تفاصيل القصة ان حدثت، وكيفية التعامل مع الحدث)

- هل تعرض أحد أفراد أسرتك، أو محيطك القريب لواقعة من هذا النوع؟
- هل كنت شاهدا (ة) على واقعة من هذا النوع في الشارع العام، في العمل؟ من تعرض لها؟ ولماذا في نظرك؟
- في نظرك، من يتعرض أكثر للمضايقات والملاحظات في الفضاء العام لسبب مرتبط بمظهر الجسد الخارجي الرجال أم النساء؟ ولماذا؟
- بعض الناس يعتبرون الحجاب أو اللباس المحتشم، ضروري للمرأة في الشارع و في البيت خلال لقائها بغير الأقرباء، ما رأيك؟ ولماذا؟

بعض الناس يعتبرون أنه ينبغي على المرأة التصرف بشكل خاص في الشارع مقارنة بالرجل؟ ما رأيك ؟ و لماذا؟

- ما هو رأيك في حرية تنقل المرأة العازبة وسفرها لوحدها مثلا؟ متفق... غير متفق... لماذا؟
- ما هو رأيك في الرجل العازب الذي يقول " أنا حر في جسدي وبالتالي أنا حر في علاقاتي الجنسية"؟ متفق... غير متفق.... لماذا؟
- ما هو رأيك في المرأة العازبة التي تقول " أنا حرة في جسدي و بالتالي حرة في علاقاتي الجنسية". متفق.... غير متفق.... لماذا؟

في محيطك الاجتماعي حاليا (الجوار، الحي، المدينة، الدوار...)، هل تلاحظ أن الرجال يتمتعون بحرياتهم الفردية أكثر من النساء، أم العكس؟ أم هما متساويان؟ ... ما هي مظاهر ذلك؟ ولماذا في نظرك؟

- ما هو رأيك في تحكم الأب في تصرفات واختيارات بناته في ما يخص اللباس، الصداقات، السفر، اختيار الشريك...؟ مقبول/ غير مقبول... لماذا؟
- نفس السؤال بالنسبة لتحكم الإخوة الذكور في أخواتهن البنات.
- نفس السؤال بالنسبة لتحكم الزوج في زوجته.

حرية المعتقد

من الناس، من يقول أنه حر بأن يؤمن بما يشاء، و يعبد ما يشاء، ما رأيك في ذلك؟ و لماذا؟

- هل تتأثر قناعاتك و أفكارك و سلوكياتك و حياتك الاجتماعية بالتعاليم الدينية؟ إلى أي حد؟ كيف؟ و لماذا؟
- إذا تعارضت بعض من حرياتك الفردية مع التعاليم الدينية، هل تنضبط لتلك التعاليم أم تتجاوزها لممارسة حريتك؟ كيف.... و لماذا؟
- لنفترض، أن أختك أو ابنتك قررت الزواج بشخص من اختيارها، يعتنق مذهباً إسلامياً غير سني (شيعي مثلاً) أو ديانة أخرى غير الإسلام، هل تقبل ذلك؟ نعم/لا... لماذا؟ (مع أخذ

بعين الاعتبار أن الدين الإسلامي يحرم زواج المسلمة من غير المسلم -توجيه خاص للباحث)

- لنفترض، أن أذاك أو ابنك قرر الزواج بامرأة من اختياره، تعتنق ديانة أخرى غير الإسلام، هل تقبل ذلك؟ نعم/ لا ... لماذا؟ (ضرورة ملاحظة هل تختلف المسألة عند المبحوث(ة) إذا ما تعلق الأمر بطبيعة الديانة... مسيحية، يهودية، هندوسية، مجوسية، بهائية....).
- لنفترض أن أحد أفراد أسرتك، أو أقربائك، صرح لك بوضوح أنه مسلم، لكنه غير من سلوكاته الدينية، ولم يعد يصلي و لا يصوم مثلاً، كيف ستبدأ بالتعامل معه؟ و لماذا؟
- لنفترض أن أحد أفراد أسرتك أو أقاربك، غير دينه الإسلامي إلى ديانة أخرى أو تحول إلى اللا-دينية أو الإلحاد مثلاً، هل ستقبل الأمر وتحترم اختياراته وقناعاته أم لا؟ هل ستغير معاملتك له؟ نعم/ لا لماذا؟

بعض الناس يدعون لفتح المقاهي. و المطاعم. نهاراً خلال شهر رمضان لخدمة. الذين. لا يصومون، ما رأيك في ذلك؟

- ما الذي تتقبله أكثر وتتسامح معه أكثر، شخص يستر إفطاره و عدم صومه رمضان أم شخص يعلن ذلك جهاراً؟ لماذا؟
- تلجأ السلطات أحياناً إلى اعتقال أو متابعة بعض الممارسين للإفطار العلني في رمضان؟ ما رأيك في ذلك؟
- هل لديك إضافات حول مسألة حرية التدين بالمغرب؟

الحريات الفردية والنص القانوني

يجري نقاش بالمغرب، بخصوص تعديل بعض الفصول أو القوانين المتعلقة بالحريات الفردية؟ هل انت مهتم به؟ وما رأيك فيه؟

نعم.... ماهي معلوماتك عن ذلك؟ و لماذا هذا الاهتمام؟ إذا كان الجواب لا... لماذا عدم الاهتمام؟

الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، الذي يعاقب بالحبس على ممارسة علاقة جنسية رضائية بين راشدين غير متزوجين، ما رأيك فيه؟

- هل أنت مع إلغائه؟ نعم.... لماذا؟ لا..... لماذا؟
- يلاحظ البعض انتشاراً للعلاقات الجنسية ما قبل الزواج والقانون يجرمها. كيف تشرح ذلك؟

الفصل 222 من ق.ج.م ، ينص على معاقبة المفطر في رمضان بالحبس أيضاً، ما رأيك فيه؟

- هل أنت مع حذفه؟ نعم/ لا..... لماذا؟

تجرم الفصول من 449 إلى 458 من القانون الجنائي المغربي الإجهاض إلا في حالات معينة. وتلجأ بعض النساء إلى الإجهاض الاختياري (المعنية تعتبر أن وضعيتها الصحية أو الاجتماعية أو النفسية لا تسمح لها بالحمل)؟ ما رأيك ؟

يجرم الفصل 489 من القانون الجنائي المغربي المثلية ؟ ما رأيك في ذلك ؟

- هل تعرف قوانين أخرى أو فصول منها، ترى أنها تحد من الحريات الفردية بالمغرب ؟ ... ولماذا تراها كذلك ؟

ما رأيك في اعتبار البعض لمثل هذه الفصول القانونية، أنها لم تعد تسير ظروف عيش الناس بمغرب اليوم، بحيث أصبحت متجاوزة ينبغي تغييرها؟ نعم...متفق...لماذا؟غير متفق.....لماذا؟

- في رأيك، ما هي المرجعية الأساسية التي ينبغي للنصوص القانونية المتعلقة بالحريات الفردية أن تعتمد عليها: هل هي تعاليم الشريعة الإسلامية؟ نعم/لا...لماذا؟ هل هي تقاليد وأعراف المجتمع المغربي؟ نعم/لا ...لماذا؟
- هل هي مبادئ حقوق الإنسان الكونية والقوانين الإنسانية الوضعية؟ نعم/لا...لماذا؟.....مرجعية أخرى تذكر...

يدافع البعض عن تغيير النصوص القانونية المتعلقة بالحريات الفردية؟ ما رأيك في ذلك ؟

- (في حالة وجود رغبة في التغيير) هل تنتظر من الدولة باعتبارها سلطة عليا أن تغيرها؟ أم على المجتمع أن يدفع الدولة لتغييرها؟ ... ولماذا في نظرك؟
 - هل سبق وانخرطت في جمعية، أو وقعت عرائض، أو شاركت في مسيرات ووقفات احتجاجية، أو أية أنشطة أخرى شبيهة تهدف المطالبة بتغيير تلك النصوص القانونية التي تحد من الحريات الفردية بالمغرب ؟ لا/ نعم...لماذا؟
- (السؤالين الأخيرين لملاحظة مدى استعداد المبحوث(ة) للفعل الجماعي).

ملاحظات الباحث حول سير البحث

1	طالب	25 سنة	جامعي	حضري	مكناس
2	موظف	35 سنة	ثانوي	حضري	فاس
3	ربة بيت	64 سنة	جامعي	حضري	أكادير
4	ربة بيت	45 سنة	إعدادي	قروي	تطوان
5	عاطل	24 سنة	بدون	قروي	أكادير
6	تاجر	67 سنة	بدون	حضري	تطوان
7	فلاح	65 سنة	بدون	قروي	فاس
8	طالبة	24 سنة	جامعي	قروي	تطوان
9	طالبة	21 سنة	جامعي	قروي	تطوان
10	مقابلة ذاتية	31 سنة	جامعي	حضري	الدار البيضاء
11	مساعدة اجتماعية	45 سنة	جامعي	حضري	تطوان
12	عامل فندق	34 سنة	جامعي	حضري	تطوان
13	عاملة	41 سنة	بدون	حضري	طنجة
14	منتدب قضائي	54 سنة	جامعي	حضري	الدار البيضاء
15	فاعلة مدنية	30 سنة	جامعي	حضري	تطوان
16	موظف	57 سنة	جامعي	قروي	أكادير
17	ربة بيت	23 سنة	بدون	حضري	فاس
18	مقاول ذاتي	32 سنة	بدون	حضري	الدار البيضاء
19	موظف	30 سنة	جامعي	حضري	أكادير
20	تاجر	57 سنة	جامعي	حضري	تطوان
21	ربة بيت	45 سنة	بدون	حضري	تطوان
22	أستاذ	58 سنة	جامعي	حضري	الدار البيضاء
23	مستخدم	18 سنة	ثانوي	قروي	أكادير
24	طالبة	23 سنة	جامعي	قروي	فاس
25	موظفة	45 سنة	جامعي	حضري	أكادير
26	طالبة	30 سنة	جامعي	حضري	تطوان
27	ربة بيت	45 سنة	ابتدائي	حضري	الدار البيضاء
28	مستخدمة	41 سنة	بدون	حضري	طنجة
29	عاطل	45 سنة	ثانوي	حضري	تطوان
30	عامل	32 سنة	ابتدائي	قروي	مكناس
31	مقابلة ذاتية	31 سنة	جامعي	حضري	مكناس
32	عاملة نظافة	25 سنة	إعدادي	حضري	أكادير

33	ربة بيت	32 سنة	بدون	حضري	تطوان
34	مستخدمة	45 سنة	ثانوي	حضري	فاس
35	مساعدة اجتماعية	30 سنة	جامعي	حضري	تطوان
36	مستخدمة	26 سنة	جامعي	قروي	أكادير
37	منتدب قضائي	45 سنة	جامعي	حضري	تطوان
38	ربة بيت	45 سنة	إعدادي	قروي	الدار البيضاء
39	أستاذة	30 سنة	جامعي	حضري	طنجة
40	عامل	30 سنة	ثانوي	قروي	طنجة
41	ربة بيت	45 - 65 سنة	ابتدائي	حضري	الدار البيضاء
42	فاعلة جمعوية	30 سنة	جامعي	حضري	تطوان
43	طالبة	26 سنة	جامعي	قروي	أكادير
44	متقاعد	70 سنة	ابتدائي	قروي	أكادير
45	ربة بيت	45 سنة	إعدادي	قروي	طنجة
46	مقاول ذاتي	38 سنة	بدون	قروي	الدار البيضاء
47	عاملة	38 سنة	إعدادي	قروي	الدار البيضاء
48	موظف	40 سنة	جامعي	حضري	أكادير
49	ربة بيت	45 سنة	إعدادي	قروي	فاس
50	ربة بيت	62 سنة	إعدادي	حضري	تطوان
51	مستخدم	26 سنة	جامعي	حضري	مكناس
52	ربة بيت	45 سنة	إعدادي	قروي	أكادير
53	موظف	58 سنة	جامعي	حضري	فاس
54	متقاعد	66 سنة	ثانوي	حضري	تطوان
55	متقاعد	65 سنة	ثانوي	حضري	الدار البيضاء
56	رجل تعليم	57 سنة	جامعي	قروي	أكادير
57	مقاول ذاتي	32 سنة	ثانوي	حضري	أكادير
58	مستخدمة	31 سنة	جامعي	حضري	تطوان
59	رجل تعليم	32 سنة	جامعي	قروي	أكادير
60	طالب	20 سنة	جامعي	حضري	فاس
61	تاجر	55 سنة	ثانوي	قروي	فاس
62	أستاذة	26 سنة	جامعي	حضري	فاس
63	عاطل	26 سنة	جامعي	قروي	أكادير
64	عاطل	50 سنة	بدون	قروي	طنجة
65	موظف	45 سنة	جامعي	حضري	أكادير
66	تاجرة	40 سنة	بدون	قروي	أكادير
67	عامل	45 سنة	ابتدائي	حضري	الدار البيضاء

68	مسيرة محل تجاري	45 سنة	ثانوي	قروي	مكناس
69	فلاح	30 سنة	بدون	قروي	أكادير
70	منتدب قضائي	35 سنة	جامعي	حضري	تطوان
71	عمل حر	31 سنة	جامعي	حضري	تطوان
72	ممرضة	35 سنة	جامعي	بدون	أكادير
73	ربة بيت	65 سنة	بدون	حضري	تطوان
74	عاملة نظافة	25 سنة	إعدادي	قروي	طنجة
75	عاملة نظافة	25 سنة	إعدادي	حضري	تطوان
76	ربة بيت	65 سنة	ابتدائي	حضري	الدار البيضاء
77	موظفة	30 سنة	جامعي	حضري	أكادير
78	أستاذ	57 سنة	جامعي	قروي	أكادير
79	أستاذ	40 سنة	جامعي	حضري	مكناس
80	حلاقة	30 سنة	ثانوي	حضري	مكناس

الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات ما يقوله المغاربة

contact@menassat.org



3، زنقة أبو العسالي، الطابق 1 بلفيدير الدار البيضاء، المغرب



www.menassat.org

